مجلة الصحافة

العدد (5) | السنة الثانية | ربيع 2017

أبواب مشرعة وموصدة في وجه الصحفيات

معهد
الجزيرة للإعلام

محتويات العدد

4 **أسماء مستعارة لحماية الصحفيات السوريات**
زينة رحيم

10 **خليجيات خارج طوق الصحافة النسائية**
سعدية مفرح

14 **الأردن.. ملفات شائكة تخوضها الصحفيات**
هديل غبون

20 **إعلاميات مغربيات..**
مكتسبات تحققت وأخرى تنتظر
اعتماد سلام

26 **معايير متفاوتة لدخول المصريات حقل الإعلام**
هند أكرم

32 **الصحافة الإلكترونية توحِّد الصحفيات الأفريقيات**
رميساء خلابي

40 **إيرانيات في ميدان التصوير الصحفي**
فرح الزمان شوقي

46 **الإعلام الفرنسي.. لا لتنميط صورة المرأة**
ندى الأزهري

52 **جيل من الرياديات يرسم معالم الطريق للصحفيَّات**
كريستي سي بولكيلي

60 **هيَ وهو في غرفة أخبار «الجزيرة»**
منى حوا

66 **سلام هنداوي..في ميادين الحروب**
مجلة الصحافة

70 **صحفيون ينعون الإعلام التقليدي**
مريم التايدي

76 **التغطية الإعلامية الفرنسية لقضايا «الإرهاب»**
محمد البقالي

82 **ميدان.. مولود جديد للصحافة الشبابية**
غدير بسام أبو سنينة

كتّاب المجلة

زينة رحيم

صحفية سورية، عملت سابقاً في البي بي سي والحياة وتعمل حاليا كمنسقة للمشاريع السورية في معهد صحافة الحرب والسلام.

سعدية مفرح

صحفية وكاتبة كويتية. مؤسسة مشروع «كيف تكتب مقالة» للتدريب الصحفي.عملت في الإعداد الإذاعي وقدمت عدة برامج إذاعية.

هديل غبون

صحفية أردنية، عملت في عدة وسائل إعلام عربية ثم في جريدة الغد اليومية الأردنية، وهي مراسلة موقع CNN بالعربية في عمان.

اعتماد سلام

صحفية مغربية، مقدمة أخبار وبرامج في الإذاعة بالمغرب. تكتب لمنابر صحفية مغربية وعربية.

هند أكرم

صحفية مصرية . عملت في هيئة الإذاعة البريطانية بين عامي 2007 و 2016. شاركت ببرامج الأطفال في الإذاعة المصرية.

روميساء خلابي

صحفية وكاتبة ومترجمة وناشطة نسوية، تعيش في أفريقيا منذ سنتين في رحلة فكرية وروحية.

فرح الزمان شوقي

صحفية فلسطينية متخصصة بالشأن الإيراني، تعمل حاليا مراسلة لموقع وصحيفة العربي الجديد من طهران.

ندى الأزهري

صحفية سورية مقيمة في فرنسا، تكتب في الثقافة عامة وفي السينما خاصة. مؤلفة كتاب «السينما الإيرانية الراهنة».

كريستي سي بولكيلي

(1942 - 2009)، عملت مراسلة صحفية سابقة ورئيسة تحرير وناشِرة، وكانت باحثة في قضايا تختَص بالمرأة في العالم المهني للصحافة.

منى حوا

مدونة فلسطينية. منتجة في قناة الجزيرة الوثائقية. كاتبة في عدة مواقع عربية.

مريم التايدي

صحفية مغربية تكتب في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. حاصلة على جائزة الصحافة المغربية حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي 2016.

محمد البقالي

مراسل قناة الجزيرة في باريس. حاصل على دكتوراه في علم الاجتماع. محاضر وكاتب متخصص في علم الاجتماع الإعلامي.

غدير بسام أبو سنينة

صحفية ومترجمة، كاتبة مهتمة بشؤون أميركا اللاتينية.

جدلٌ لا ينتهي

في فهرس الموضوعات بالعدد الأول من مجلة الصحافة، طغت أقلام الصحفيين الرجال على كل المواضيع ولم يكن في صفحة المحتويات والكتّاب إلا صورة أنثوية واحدة تخصني، وأنا أصلا من فريق التحرير. تلقّينا في المجلة عدة ملاحظات بهذا الخصوص، واعترفنا أننا قصَّرنا في البحث أكثر لتنويع الدائرة رغم أن المجلة كانت حديثة الصدور ولم تكن الاستجابة للمشاركة فيها بالمستوى المطلوب. استدركنا الأمر في الأعداد اللاحقة وكان المشاركون فيها من بلدان وثقافات وألوان عدّة نساء ورجالا، آخذين بعين الاعتبار ألا يؤثر التنوع على المضمون بل يُثريه.

وحين هممنا بعمل ملفٍّ خاصٍّ بالمرأة في حقل الصحافة، تلقّينا ترحيبا من الكاتبات المساهمات ووجدنا أن المرأة في العالم تتشارك الهموم والمصاعب ذاتها وإن بنسب مختلفة كما تتقاسم في الوقت نفسه ثمار النجاح. في حين كان طرح المسألة الجندرية في حد ذاتها محلّ رفض من آخرين (نساء ورجالا) إذ الأهم برأيهم هو الالتفات فقط للكفاءة وللكائن البشري الذي يسكن جسدين مختلفين.

وحتى في تصميم الغلاف، أجرت مصمّمته تغييرات عدّة خضوعا لآراء متعلقة بالتخلص من نظرة «الأحكام المسبقة» والتنميط، ودار جدل واسع لم يُنهه اختيار النسخة النهائية التي نعتقد أنها ستنفتح على تأويلات عدة.

ومع كل ما صاحب هذا الملف من إشكاليات تتعلق حصرا بموضوعه، كان إصرار المجلة أن تمنح فضاءها لكوكبة من الصحفيات والاكتفاء بقلم صحفي واحد إحقاقا لتوازن اختلّ - قسراً- في عددها الأول.

غدير أبو سنينة

مجلة الصحافة

العدد (5) I السنة الثانية I ربيع 2017
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
منير الدائمي

رئيس التحرير
منتصر مرعي

سكرتير التحرير
غدير أبو سنينة

مراجعة لغوية
الفضيل بن السعيد

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية
شكر خاص لجيداء حسنين من إدارة الإبداع

تصميم غلاف
لورينا خواريس ليسياغا

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
http://institute.aljazeera.net/ar/ajr/

تويتر:
AJR_Arabic@

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

أسماء مستعارة لحماية الصحفيات السوريات

زينة رحيم

تتضاعف العراقيل أمام الصحفيات بسوريا، حيث ينشرن بأسماء مستعارة بسبب غياب الأمن، وتفرض عليهن قيود تتعلّق بالشكل ولديهنّ استراتيجيات معينة لمقاومة التحرش.

في سوريا الأسد وسوريا تنظيم الدولة وسوريا المعارضة المسلحة والقاعدة وسوريا الأكراد، أن تكون صحفياً يعني أن تواجه قائمة طويلة من العقوبات يفرضها عليك مستبدون مختلفون، تتراوح ما بين اعتقال وخطف وقتل تحت التعذيب، وذبح بإصدار أو بدونه، وإعدام بالرصاص، ومحاكمات شرعية ونفي ومنع.

«الخوف يؤرق حياتك ويعطل تفاصيلها، فأي معلومة تتسرب عنك قد تضعك تحت الأرض لسنوات، إضافة إلى الحواجز التي تحتاج لتخطيط استراتيجي لعبورها.. فأحيانا قد أضيّع يوماً كاملا لأقابل مصدراً واحداً»، تقول الصحفية رافية سلامة التي تكتب من دمشق.

يؤرق رافية أيضاً استخدام اسم مستعار للنشر، وسطوة الاعتبارات الأمنية على شخصيتها الصحفية وإنتاجها..

«أحياناً أتساءل: لمَ أكتب وأنا لا أجرؤ حتى على مشاركة إنتاجي على صفحاتي الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي؟ لا أحد من أصدقائي يعرف ما أفعل، ولا أسمع تقديراً ولا نقداً.. أنا كمن يصرخ في واد سحيق دون أن يعرف إن كان صوته يُسمع أم لا».. تشرح بغصّة، مضيفة «الأصعب من ذلك كله في عملي الصحفي هو اضطراري لحذف رسائل الآخرين وذاكرتي معهم لئلا أعرِّض سلامتهم للخطر في حال اعتقالي.. يحوِّلني هذا إلى كائن دون ذاكرة».

أما بالنسبة لماريا أبيض التي تعمل مصورة أفلام في دمشق أيضاً، فلم تعد رقابة النظام المشدّدة أكبر مشاكل عملها.. «الأصعب الآن هو إقناع الناس بفعالية ما تكتبينه أو تصورينه، فهم يرون ألا داعي لأي مخاطرة لنشر موضوع لن يُحدِث أي تأثير، وإن قبلوا فلا يحدثك المصدر إلا شفهيا ودون أسماء حقيقية طبعاً، مع تغيير المعلومات الديمغرافية والعمر.. إلخ»، تقول ماريا.

لا يختلف الحال كثيراً في مناطق المعارضة حيث تعمل هادية المنصور التي أخبرتنا أن «عدم ثقة الناس وخوفهم -رغم كوننا في مناطق خارجة عن سيطرة النظام- لا تزال التحدّي الأكبر الذي أواجهه في

زينة ارحيم في مدينة حلب ويرافقها زوجها في العمل.
تصوير: حسام كويفاتية.

عملي.. أمضي أغلب وقتي في إقناعهم بالحديث، وأيضاً أغلب أسماء مصادري مستعارة تماما كاسمي الذي أنشر به».

وتضيف إلى ذلك مها الأحمد التي تعمل في ريف إدلب، «انعدام الأمان والفوضى وصعوبة الحركة والتنقل بسبب القصف المتواصل، ووجود بعض الجهات المتطرفة التي تعادي الصحفيين».

يتضاعف خوف الصحفيات حينما يعملن في مناطق سيطرة تنظيم الدولة، إذ تقول هبة إسماعيل التي عملت في الرقة قبل هروبها منها منذ عامين، إن «أكبر تحديات العمل هو الخطر الدائم المحدق بك، وتوقّع خطفك وذبحك في أي لحظة ولأتفه الأسباب».

وتشترك هذه المناطق المختلفة بسلطاتها وتحديات العمل بها، في العقبات اللوجستية التي تعرقل العمل بشكل كبير، كالكهرباء والماء والتدفئة والمواصلات، إضافة إلى الحواجز العسكرية.

أما في المناطق ذات الأغلبية الكردية فتواجه روناك محمد نوعاً آخر من المصاعب تلخصها في صعوبة عدم الانحياز إلى طرف من الأطراف السياسية التي تحكم المنطقة.. «فالوقوف على الحياد يحرمك من فرص العمل على مواضيع كثيرة كالتغطيات الإعلامية للمعارك وتغطيات المواضيع السياسية الحساسة.. فعليكِ أن تكوني موالية لجهة معينة كي تتمكني من الحصول على الفرص الهامة، ويُسمح لك بالعمل بحرية».

للنساء حصّة إضافية من التعب

«الصحافة -كأغلب المهن المُتعبة والمثيرة للجدل- مخصصة للرجال دون النساء في المجتمع الذي أعيش فيه.. فعاداتنا وتقاليدنا تقيّدني بعدد محدد من الوظائف على رأسها التدريس ورعاية الأطفال»، تشرح هادية المنصور التي تحوّلت قبل ثلاثة أعوام من معلمة إلى صحفية بعد

تدريب حضرته في قريتها عن الكتابة الصحفية نظمه معهد صحافة الحرب والسلام.

هادية تكتب منذئذ باسمها المستعار هذا في العديد من المواقع الإلكترونية، وما زالت تعيش في ريف إدلب الواقع تحت سيطرة الفصائل المعارضة المعتدلة منها والمتشددة.

بالإضافة إلى المتاعب العامة التي تواجه الصحفيين، تواجه هادية مصاعب أخرى لكونها امرأة وتعمل في مناطق المعارضة، منها صعوبة التحرك دون مرافقة «ولي أمر»، والتنقل بين المناطق المختلفة، إضافة إلى إجراء مقابلات بشكل مباشر مع الرجال، حيث يعتبر الاختلاط في مجتمعها المحافظ «شبهة» بحسب تعبيرها.

أما ماريا أبيض في دمشق، فجنسها -على عكس هادية- يعطيها المزيد من المساحة للوصول إلى المصادر.. تقول ماريا «الكثير من المصادر يعطونني مقابلة لأنهم يرغبون في أي وجود نسائي ولو كان رسميا جداً.. آخرون يرفضون مقابلتي أيضاً لأنني امرأة.. قلّة فقط هم من يقررون التعامل معي على أساس العمل الذي أقوم به دون أن يؤثر جنسي على قرارهم.. فأغلبهم تتدخل الاعتبارات الجندرية في قرارهم هذا».

وللصحفية تحديداً دون الزملاء الذكور النصيب الأكبر من التدخلات في لباسها وتحركاتها، فضلا عن رقابة مجتمعية قاسية تطبّق عليها بحجج متعددة، منها «الخوف والحرص» ومنها «العيب والحرام».

«قبل السيطرة الكاملة لتنظيم الدولة على الرقة، كنتُ أتعرض لمضايقات في ما يخص وجودي بالشارع.. لباسي.. عدم وضعي للحجاب، ومساءلتي عن المُرافق الذكر الذي يجب أن يكون مُحرماً قريبا، وبعد سيطرتهم أصبح أغلب عملي افتراضياً خوفاً من الخروج من المنزل والتعرّض للخطف» تروي هبة.

وتشرح رافية التي لا تزال قادرة على التحرك بين مناطق النظام والمعارضة «لأنني امرأة، يترتّب عليّ ارتداء الحجاب في مناطق المعارضة، رغم ذلك يرفض بعضهم الحديث معي كصحفية لاعتبارات جندرية، وإن قبِل بعضهم الآخر فإنه يرفض النظر إليّ أثناء المقابلة بسبب تعاليمه المُحافظة.. أشعر بالامتهان عندما ينظر من يحدثني إلى الأرض وأفقد قدرتي على التواصل معه، وأحبَط من جنسي».

أما في مناطق النظام، فتختلف تحديات رافية بشكل كبير وتقول «أمرُّ على الحواجز بشكل أسهل بسبب جنسي، وأستطيع تمرير بعض المعدات في حقيبتي اليدوية عكس زملائي الشبان.. لكن محاولات التحرش بي والتقرّب إليّ -وبشكل خاص من المسلحين- كبيرة جداً.. وفي كثير من الأحيان، لا أعرف إن كان العسكري يتحرش بي أم يراقبني لأسباب أمنية، مما يزيد من تشوّشي وخوفي». وتضيف ساخرة «وأنجِزي إبداعاً صحفياً في هذه الأجواء السعيدة إن استطعتِ عزيزتي الصحفية!».

حتى في المناطق الكردية التي يُروّج بأنها الأفضل للنساء والأكثر عدالة في التعامل معهن، تترتب عقبات إضافية على عمل الصحفية لا يعاني منها الصحفيون الشباب.

تشرح روشاك كيف أن «الإدارة الذاتية تروّج لنفسها على أن ثورتهم هي ثورة المرأة وأنهم يؤمنون بالشراكة معها، لذلك تجد الرئاسة مشتركة بين الجنسين في كل دوائرهم الرسمية، وتتواجد النساء في كل حملاتهم العسكرية، لكن كوني امرأة فذلك يلزمني بمهام صحفية دون غيرها، إذ يُفرض عليّ تغطية المواضيع الاجتماعية وقضايا المرأة، بينما يذهب الصحفيون للتغطيات الخارجية والمعارك الميدانية».

سباق الحواجز والعقبات

برغم الطبقات الإضافية من الصعوبات التي تفرض على الصحفيات السوريات، تستمر العديد منهن في العمل مستعينات بالدعم العائلي والتفهم، كحال هادية المنصور التي أصبحت مصدر الدخل الاقتصادي للعائلة، وهي تستعين بزوجها للحصول على مقابلات مع شخصيات ترفض حضورها النسائي كما تفعل مها أحمد، بينما تفرّغ رافية سلامة إحباطها بمساعدة المحلل النفسي، كما يساعدها الأصدقاء في الاستمرار.

أما بالنسبة للصعوبات الجندرية فتعمل رافية على تجاوزها «بالتخفي لخفض درجة الانتباه إليها إلى أدنى حد».. وتشرح ذلك بقولها «ألبس ملابس قديمة تدل على الإهمال، ودائما أتخفّى بين الجموع.. أتكلم بصوت منخفض وأستعمل طيفا واسعا من الخيارات أثناء التعامل مع مصادري من اللطف والود للتكبّر بهدف وضع حد للعسكر ومنعهم من التمادي على الحواجز خوفاً من التحرش».

لم تتجاوز ماريا أبيض كل الصعوبات، لكنها مستمرّة «لأن هذا عملي وقد جُبلت على مقاسه برغم صعوبته وعنفه»، وتشير إلى أن «الصحافة تغير طبيعتك ولا تستطيعين التراجع عنها ببساطة». معنى الصحافة وهدفها تَغيّر بالنسبة لماريا من «إظهار الحقيقة ونصرة المظلوم إلى صراع بقاء»، إذ تقول «كل ما أريده أن يبقى هنا صحفي يصرخ بصوت مسموع، سواء وصل صوته اليوم أو بعد سنوات».

وتضيف روناك بُعداً آخر لتعريف ماريا الجديد، فترى الصحافة والصحفيات أدوات تغيير فاعلة نحو سوريا جديدة، وهو ما يبقيها على قيد العمل.

أما رافية فتستمر «لأن الاستسلام رفاهية غير متاحة» بحسب توصيفها.. تأخذ استراحات عند التعب وتعود قوية للعمل من جديد. أما القوة الدافعة لها

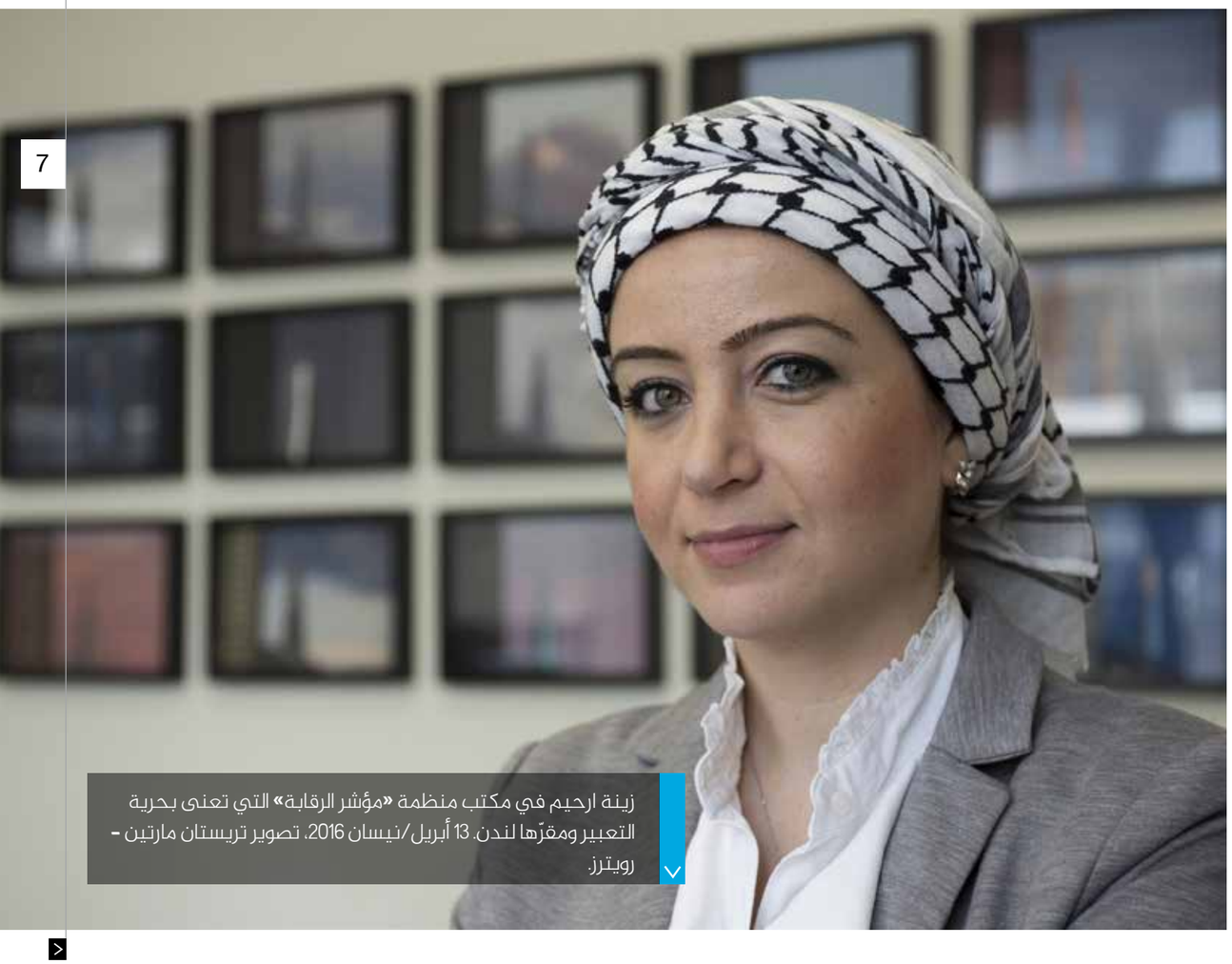

زينة ارحيم في مكتب منظمة «مؤشر الرقابة» التي تعنى بحرية التعبير ومقرّها لندن. 13 أبريل/نيسان 2016. تصوير تريستان مارتين - رويترز.

انعدام الأمان والفوضى وصعوبة الحركة والتنقل بسبب القصف المتواصل، يصعّب على الصحفيات عملهنّ في سوريا. تصوير: بسام خابية - رويترز.

فهي اهتمامها بنفسها وبمن حولها، و»الأوقات الحلوة التي أعيشها، واستمتاعي بما أفعل وبما أؤمن به».

وتستدرك «وأنا أكتب لكِ عن الفرح، أسمعُ صوت الطائرة تقصف حي القابون الآن.. أنا محظوظة لقدرتي على التفاؤل والعمل، وسأستمر.. هذا كل ما أعرفه».
لا تستهلك المقاومة المتعددة الأوجه والمُستبدين من طاقة الصحفيات السوريات وجهدهن فقط، فالخسارات ثمن متوقع على طول طريقهن.

«خسرتُ الأمان.. نادراً ما أشعر به.. القلق والرهاب والاكتئاب هي العناوين العريضة لحياتي»، تقول رافية، بينما تحدّثنا هادية عن خسارتها لاسمها الحقيقي «خوفاً على أقربائي الذين يذهبون إلى مناطق النظام، وخوفاً على نفسي من المواد التي أتطرق فيها لتجاوزات الفصائل المسلحة».

تسبب العمل الصحفي لروناك بخسارة العديد من الأصدقاء الذين اعترضوا على ما تكتبه أو على طبيعة عملها، أما هبة فخسرت وجودها في مدينتها وحياتها السابقة، واضطرت للهجرة مع عائلتها.

لكن الصحفيات وجدن مساحة من الربح في مسابقة الخسارات تلك، تلخصه رافية بقولها «ربحتُ حياة لم أتخيل أنها بهذه الروعة من حيث الأحاسيس والتجارب.. تجعلكِ تقولين في نفسك: أنا حيّة وأعيش العديد من القصص التي أكتبها، محاولة ترك أثر إيجابي وخلق نوع من التغيير يعطي الأمل، وهو الدافع الأقوى للاستمرار».

كل الأسماء الواردة في هذا التقرير مستعارة، فالتهديد الأمني هو العنصر المشترك الوحيد بين الصحفيات العاملات بين المناطق السورية الخمس المحكومة من قبل مسلحين مختلفين.

خليجيات خارج طوق الصحافة النسائية

سعدية مفرح

قبل سنوات، وبخطها الأنيق، كتبت لي الصحفية الكويتية فاطمة حسين، إهداء شخصيا على الصفحة الأولى من كتابها الذي دونت فيها سيرة حياتها بعنوان «أوراقي»، تقول فيه «الابنة العزيزة سعدية مفرح.. مع أطيب المنى بقراءة متذوقة لماضٍ ما عرفتِه ولكنك تحملين بعض بذوره».

والواقع أنني لم أكن متأكدة إن كنت أعرف هذا الماضي الذي تتحدث عنه السيدة حسين أم كنت أحمل بعض بذوره حقا.. ففي قراءتي لملامح هذا الماضي الذي أشارت إليه في إهدائها، اكتشفتُ أنها تتحدث عن ماض آخر غير ذلك الماضي الذي تخيلت أنني أحمل بعض بذوره الموروثة عائليا بالنسبة لي!

لكن الإهداء كله أحالني إلى أول مرة رأيت فيها هذه السيدة التي يُنظر إليها في الكويت باعتبارها أيقونة الصحافة النسائية في بداية تسعينيات القرن الماضي.. رأيتها وجها لوجه أمام مصعد جريدة «الوطن» حيث كنت أعمل، وحيث كانت قادمة للمرة الأولى لتكون أول مديرة تحرير لجريدة يومية في الكويت.. يومها، كانت قد سبقتها نساء كويتيات أخريات إلى مناصب قيادية في الصحافة الكويتية، أشهرهن السيدة غنيمة المرزوق التي أسست وترأست تحرير أول مجلة نسائية في الكويت صدرت عام 1965 بعنوان «أسرتي»، لكن ظل يُنظر إلى تجربة المرزوق باعتبارها تجربة خاصة؛ ذلك أن المجلة نسائية صرف وهي من أسسها بالتعاون مع زوجها في ذلك الوقت. أما بالنسبة لفاطمة حسين فالأمر مختلف، لأنها كانت أول فتاة خليجية تدرس الصحافة في الجامعة، حيث ذهبت في بعثة دراسية تضم فتيات إلى جامعة القاهرة عام 1956، وكان أن اختارت تخصصا دراسيا بدا غريبا بالنسبة لفتاة في بلاد حديثة عهد بتعليم المرأة وبعملها وبالصحافة عموما. ومرة أخرى، عادت فاطمة إلى هوايتها في ولوج بوابات العمل الصحفي في مداخل غير مأهولة سابقا، فاختيرت قبل أسابيع قليلة لترؤس جمعية الصحفيين الكويتية في مارس/آذار 2017، ولتكون أول سيدة تتبوأ مثل هذا المنصب الرفيع على المستوى العربي.

لكن مسيرة فاطمة المليئة بالإنجازات الصحفية لا تمثل النموذج التقليدي للمرأة الكويتية العاملة في بلاط صاحبة الجلالة، فرغم أن خليجيات كثيرات انخرطن في هذه المهنة فإن

فاطمة حسين، اختيرت في مارس/آذار 2017 لترؤس جمعية الصحفيين الكويتية. تصوير: ستيفاني ماكغيهي، الكويت - رويترز.

التفتيش الدقيق في السيرة العملية الذاتية لهن لا ينبئ عن تقدم كبير، ولا يمكننا تصوّر أن ما وصلن إليه على صعيد الكم والأثر هو النتيجة الطبيعية للمقدمات الرائعات التي قامت بها فاطمة وزميلاتها في كل بلد خليجي على حدة. ولسوء الحظ فإن عوامل كثيرة تضافرت لقولبة عمل المرأة في الصحافة بمجالات محددة غالبا، أشهرها ما اصطلح على تسميته بالصحافة النسائية وشؤون الحياة اليومية، بالإضافة إلى كتابة المقالات بعيدا عن أجواء العمل الصحفي الحقيقي، في حين كافحت قلة قليلة من الصحفيات المجتهدات لاختراق الحصار نحو مجالات أكثر رحابة، تتعلق بالصحافة السياسية على الصعيدين المحلي والدولي، ومجالات أخرى كالصحافة الرياضية. والمثير أن الحصار غير المرئي الذي طوّق عمل المرأة الخليجية في الصحافة وساهم في تقليص دورها فيها، لا يعود إلى ضعف في إمكانياتها المهنية أو حماستها الشخصية، بقدر ما يعود إلى أسباب مجتمعية في غالبها ساهمت في تشجيع المؤسسات الصحفية على تفضيل الرجال على النساء في مهمات صحفية معينة، بغض النظر عن الكفاءة الفردية للصحفي. فرغم أن الطلاب والطالبات يدرسون المناهج ذاتها في أقسام الإعلام بالجامعات الخليجية ويتدربون في الأماكن نفسها أيضا وبنفس الكفاءة، فإن أصحاب المؤسسات الصحفية، وفي غالبها مؤسسات غير حكومية، يفضلون تعيين الصحفيين الرجال بدلا من النساء إن تساوت الفرص. وفي داخل الصحيفة ذاتها نجد الصحفيات يتكدسن في أقسام تتعلق تخصصاتها بالطبخ والديكور والأزياء والصحة والتزيين والتربية والتحقيقات ذات الطابع الاجتماعي والنسائي البحت، بالإضافة إلى أقسام الفن والثقافة، وهن حتى في هذه الأقسام لا يعملن لوحدهن كما قد يتصور البعض، بل يزاحمهن الصحفيون الرجال في بعض تلك التخصصات التي قد تُصنّف على أساس أنها نسائية!

أما الأقسام الصحفية التي تتناول الشؤون السياسية العالمية والإقليمية والمحلية والاقتصاد والرياضة والعلوم والفكر والدين وغيرها، فتكاد تخلو من وجود العناصر النسائية إلا في أضيق الحدود. والأدهى من ذلك أن هناك أقساما في صلب المهنة الصحفية، لا تكاد النساء تحلم بالعمل فيها، مثل الإخراج الصحفي والتصميم والطباعة والتصوير والكاريكاتير، لا على اعتبار أن هذه مهمات لا تتناسب ومقدرات المرأة الجسدية، كما كان يقال في السابق، بل لعدم الثقة بأن النساء قادرات على أداء المهمات المطلوبة من العاملين في مثل هذه الأقسام، رغم التطورات الكبيرة التي حظي بها العمل المهني الصحفي فيها، واعتماده بشكل شبه كلي على الآلات والحواسيب، ممّا يسهل على المرأة العمل بمهنية وكفاءة.

لم يكن الإقبال على دراسة الصحافة كبيرا من قبل الطالبات الكويتيات سابقا. جامعة الكويت عام 1985 - غيتي.

وعلى هامش العمل الصحفي في معناه الحقيقي، نشطت المرأة في كتابة المقال حتى وإن لم تمارس الصحافة من قبل، ووجدت من يرحب بوجودها قلما وصورة على رأس عمود أسبوعي، في ما يشبه التعويض عن ممارسة الصحافة الحقيقية، والهروب من مواجهة تهمة اضطهاد المرأة في بلاط صاحبة الجلالة. ثم إن المرأة نفسها وجدت في الكتابة الصحفية من بيتها ومن دون أن تطأ أقدامها شارع الصحافة، حلا سهلا للوصول إلى القارئ بطريقة تبدو كأنها السهل المناسب لوضع المرأة الاجتماعي في بلدان الخليج المحافظة.

ومن الواضح أن القائمين على المؤسسات الصحفية في بلدان الخليج ما زالوا أسرى تلك النظرة التقليدية لعمل المرأة في الإعلام عموما والصحافة خصوصا، رغم أنهم يواجهون في حياتهم العملية اليومية ما يمكن أن يدحض تلك النظرة التقليدية الموروثة، ورغم أنهم يحاربون على ورق صحفهم ومجلاتهم عبر الافتتاحيات والمقالات تلك النظرية شكليا.

ومع أن بعض الحكومات الخليجية قد انتبهت إلى ضآلة الدور الإعلامي للمرأة وحاولت معالجته بسنّ تشريعات تشجع عمل المرأة وتساويها مع الرجل في الامتيازات ما بين الحقوق والواجبات، فإن هذه التشريعات نفسها أصبحت أحيانا من العوامل التي تجعل القائمين على المؤسسات الصحفية يفكرون مرات عديدة قبل أن يختاروا نساء للعمل في مؤسساتهم، على اعتبار أن تلك التشريعات تضمن لهن حقوقا يرونها فوق حقوق الرجل في حالات الحمل والولادة والإرضاع مثلا، بالإضافة إلى ضغوط المجتمعات التقليدية في مراعاة عمل الفتيات في أوقات معينة بما لا يناسب مواعيد الصحافة المفتوحة دائما وفي كل الساعات، وبالتالي نجد هؤلاء القائمين على مؤسسات العمل الصحفي يحجمون عن اختيار النساء للعمل معهم إلا في أضيق الحدود، مما ساهم في ما يمكن تسميته بردة أو نكوص في عمل المرأة الصحفي قياسا إلى اندفاعاتها الأولى في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. فرغم وجود المرأة الآن كرئيسة تحرير ومديرة تحرير وسكرتيرة تحرير ورئيسة قسم، بالإضافة إلى مستويات التحرير الأخرى في عالم الصحافة الخليجية، فإن وجودها لا يترجم القيمة الحقيقية للمرأة على صعيد عملها ومهاراتها وتاريخها ورغباتها الحقيقية في هذا العالم المثير، ولا يتناسب مع الرقم النسائي الحقيقي مقارنة برقم الرجال بالنسبة لعدد السكان في جميع البلدان الخليجية.

وإذا كانت السيدة فاطمة حسين التي رحب معظم الصحفيين الكويتيين الرجال بترؤسها لجمعيتهم كأول سيدة عربية تتقلّد منصبا كهذا في الوطن العربي، فإنه ترحيب شخصي بحت يحمل في طياته التقدير الذاتي لهذه السيدة بصفتها الفردية، وليس تعبيرا عن إيمان عميق بضرورة الوجود النسوي المساوي لوجود الرجل والمعادل الموضوعي له في مؤسساتهم الصحفية. والسيدة التي أصبحت ترأس الصحفيين الكويتيين في بيتهم النقابي الوحيد، لم تعد تعمل في الصحافة منذ سنوات عديدة، بل اكتفت بكتابة عمود أسبوعي في سنواتها الأخيرة قبل أن تتوقف عن كتابته أخيرا.

الأردن.. ملفات شائكة تخوضها الصحفيات

هديل غبون

سجلت صحفيات أردنيات حضورا بارزا في متابعة ملفات شائكة، كملفات العمال والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وحصلت العديد منهن على جوائز أممية.

حققت الصحفية الأردنية منذ بداية مسيرتها العملية اختراقا مهنيا فارقا في مجالات متنوعة، وإن لم يخرج بعضها "شكلا" عن سياق القضايا الجندرية الخاصة بالمرأة والطفولة والتعليم، لكن تميّزها أيضا في الحقول الصعبة وتولي المناصب العليا كسر حاجز التوقعات، قياسا بالمدة الزمنية التي شهدت تكاثرا لوسائل الإعلام على اختلافها.

تشخيص حالة الصحفية الأردنية لا ينفصل عن انعكاسات بيئة مجتمعية «ذكورية» تتعامل بحذر مع المرأة الصحفية، وتُقصيها عن استلام مواقع القرار، أو رسم السياسات في المؤسسات الإعلامية، إلا في حالاتٍ اعتُبر وصولها بالفعل علامة فارقة بجهود ذاتية لم يكن للصحفي (الرجل) فضل فيها غالبا، وإن كانت لا تزال أقل من الطموح.

وفي المؤسسات الأردنية الصحفية والإعلامية الرئيسية، تولت عدة صحفيات مواقع قيادية بجهود مضنية، رغم تفاوت نسبة الانتساب في سجلات نقابة الصحفيين الأردنيين مقارنة بالصحفيين الرجال، إذ لا تزال تقارب ربع الهيئة العامة، وبواقع 260 صحفية وإعلامية من أصل 1229 مسجلات للعام 2017، وحتى تاريخ كتابة التقرير.

وعلى مستوى تمثيل الصحفيات في عضوية مجالس نقابة الصحفيين، فقد عكس حضورا مخيّبا لا ينسجم مع حجم انتساب الصحفيات بالحد الأدنى، وذلك على مدار 29 مجلسا تم انتخابهم منذ العام 1953، حتى الدورة الحالية التي تنتهي في أبريل/نيسان 2017. فوفقا لأرقام نقابة الصحفيين الأردنيين على موقعها الرسمي، لم تصل إلى عضوية المجالس سوى ثماني صحفيات، ولم تستطع الصحفية الأردنية زيادة نسبة تمثيلها عن صحفية واحدة في المجلس الذي يضم 11 عضوا بمن فيهم النقيب، كما لم يسبق لأي صحفية الترشح لموقع النقيب.

جمانة غنيمات، أول رئيسة تحرير ليومية «الغد» الأردنية، تصوير: محمد أبو غوش.

صحفيات في اعتصام أمام نقابة الصحفيين عام 2011، تضامنا مع جريدة الغد. عمَّان – الأردن، تصوير: محمد أبو غوش.

في مواقع صحفية بارزة

داخليا وخلال عشرين عاما، ترأست عدة سيدات مؤسَّسات صحفية كبرى، في مقدمتهن رنا الصباغ في يومية «جوردان تايمز" الناطقة بالإنجليزية، وتشغل اليوم موقع المديرة التنفيذية لشبكة «أريج» للتحقيقات الاستقصائية العربية، وجنيفر حمارنة التي ترأست تحرير جوردان تايمز" أيضا بين عامي 2002 و2007، وجمانة غنيمات أول رئيسة تحرير ليومية "الغد" الأردنية، إضافة إلى مها الشريف التي ترأست تحرير أسبوعية «ذا ستار» الناطقة بالإنجليزية، وبيان التل التي شغلت منصب المدير العام لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون عام 2010 لفترة وجيزة.

تلخص رنا الصباغ معيقات العمل الصحفي في طبيعة المجالات التي استطاعت الأردنية اختراقها أولا، وفي تمكنها من الوصول إلى منصب قيادي ثانيا، وهو التحدي الأبرز للصحفيات خلال الثلاثين عاما الماضية، وتقول "بدأت عملي عام 1984، وسبقتني صحفيات تابعن ملفات قضايا سياسية.. أعتقد أنه خلال الثلاثين عاما، تولت الصحفيات مواقع بارزة قياسا إلى المدة الزمنية، لكنني معنية اليوم بأن أرصد المواقع القيادية للصحفيات في غرف التحرير والمؤسسات الإعلامية.. أعتقد أن النساء أنفسهن لديهن صعوبات في تحمل ضغوطات العمل في المواقع القيادية، والرجال لا يساعدوهن في ذلك، خاصة الأمهات منهن».

وترى أن الصحفيين الرجال عملوا على «تكريس» مفهوم «القيادة المنقوصة» للصحفية، كما يحدث في اليوم العالمي للمرأة التي تمنح فيها المؤسسات الإعلامية موقع رئيس التحرير لصحفيات ليوم واحد، وتقول «أي سيدة تريد الوصول تدفع ضريبة مضاعفة، ليس على مستوى الواجبات والبيئة التشريعية، فالحريات الصحفية متساوية، لكن أحيانا على مستوى الحقوق، كالأجور كما حدث معي في جوردان تايمز.. المهمة ليست مستحيلة للمرأة، لكنها شبه مستحيلة".

هديل غبون خلال تغطية مسيرة احتجاجية وسط البلد بالعاصمة الأردنية، عمّان. تصوير: محمد أبو غوش.

وتعتقد رنا أن الإعلام الأردني المحلي ينقصه الحضور النسائي في البرامج الحوارية السياسية التي يمكن للصحفية أن تكون محاورة منافسة بقوة، أمام الصحفي الرجل.

وسجلت صحفيات أردنيات حضورا بارزا في متابعة ملفات شائكة، كملفات الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وحصلت العديد منهن على جوائز أممية، من بينهن الصحفية حنان الكسواني التي حصلت على جائزة أفضل تغطية صحفية للأمم المتحدة وسلمها إياها الأمين العام بان كي مون عام 2014، وأخريات كالصحفية رانيا الصرايرة المختصة بالشؤون العمالية، وليندا المعايعة المختصة بمتابعة قضايا محكمة أمن الدولة العسكرية والجرائم، ورنا الحسيني المختصة بملف قضايا «القتل بداعي الشرف».

كما ترأس عدد محدود منهن مواقع إدارية في المؤسسات، من بينهن فريهان الحسن مديرة تحرير "حياتنا" في يومية «الغد»، ورانيا الهندي مديرة تحرير الدائرة الاقتصادية في يومية «الرأي»، ونادية سعد الدين المختصة بالشؤون الفلسطينية، وعدد آخر في مواقع إلكترونية وصحف أسبوعية وإذاعات محلية يحتاج الحديث عنهن إلى متابعة منفصلة. تقول ليندا المعايعة إن المهنة برمتها «تشكل عائقا اجتماعيا أمام المرأة»، وتعتقد أن ما تقدمه الصحفية الأردنية لا يلقى اهتماما موازيا كما يتلقاه الصحفي الرجل، بينما ترى رنا الحسيني أن اختراق المجالات الصعبة لم يكن معضلة أمام الصحفيات، بقدر ما يشكل تولي مواقع رسم السياسات في المؤسسات الصعوبة الأكبر. على مستوى الإعلام الخارجي، شكلت مشاركة الصحفية الأردنية علامة فارقة في عدة مؤسسات، حيث انضمت الصحفية كارولين فرج عام 2001 إلى موقع "سي.أن.أن" بالعربية في دبي، وأصبحت اليوم نائبة رئيس الشبكة عن الخدمة العربية، وهي التي قدمت أول برنامج حواري صباحي في الأردن حمل اسم "يوم جديد"، بينما كانت الإعلامية منتهى الرمحي من أوليات من قدمن نشرات الأخبار على الشاشة المحلية وهي طالبة، قبل أن تنتقل إلى فضائية "الجزيرة" ومن ثم "العربية". وفي ذات السياق، كانت الصحفية رندة حبيب من رياديات الصحافة الأجنبية، حيث أصبحت مديرة مكتب وكالة الأنباء الفرنسية عام 1987، بينما تُعد علا الفارس من أصغر الإعلاميات الأردنيات اللواتي ظهرن على الشاشات العربية.

في ميادين الحرب

أما اقتحام ميادين الحرب على سبيل المثال، فقد شكل حالة نادرة بين الصحفيات الأردنيات، وكانت الصحفية لميس أندوني أولاهن إن لم تكن الوحيدة، حيث عملت مراسلة ميدانية في تغطية "حرب المخيمات" خلال الحرب الأهلية بلبنان، والحروب المتتالية في العراق، وعملت مراسلة لعدة مؤسسات أجنبية، من بينها الغارديان البريطانية والفايننشال تايمز، وهي مختصة اليوم في ملف الشؤون الفلسطينية. تقول لميس التي واجهت خطر الموت أثناء تغطية «حرب المخيمات»، إن التحدي الأكبر بالنسبة لها على مدار سنوات خدمتها هو «الحفاظ على الاستقلالية المهنية». وتضيف أن "الصحافة مهنة المتاعب لما يتعرض له الصحفي من ضغوط سياسية وأخطار حتى جسدية.. في بداية عملي كان هناك استخفاف من البعض بقدراتي مما تطلب مني بذل جهود مضاعفة لإثبات نفسي والتفوق، واتجهت لتغطية قضايا ممنوعة في عهد الأحكام العرفية والحروب في المنطقة». وكان الحصول على السبق الصحفي في زمن لم تتوفر فيه وسائل الإعلام الحديثة، من بين أبرز المهام الجسيمة بالنسبة للميس. والأهم كما تقول «التفاعل مع الحالة الإنسانية في الحروب، من ظلم وتشرد وكفاح ونضال من آمنوا بالحرية». لكن استقلالية الصحفي في تغطياته ونزاهته، هي العنوان الأخطر بالنسبة للميس التي لم يكن التحدي الأكبر بالنسبة لها كونها امرأة، بل "السعي الدائم للحفاظ على نزاهتي مما عرضني لعقوبات، مثل الفصل من عملي أكثر من مرة بأمر حكومي، أو المنع من النشر أو حتى من حضور المؤتمرات الصحفية، والتعرض لشتى أنواع التضييق، بما فيها سحب جواز سفري لمدة سنة ونصف وسنتين متفرقتين». وترى أن معيار نجاح الصحفيات لا يتجسد في تولي المناصب، بل في الإبداع كوسيلة خالصة للنجاح، دون أن تخفي اعتقادها أيضا بأن تولي بعض المواقع الصحفية في البلاد لا يعتمد على معيار «الكفاءة»، وإنما أحيانا على «الموالاة» للموقف الرسمي.

إعلاميات مغربيات.. مكتسبات تحققت وأخرى تنتظر

اعتماد سلام

«رغم تحقيق الإعلاميات المغربيات مكتسبات على مستوى التواجد في الحقل الإعلامي وترؤس بعض الوسائل الإعلامية أو هيئات التحرير، فإنهن متغيبات تماما عن البرامج السياسية والاقتصادية، سواء كمهنيات أو كضيفات أو متدخلات».

على مر الزمان ظلت المساواة مع الرجل مطلبا ملحًّا للمرأة المغربية على غرار نظيرتها العربية، لتمكينها من كافة حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لكن على النقيض من ذلك، ظل المجال الإعلامي نقطة مشرقة إلى حد ما، بالنظر إلى المكتسبات التي تحققت فيه، وإن كانت المغربيات يمنّين النفس بأن تفتح أمامهن آفاق رحبة أكثر. يُجمع كثيرون في المغرب على أنه تم إحراز تقدم كبير في المجال الإعلامي لفائدة المرأة المهنية، سواء على مستوى حضورها داخل المؤسسات المهنية، أو على مستوى مراكز القرار التي أصبحت تحتلها في هذه المؤسسات. إلا أن كل هذا التقدم المحرز لا يرضي طموح النساء العاملات في المجال الإعلامي والحركة النسائية عموما.

تحقق القليل وبقي الكثير

لا يختلف اثنان حول التطور الذي عرفه الحضور النسائي في المشهد الإعلامي المغربي خلال السنوات الأخيرة، والأرقام المعلن عنها في هذا الباب تعد مشجعة بالنظر إلى ما سبق، إذ إن عدد الصحفيات الحاصلات على بطاقة الصحافة المهنية التي تمنحها وزارة الاتصال في المغرب سنويا تجاوز السنة الماضية الـ630 صحفية، وهو عدد مرتفع لم يسجل خلال سنوات طويلة.

هذا التطور الملاحظ ليس على مستوى الكمّ فقط، بل هو نوعيٌّ أيضا، إذ يلاحظ أكثر مما سبق تقلدُ نساء لمناصب قيادية ومسؤوليات مختلفة في مجموعة من المؤسسات الإعلامية، والأرقام في هذا الجانب تشير إلى أن عدد النساء اللواتي تقلدن مسؤولية النشر في مؤسساتهن فاق السنة الماضية الـ50 امرأة، رغم

أثناء تقديم نشرة إخبارية ثنائية في إذاعة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش.

أن عدد الرجال الذين يتقلدون نفس المسؤولية يبقى كبيرا جدا إذ يناهز الـ500 مسؤول.

هذا الرقم يبقى منخفضا أيضا لدى النساء العاملات في المطبوعات والصحف الأجنبية التي يتم طبعها وتوزيعها في المغرب، والتي تدير النساء قرابة 10٪ منها فقط.

ولا تختلف هذه المعطيات الخاصة بالمشهد الإعلامي في المغرب كثيرا عن مثيلاتها في باقي الدول العربية، وهذا ما سبق أن أكدته دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للمساواة، إذ وجدت أن نحو 73٪ من المناصب الإدارية العليا في مجال الإعلام يهيمن عليها الرجال.

أما على مستوى الصحافة الإلكترونية فهناك 15 مسؤولة فقط من أصل 322 موقعا إلكترونيا تحصّل على تصريح وزارة الاتصال. وهنا يمكن القول إنه مع الطفرة التي شهدتها الصحافة الإلكترونية في المغرب مؤخرا، أصبح حضور المرأة الصحفية أكثر بروزا على مستوى الإدارة، إذ تقود مجموعة من النساء تجارب ناجحة في الصحافة الإلكترونية ويُشرفن على المشروع الإعلامي إشرافا تاما، ويترأسن نشره وتحريره ويُدرن الفريق العامل فيه.

الإعلاميات المغربيات في

مراكز القرار

توجد نماذج لافتة في المغرب لسيدات تبوأن مراكز قيادية في مؤسسات إعلامية عدة، من بينهن الصحفية ماريا لطيفي التي تترأس القناة الرابعة، وهي أول امرأة تعيَّن مديرة لقناة تلفزية مغربية، وسميرة سيطايل نائبة المدير العام للقناة الثانية المغربية ومديرة الأخبار فيها، وفاطمة البارودي مديرة الأخبار في القناة الأولى، بالإضافة إلى نساء كثيرات استطعن الوصول إلى مناصب قيادية وبقين فيها لمدة طويلة، ويشهد لهن كثيرون بتحقيق نجاحات كبيرة.

رغم ذلك، تبقى نسبة وصول المرأة إلى مراكز القرار في المؤسسات الإعلامية ضئيلة جدا كما تقول عضوة المكتب التنفيذي للنقابة المغربية الصحفية حنان رحاب، مضيفة أن مناصب رئاسة التحرير في اليوميات الناطقة باللغة العربية تكاد تكون خالية من أي رئيسة تحرير أو سكرتيرة تحرير، على عكس الصحافة الناطقة باللغة بالفرنسية إذ توجد سيدات على رأس عدد من الدوريات، بينها أسبوعية «فينانس نيوز» الاقتصادية التي تديرها سيدة وفيها رئيستا تحرير.

بالإضافة إلى ما سبق، ترى حنان أن الغبن الذي يطال الإعلاميات المغربيات لا يقتصر على ضعف وجودهن في مراكز القرار، وإنما يشمل أيضا تنميط صورة المرأة على مستوى المسؤولية التي تعطى لها أيضا. وتوضح فكرتها بالقول إنه غالبا ما نجد امرأة تترأس تحرير مجلة نسائية تعنى بشؤون المرأة، وبالتالي فإننا نجعل قضية المرأة تهم المرأة فقط، في حين ينبغي أن يساهم الإعلام في جعل قضايا المرأة والمساواة قضايا المجتمع ككل.

صحفية مغربية تعد تصريحات نشرة الأخبار قبل بثها بإحدى الإذاعات الخاصة - الجزيرة.

من جهتها ترى الباحثة المتخصصة في علم الاجتماع بشرى المرابطي أن حجم الحضور النسائي في المؤسسات الإعلامية يتفاوت من مؤسسة لأخرى وإن كان ضعيفا في مجمله، مضيفة أن الواقع يدل على أن تمكين المرأة ضعيف عموما، لكن في مقابل ذلك تؤكد أن هناك تطورا على مستوى بروز إعلاميات كثيرات خصوصا في الإذاعة، رغم أنها تسجل غيابا شبه تام للمرأة المغربية عن البرامج السياسية والاقتصادية، سواء كمهنية أو كضيفة أو متدخلة.

بشرى المرابطي التي تثمّن حضور المرأة الفاعل في المشهد الإعلامي المغربي، تؤكد أن التطور الذي عرفه هذا المشهد جعله ينفتح على

الكفاءة ويتخذها معيارا أولا، لكن على الرغم من ذلك هناك مؤسسات إعلامية -خصوصا في الإعلام البصري- تركز على الشكل بالدرجة الأولى، إذ هناك من القنوات التلفزية من تتعاقد مع حسناوات لقراءة الأخبار بناء على الشكل فقط رغم توفرها على كفاءات نسائية كثيرة.

وهنا تعطي مثالا بقنوات أوروبية تظهر على شاشاتها مذيعات وإعلاميات رغم تجاوزهن سن الأربعين بكثير، في حين يتم إقصاء إعلاميات مغربيات في مثل هذه السن من الظهور على الشاشة، وحصرهن في الإعداد وكواليس العمل الإعلامي.

مسألة اللون وعدم ظهور نساء أو حتى رجال ذوي بشرة سوداء على الشاشة معطى تشير إليه بشرى كذلك، بالإضافة إلى صعوبة ولوج الإعلاميات من ذوي الإعاقة إلى سوق العمل، وكلها نقاط سلبية ينبغي -في نظرها- العمل على تجاوزها من أجل تحسين وضعية الإعلامية المغربية ومنحها مناخا صحيا وملائما للعمل والإبداع.

مطالبات بالمساواة في الأجور

ما زالت مسألة الأجور المنخفضة لعدد من الإعلاميات في المغرب مقارنة بزملائهن الرجال مسألة شائكة ينبغي البت فيها بشكل قاطع، إذ لا مسوغ للتفاوت الكبير في الأجور بين المهنيين والمهنيات في عدد من المؤسسات.

وبينما ينتفي هذا التفاوت في مؤسسات أخرى أو يكون لصالح المرأة في بعضها، يتفق مهنيو الإعلام في المغرب على أن الكفاءة ينبغي أن تكون الفيصل في هذه النقطة.

النقابة الوطنية للصحافة المغربية توقفت في تقاريرها الدورية مرارا عند هذا المعطى، وسجلت عدة حالات تخص التباين الكبير في الأجور بين الرجل والمرأة خاصة في الصحافة المكتوبة، ودعت إلى اعتماد معايير موضوعية من أجل تحديد الأجور في المؤسسات الإعلامية وتقديم تحفيزات للإعلاميين والإعلاميات بدون استثناء أو تمييز.

مجلس النوع لدعم الإعلاميات

مساهمة منها في تشجيع الإعلاميات المغربيات ودعمهن، أحدثت النقابة الوطنية للصحافة المغربية مجلس النوع الاجتماعي الذي يهتم بحضور المرأة إعلاميا، ويهدف إلى دعم وصولها إلى مراكز القرار، بالإضافة إلى تتبع ومراقبة الاختلالات التي تعرفها المواد الصحفية التي تتناول المرأة وقضاياها.

كلمة الصحفية الموريتانية مريم بنت الحبيب خلال لقاء حول الإعلام في المغرب - الجزيرة.

وفي هذا الصدد تقول حنان رحاب إن هياكل المجلس تعرف انخراط مجموعة من الصحفيات والصحفيين أيضا من أجل العمل المشترك على عدة أهداف، من بينها تأهيل الإعلاميات المغربيات.

وبخصوص طبيعة الوجود النسائي في هياكل النقابة، تؤكد حنان أن هناك حضورا فاعلا للمهنيات المغربيات في النقابة، ومنهن من تتبوأ مركزا قياديا مثل النائبة الأولى لرئيس النقابة وهي الصحفية بالإذاعة الوطنية ربيعة مالك، بالإضافة إلى نائبة ثانية هي الصحفية بوكالة المغرب العربي للأنباء فاطمة الحساني، وقد انتُخبتا عضوتين بالمكتب التنفيذي للنقابة، إلى جانب عضوات أخريات في المكتب يمثلن الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية.

المجتمع يشجع ولكن..

التحول الذي عرفه المجتمع المغربي والمشهد الإعلامي في البلاد عموما، إضافة إلى الطفرة التقنية التي مكنت المتلقي من التعرف عن كثب على المنابر الإعلامية وطواقمها والقرب منهم أكثر، ساهمت في الإقرار بقدرات المرأة في جميع المجالات ومن بينها المجال الإعلامي، كما تقول بشرى المرابطي. يضاف إلى ذلك مجهودات المؤسسات العامة والمجتمع المدني الداعمة لتمكين المرأة.

وتعطي بشرى المرابطي مثالا هنا بالتفاعل الكبير مع البرامج التي تقدمها إعلاميات عبر مختلف الإذاعات المغربية من طرف مختلف مكونات المجتمع بمن في ذلك الرجل، وهو ما يؤشر على تقبل كبير لوجود المرأة سواء أكانت منفذة أو مسؤولة في المؤسسات الإعلامية، مضيفة أن المواطن المغربي يعي أن الكفاءة تأتي في الدرجة الأولى كشرط لتحمل المسؤولية، وهو ما ينبغي أن يعيه مالكو المؤسسات الإعلامية والمسؤولون عنها أيضا، خصوصا أن المرأة المغربية أثبتت تفوقها في الجانبين معا، المهني والإداري.

الصحفية أسماء العمري تعد جولة في الصحف قبل موعد بثها مباشرة عبر الإذاعة، المغرب - الجزيرة.

معايير متفاوتة لدخول المصريات حقل الإعلام

هند أكرم

منذ العام 2011، أصبحت الغلبة في الفضائيات للبرامج الحوارية اليومية وتغطيتها للأحداث الجارية، ولم يعد شرطا أن تكون مقدمة البرنامج متخصصة في مجال الإعلام المرئي، فإن توافرت فيها أي من المواصفات الجاذبة لنسبة مشاهدة أعلى فهي الوجه الذي يستحق الظهور.

على مدار أكثر من ثمانين عاما، عمل العديد من النساء المصريات في مجال الصحافة على اختلاف صورها. في البداية كان العمل في الوسيلة الوحيدة المعروفة والمتاحة -أي الصحافة المكتوبة- أشبه بحرب يجب أن تخوضها المرأة كي ترسم لنفسها مكانا على الخارطة الإعلامية المحدودة آنذاك، بل كان العمل في أي مجال يستدعي المحاربة.

مكتب موقع «مدى مصر» المستقل، الذي انطلق عام 2013 بأغلبية نسائية في القاهرة. تصوير: دافيد دينجير - غيتي.

أما الاشتغال بالصحافة، فقد كان مرتبطا بصورة عامة لدى الرجال والنساء بالثقافة.. الصحفي بالضرورة مثقف وثقافته شاملة ومنوعة، يتمتع بقاعدة معرفية ورؤية تحليلية، بينما يعتمد العمل الصحفي في الحاضر بصورة كبيرة على احتراف التقنية (من كيفية تحرير الخبر وصياغته، وتتبع المصادر، والتمكن من أدوات صنع المادة الخبرية، والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا اللازمة لذلك، سواء في وسيلة مسموعة أو مرئية أو حتى مكتوبة).. وبتنوع وسائل الإعلام تتنوع التقنيات.

وبدا أنه كلما تطورت الوسيلة الإعلامية وازدادت حداثة، تضاءلت الحاجة إلى الثقافة وسعة الاطلاع والمعرفة.. وتلك مفارقة تبتعد قليلا عن المنطق، فالمعلومات أصبحت متاحة بصورة قد يكون مبالغا فيها. أما نسبة الإقبال على تلك المعلومة والرغبة في المعرفة فتتضاءل إلى حد التلاشي في بعض الأحيان. وعمل المرأة المصرية بالصحافة لم يكن بعيدا عن هذا التحول، إلا أن بدايات عملها ارتبطت بأمرين: أولهما النضال من أجل اشتغال امرأة في هذا المجال من الأساس، والتوعية بأهمية عمل المرأة وحقوقها، فكانت مهمة تنويرية في المقام الأول. والثاني هو النضال ضد الاستعمار البريطاني لمصر في تلك الحقبة.

في مجال الصحافة المكتوبة كانت عميدة الصحفيات المصريات والمحامية والكاتبة الصحفية منيرة ثابت أول حاصلة على شهادة الليسانس من مدرسة الحقوق الفرنسية، وأول صحفية مصرية نقابية، وأول رئيسة تحرير لجريدة سياسية.. وقد واجهت الكثير من التضييق كمحامية، مما دفعها للكتابة والاتجاه إلى الصحافة عام 1926.

أصدرت منيرة جريدتين: يومية فرنسية، وأسبوعية عربية باسم «الأمل»، وكانت موضوعاتهما في السياقين «تحرير الوطن وتحرير المرأة».

في تلك الفترة كانت الحركات النسائية في بداية تشكلها متأثرة بالحراك النسائي الأوروبي، والبريطاني على وجه الخصوص. ومن أبرز الأمثلة كذلك، الكاتبة والصحفية درية شفيق إحدى رائدات حركة تحرير المرأة في مصر.

كانت الصحافة لهذا النموذج من النساء سلاحا ووسيلة لأهداف أكبر، فعندما أسست درية مجلة «بنت النيل» (أول مجلة نسائية ناطقة بالعربية)، حوّلتها بعد ذلك إلى اتحاد ثم إلى حزب سياسي.

لحقت الصحافة المسموعة أو الإعلام الإذاعي بالصحافة المكتوبة، فكان الإعلان الرسمي لافتتاح الإذاعة المصرية ككيان حكومي لا كإذاعة أهلية في العام 1934.

وأحد أهم الأصوات النسائية وأولها كان صوت صفية المهندس الملقبة «بأم الإذاعيين»، التي تعتبر من مؤسسي الإذاعة المصرية.

اختلفت طبيعة العمل الصحفي الإذاعي عن المكتوب في تلك الحقبة، فكان مضمون البرامج التي تقدمها النساء خاصة أكثر ميلا إلى مناقشة موضوعات اجتماعية تخص الأسرة وشؤون المرأة المصرية والعربية. قد يرجع هذا إلى كون الوسيلة في حد ذاتها لم تكن على نفس القدر من القرب من العمل السياسي والنضال، وبالتالي تحمل نبرة أقل حدة. وربما أيضا لأنها -وحتى اليوم- كيان تملكه الدولة وبالضرورة يعكس صورتها ومنظورها للأمور، وليست ككثير من الصحف أهليةً أو خاصة. هذا إلى جانب طبيعة الوسيلة الإعلامية التي تختلف عن المقروءة من حيث الروح التي لا بد أن تتسم بنبرة أكثر ودا، وبأسلوب أقل تعقيدا، وبمعلومة مبسطة سريعة يسهل على المستمع التقاطها في الثانية التي تصدر فيها بلا فرصة للمراجعة. وكانت مقاييس الاختيار للمذيعة تضم جودة الصوت والقبول الصوتي وسعة الاطلاع.

ومن أهم أعلام بدايات النصف الثاني من القرن العشرين من النساء في الإذاعة المصرية، آمال فهمي التي اشتهرت بالتواصل المباشر مع الناس في أحد أشهر

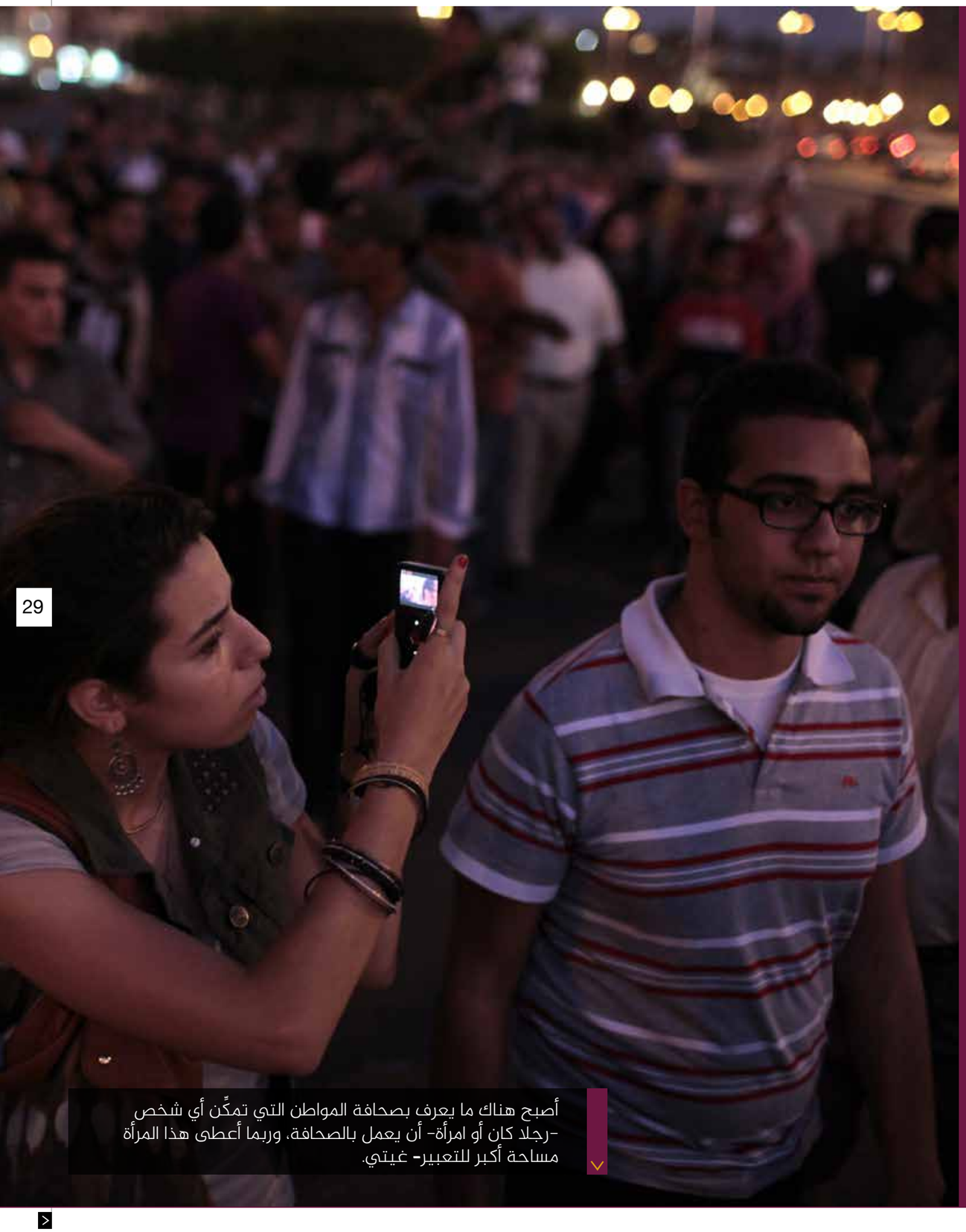

أصبح هناك ما يعرف بصحافة المواطن التي تمكّن أي شخص -رجلا كان أو امرأة- أن يعمل بالصحافة، وربما أعطى هذا المرأة مساحة أكبر للتعبير- غيتي.

البرامج الإذاعية الاجتماعية المصرية على الناصية.

كما كانت هاجر سعد الدين أول امرأة تقدم برنامجا إذاعيا في الفقه الإسلامي بإذاعة القرآن الكريم. وأشهر مقدمة برامج أطفال –بل تعدُّ الوحيدة اليوم– هي أبلة فضيلة.

وبعد انطلاق البث التلفزيوني في مصر، ظهر مع هذه الوسيلة الجديدة نجمات جدد لا يختلفن في الروح أو الأداء أو حتى في طبيعة المضمون المقدم للمتلقي عن مقدمات البرامج الإذاعية. ويضاف إلى معايير اختيار الإعلامية التي تظهر على الشاشة معيار المظهر، الذي لم تكن فيه أية مغالاة، بل كان التركيز الأكبر على المضمون في حدود اللائق والمتاح بصريا في ذلك الوقت. لكن وكما هو معروف، فإن للشاشة بريقا جعل من يعملون خلفها نجوما بجهد أقل.

وظلت هذه هي الحال حتى ثمانينيات القرن العشرين على شاشة التلفزيون المصري. ومن بين من تألقن على شاشته ليلى رستم وسلوى حجازي وهمت مصطفى وأماني ناشد.

طبيعة البرامج التي قدمتها الإعلاميات المصريات على مدار عشرين عاما على الشاشة المصرية كانت اجتماعية أو فنية، ولم يكن لهن نصيب من تقديم البرامج السياسية أو الاقتصادية، باستثناء نشرة الأخبار التي كانت زينب سويدان من أشهر مقدماتها.

لم يطرأ على الصحافة المكتوبة –خاصة ما تكتبه الصحفيات– الكثير من التغيرات، لكن بسبب الظروف التاريخية السياسية وكذلك الثورة الفكرية التي ألقى الغرب طرفا من ردائها على بقية العالم، تميزت الكتابات الصحفية النسائية بالجرأة، في ظل أجواء عامة من الحرية الفكرية لا تخص النساء تحديدا، وهذا حتى فترة السبعينيات.

غير أن هذه المساحة من الحرية تراجعت بسبب تغير تلك الظروف وظهور تيارات دينية مقيدة للمرأة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى التضييق السياسي على الصحفيين والصحفيات أصحاب الآراء والكتابات المنتقدة للنظام السياسي. صافيناز كاظم مثال لصحفيات اضطررن لمغادرة مصر لهذا السبب، وعملت في تدريس الدراما بجامعة المستنصرية في العراق منتصف السبعينيات.

وفي تسعينيات القرن الماضي، ومع بداية ظهور القنوات التلفزيونية الفضائية الخاصة، تراجعت شعبية كل ما سبقها من وسائل إعلامية أخرى، وتغيرت على إثرها الكثير من المقاييس، ومنها طريقة اختيار الإعلاميات. فبسبب كون تلك القنوات ربحية في المقام الأول، ينبغي أن تكون مقدمة البرامج وجها جاذبا وشخصية مثيرة للاهتمام لرفع نسبة المشاهدة التي بالتالي تؤدي إلى إقبال المعلنين.

ومع تضاعف عدد القنوات أصبح من الصعب إيجاد جميع المواصفات الجاذبة للمشاهد في الشخصية الإعلامية مع ضمان الاحترافية في التعاطي الإعلامي، الأمر الذي أدى إلى انحدار في مستوى تناول الموضوعات ثم في مستوى الموضوعات ذاتها، وإن كانت هناك نماذج نسائية أثبتت جدارتها مهنيا وبمقاييس متعددة في العصر الحالي، ومنها دينا عبد الرحمن

أثبتت الصحفيات المصريات حضورهن إلى جانب زملائهنّ من الصحفيين. تصوير محمد عبد الغني - رويترز.

ومنى الشاذلي على سبيل المثال. أما البرامج التي تقدمها إعلاميات مصريات فهي تقريبا في كل المجالات.

ونظرا للظروف والمتغيرات السياسية التي مرت بها مصر منذ العام 2011، فقد كانت الغلبة في الساحة الإعلامية –تحديدا الفضائيات– للبرامج الحوارية اليومية وتغطيتها للأحداث الجارية، مما جعل المضمون المعروض شبه متماثل. وصارت المنافسة

شرسة بين تلك القنوات في جذب المشاهد، وبالتالي أصبح المعيار في اختيار الإعلامية أو وجه القناة ليس الوجه والمظهر، وإنما القدرة على تقديم نفس المعلومة ومناقشة الحدث ذاته بأسلوب خارج عن المألوف. وهنا يعتمد الأمر إما على تفرد شخصية المقدمة أو اعتمادها أسلوبا مثيرا للجدل –وهو المفضل لدى المعلنين– أو قوة فريق إعداد برنامجها الذي يؤمّن لها «الحصري» من التصريحات أو الضيوف.

وهكذا، لم يعد شرطا أن تكون مقدمة البرنامج متخصصة في مجال الإعلام المرئي، فإن توافرت فيها أي من المواصفات الجاذبة لنسبة مشاهدة أعلى فهي الوجه الذي يستحق الظهور.

أما البرامج الترفيهية فمقدماتها ربما لا يختلفن شكلا أو مضمونا مع نظيراتهن في دول عربية أخرى. بيد أن الملحوظ في الآونة الأخيرة –وقد صار أشبه بالظاهرة في الأشهر الفائتة– أن الإعلاميات الجدد في كثير من الحالات هن فنانات ذوات شهرة واسعة، إما في مجال الغناء أو التمثيل. وهذا بالطبع يخص البرامج الترفيهية البحتة ذات المضمون الحواري أو الغنائي، مما يوضح مدى الاهتمام بنسبة المشاهدة.

وامتدت تلك الفكرة إلى الإذاعة أيضا، وصار عدد كبير من مقدمات البرامج من الفنانات. وبعد أن كانت المتقدمة لوظيفة مذيعة أو مقدمة برامج تمر باختبارات يرأسها متخصصون في المجال –وهذا لا يزال يطبَّق في الإذاعة المصرية التابعة للدولة– صارت الإذاعات الخاصة لا تعتمد في اختيارها على المعايير التقليدية، وإنما يقع الاختيار على المذيعة التي تستطيع تقديم فكرة «مجنونة» مثلا. بل إن إحدى تلك الإذاعات باتت تعتمد نظام التصويت للمتسابقات من قبل المستمعين شرطا للحصول على وظيفة. وهي فكرة لا يراها البعض ذكية فقط في جلب الأرباح، وإنما أيضا منطقية من باب أحقية المستمع في الاختيار.

ورقعة الحرية تلك اتسعت بصورة أكبر بسبب ظهور مواقع التواصل الاجتماعي التي صارت تُحتسب من وسائل الإعلام، بل قد تكون الأقوى تأثيرا. فأصبح هناك ما يعرف بصحافة المواطن التي تمكّن أي شخص –رجلا كان أو امرأة– أن يعمل بالصحافة ولو من باب الهواية. وفي هذا الإطار ليس هناك معيار ضابط أو مقاييس اختيار. ولكن ربما أعطى هذا المرأة مساحة أكبر للتعبير.

الصحافة الإلكترونية توحِّد الصحفيات الأفريقيات

رميساء خلابي

تعتقد كثير من الصحفيات الأفريقيات أن عملهن الإلكتروني ساهم في كسر الحدود بينهن وبين العالم، وأن أصواتهن ساهمت في كثير من الأحيان في تحرك فعلي من السلطات وأصحاب القرار.

ما قبل البداية

عندما أفاق العالم على خبر مقتل الصبي الأميركي ذي الأصول الأفريقية ترايفون مارتين عام 2011، وبينما كانت وسائل الإعلام التقليدية منهمكة في التواصل مع مراسليها وإعداد التقارير والمواد الإخبارية، أملاً في تسجيل السبق إلى المعلومة، كانت كاميرات الهواتف الذكية تنقل الحدث مباشرة من الميادين. وبسرعة الضوء، انتشرت مقاطع الفيديو المسجلة والصور الملتقطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وبعد ساعات قليلة، اقتحم الخبر الأجهزة الإلكترونية الصغيرة لسكان القارة السوداء، متجاهلاً فارق الساعات بين القارتين! في العام 2014، كان عدد القتلى السود على يد الشرطة قد ارتفع إلى أربعة مواطنين. بدأت شوارع أميركا تعج بالمتظاهرين المحتجين، بينما كان حراك من نوع آخر يتسع مداه على مستوى العالم.

انتفاضة من نوع آخر

لقد تحول مقتل السود إلى انتفاضة شعبية في القارة العذراء؛ على مستوى العالم الافتراضي. كان وسم (هاشتاغ) «حياة السود مهمة» #BlackLivesMatter مادة خصبة لكثير من الصحفيات الأفريقيات لرصد معاناة السود، وفرصة ذهبية لتسجيل وجودهن.

«معاناة السود هي معاناتنا بالأساس قبل أن نكون صحفيات»، بهذا علّقت إزيلدا دي بريتو، وهي أفريقية مقيمة بلندن وناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، مضيفة «وجدنا عزاءنا كنساء أفريقيات يعشن في أكثر الدول دكتاتورية وبُعداً عن حقوق الإنسان، في أفارقة قتلوا على يد شرطة أكثر الدول ديمقراطية».

عندما سألتها إن لم يكن المزيد من القتلى الأبرياء هو ما جنوه من الحملة، قالت: «على العكس تماماً، أصواتنا

كان وسم (هاشتاغ) «حياة السود مهمة» #BlackLivesMatter مادة خصبة لكثير من الصحفيات الأفريقيات لرصد معاناة السود، وفرصة ذهبية لتسجيل وجودهن - رويترز.

كصحفيين إلكترونيين ونشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، جعلت الإعلام التقليدي أيضاً يركز اهتمامه على الحدث.. بعد سنتين، حصلنا على دعم مادي مهم من حزب المبادرة النسوية السويدي.. أظن أنها ثمرة الحراك الإلكتروني بالأساس».

لقد ساعد نشاط هذا الوسم الصحفيات الأفريقيات في تسليطهن الضوء على قضايا لم تتطرق لها وسائل الإعلام التقليدية.

فوسم «أعيدوا إلينا بناتنا» #BringBackOurGirls مثلاً، لم يكن حملة لتحرير 300 تلميذة مختطفة في شيبوك بنيجيريا فقط، بل انتقل مع التفاعل الدولي إلى صدارة الأجندة السياسية في البلاد.

وفي العام 2015، عقب إصدار كتاب جديد للكاتبة النيجيرية شيماماندا نكوزي، وجدت الناشطات النسويات في عبارة الكاتبة «علينا جميعاً أن نكون نسويات»، دعوة إلى حملة جديدة على مواقع التواصل الاجتماعي، ليتصدر بعد بضعة أيام وسم «أن تكوني امرأة في نيجيريا» #BeingFemaleinNigeria عناوين الصحف الإلكترونية.

تكسير الحدود، ولكن!

تعتقد كثير من الصحفيات الأفريقيات أن عملهن الإلكتروني ساهم في كسر الحدود بينهن وبين العالم، وأن أصواتهن ساهمت في كثير من الأحيان في تحرك فعلي من السلطات وأصحاب القرار. وبحسب مريم أوتاها الصحفية في مجموعة إذاعة وتلفزيون «لاباري» (RTL) الخاص بالنيجر، فإن الصحفيات «لا يخشين الصحافة الرسمية بقدر خشيتهنَّ من عدسات الكاميرات المستقلة»، متابعة أنهن «كصحفيات أفريقيات، أصبحنا أكثر توحداً بفضل الصحافة الإلكترونية.. لقد وفرت لنا حرية لم تستطع أي جهة أخرى أن تضمنها لنا». غير أن المتحدثين في الحدث الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (CSW) عام

2015 برعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، قالوا بأن المدى الذي استطاعت من خلاله الصحافة الإلكترونية أن تغير السياسات، أو أن تكون سبباً في اتخاذ الإجراءات العملية؛ ما زال غير واضح تماما.

أثناء دردشتي مع إسرائيل يوروبا -وهو كاتب وصحفي ومدرب تواصل- قال إن الصحافة الإلكترونية في أفريقيا ما زالت ضعيفة، وإنه لا يمكنها أن تعوض بأي حال من الأحوال الصحافة التقليدية.. «بدأنا نشاطنا في ساحل العاج عام 2006.. هناك 40 موقعاً إخبارياً إلكترونياً مسجلاً عندنا، لكن أغلب تلك المواقع توقفت عن العمل».

لكن إديث برو المدونة والمصنفة سابقاً ضمن الشخصيات الخمسين الأكثر تأثيراً في ساحل العاج، قالت إن التغريدات حول الحركة النسوية على تويتر ارتفعت بنسبة 300٪ بعد ثورة الربيع العربي.. «كنا نتابع أخبار النساء في الوطن العربي من خلال المدونات من تلك البلدان.. كنا لا نكتفي بالتفاعل، بل إننا كنساء، كنا نحس بالمسؤولية تجاههن، فنشارك صورهن في المظاهرات، وفي السجون، وفي الميادين؛ على صفحاتنا الشخصية». وأضافت: «كانت لي صديقة سورية.. التقينا معاً في إحدى الدورات حول الإعلام الجديد بباريس.. افترقنا، واستمرت علاقتنا بعد ذلك من خلال شاشتينا الخاصة على اليوتيوب.. كنا نتبادل قضايانا النسوية ونكتب عنها بحماس، إلى أن تفاجأتُ بخبر اغتيالها عشية أحد الأيام.. لم أنم تلك الليلة، ولم أنسَها يوماً».

«تشاركنا مع المواطنين - كصحفيات إلكترونيات- حجم التعتيم الممارس علينا، فرغم الجهود التي أنجزت من أجل تحرير المرأة في النيجر، ما زلنا نعاني من الاضطهاد».

رقابة «قانونية»!

يعد الإعلام الجديد بالنسبة لكثير من الصحفيات في أفريقيا، أسرع الوسائل للوصول إلى المعلومة، وإيصالها.

منتدى الصحافة الإلكترونية بساحل العاج برعاية منظمة أكيندوا غير الحكومية - الجزيرة.

أثناء فعاليات الدورة التدريبية للصحافة الإلكترونية بأبيدجان بساحل العاج - الجزيرة - رويترز.

الورشة الختامية لمنتدى الاتصال والتواصل بساحل العاج . قام بتدريبهنّ جين باتريك إيهومان - الجزيرة.

ففي النيجر مثلاً، وحيث إن نصف سكان البلاد تحت عتبة الفقر، فإن اقتناء هاتف ذكي من إحدى الشركات الهندية أو الصينية الأكثر رواجاً هنا يُعدُّ نعمة كبيرة، أمام عجز جلّ الأسر عن اقتناء جهاز تلفاز أو حتى الوصول إلى الصحف الورقية التي ينحصر توزيعها على المدن الرئيسية، فضلاً عن المذياع الذي لا تغطي أغلب تردُّداته كل المناطق، وفق أوسمان رحاما -وهي صحفية مستقلة أسست مجموعة «Soleil Levent" للاتصال والتواصل في نيامي- التي أكدت أن أخبارهم اقتحمت أخبارنا في أشد المناطق عزلة.

أثناء الانتخابات الرئاسية في مايو/أيار 2016 بالنيجر، أوقفت الحكومة تطبيق الواتسآب، مدعية أنه كان يؤثر على مسار الديمقراطية، ويعرقل الانتخابات. وفي تقرير للصحفي النيجري هارونا موموني، كتب أن النساء استفدن من التطبيق «لإثارة الفتن»، وأن أجهزة الحكومة الاستخباراتية استطاعت رصد عشرات المحادثات المُهينة لرجالات سياسية كان مصدرها نساء.

لكن أوسمان تحكي أن الحكومة أغلقت التطبيق مرة أخرى بعد انقلاب 2010 وأن السبب لم يكن استعمال النساء «غير الأخلاقي» للتطبيق، بل بهدف إبعاد أكبر قدر ممكن من المواطنين عن صوت المعارضة، حيث كان أعضاء الأحزاب المعارضة يستعملون الصحافة الإلكترونية كمنصة وحيدة لهم للوصول إلى الجمهور.

وبغض النظر عن مدى صدق المعلومة، فإن حجم تبادل الرسائل السياسية بين النساء عبر الواتسآب، كان قد وصل إلى حد لا يمكن تجاهله.. «كانوا يغلقون تطبيقاً، فيظهر تطبيق آخر»، والكلام لأوسمان.. «لقد تشاركنا مع المواطنين -كصحفيات إلكترونيات- حجم التعتيم الممارس علينا، فرغم الجهود التي أنجزت من أجل تحرير المرأة في النيجر، ما زلنا كصحفيات نعاني من الاضطهاد».

وتشتكي صحفيات كثيرات من القوانين «غير العادلة» في كثير من الدول الأفريقية. ففي رواندا مثلاً، ما زالت الصحفيات لا يتمتعن بحقهن في إجازة الأمومة، بل ويُهدَّدن بفصلهن إن تغيبن. كانت هناك حالات قليلة سُجلت لصحفيات استفدن من إجازة الأمومة، لكنهن اعترفن أنها كانت إجازة غير مدفوعة.

حرية أكثر قليلاً

في الذكرى الأولى للاحتفال بمناسبة حرية الصحافة في النيجر عام 2014، شاركت المقدمة التلفزيونية نفيسة أمادو قصتها أمام عشرات الحاضرين في قصر المؤتمرات بعد تجربة أربع سنوات.. «صبيحة تقديمي لملفي في مكتب الوظائف، ألقى موظف المكتب نظرة على طلبي وسألني: هل أنت متأكدة من اختيارك؟ أجبته: نعم.. إنه حلمي، فقال لي: لو كانت ابنتي مكانك لكنتُ رفضت الأمر، ولفضلتُ جلوسها في المنزل على العمل في التلفزيون».. مستذكرةً تلك البدايات تقول أمادو «حتّى اليوم الذي أعلنت فيه نتيجة قبولي كمقدمة أخبار، كنتُ أسأل نفسي مستحضرة كلام الموظف: هل ارتكبتُ خطأ باختياري هذه الوظيفة؟».

وعن الدعم المعنوي للصحفيات، تعتقد أمادو أنه «نحن النساء لا ندعم بعضنا.. وباستثناء رابطة المهنيين للاتصالات (APAC)، لا توجد أي جهة تعنى بدعمنا».

بالنظر إلى الأرقام الواردة بخصوص حرية الصحافة في القارة السمراء، يظهر أن دول غرب أفريقيا تعاني من «وضع صعب» حسب إحصائيات «مراسلون بلا حدود»، تليها دول شرق أفريقيا، التي تعاني من «وضع خطير جدا».

لكن النيجر كانت استثناء في السنوات الأخيرة، فبعد انتخاب الرئيس محمدو إيسوفو عام 2012، أصبحت البلاد تتفوق على معظم دول أوروبا الشرقية في مؤشر الحرية.

غير أن قيوداً من نوع آخر كانت حجر عثرة في طريق ممارسي هذه المهنة، وخصوصاً النساء، حيث تردف أوسمان أن «حقوق المرأة ليست هدية أو صدقة»، كما أن المجتمع النيجري «غارق في اعتبارات دينية إسلامية بحتة.. أعتقد أن هذا هو أكبر العقبات أمام تمكين المرأة النيجرية».

تحرش.. أون لاين

فضلاً عن نظرة المجتمع الدونية لهن، تواجه صحفيات نيجريات كثيرات أثناء ساعات دوامهن مآسيَ يفضلن الصمت عنها مقابل مواصلة العيش، فخلف كل صحفية عائلة كبيرة تنتظر نهاية كل شهر حصتها من الراتب.. «عليكِ أن تكوني ذكية، قد تصبح حياتك مهددة بسبب دفاعك عن نفسك». وتضيف الصحفية مريم عبدو «أحياناً تكونين مخيرة بين قبول دعوة مواعدة ومعلومة.. تكونين مطالبة بكتابة تقرير، ثم تتفاجئين بأن حصولك على المعلومات رهين بمدى استجابتك

المدونة والناشطة الحقوقية نينا نواكانما، أثناء افتتاحها لمؤتمر Egdar، المؤرخ بـ 4 مارس/آذار 2017.

للابتزازات.. الوضع ليس سهلاً». غير أن فضاء الصحافة الإلكترونية لم يخلُ في المقابل من التحرشات والابتزازات والتهديدات وممارسة الضغط النفسي على كثير من الصحفيات.

«بلا شك أنه كان فضاء رائعاً لنا لعرض آرائنا بحرية أكثر، لكنه في الوقت نفسه، كان سيفاً ذا حدين.. فكثير من الصحفيات تحولت أيامهن إلى كوابيس وهن يتعقبن بشكل مستمر أي تعليق مزعج على تقاريرهن ليقمن بمسحه، ناهيك عن حظر الأشخاص المشبوهين أو تغيير عناوينهن الإلكترونية عندما يتلقين رسائل تهديدية من أشخاص مجهولين»، بحسب محدّثتنا عبدو التي تابعت قائلة «لكن تلك الحلول الترقيعية كانت تسد -إلى حد ما- الباب أمام المستفيدين من إبقائنا في الزاوية المظلمة من الصورة».

لقد ساعد الإعلام الجديد بلا شك الصحفيات الأفريقيات في إيصال مشاكلهن الحساسة، كما خلقت النقاشات المهتمة بالحركة النسوية نسبة من الوعي، ترى كثير من الناشطات أنها لا تقدر بثمن أمام ما جنته الحركات النسوية الكلاسيكية. «كنا نبث قصصنا تحت أسماء مستعارة في البداية».. وضّحت المدونة بيلينـدا أوتيس من جنوب أفريقيا.. «لكن الآن، يوجد الكثير من المدوِّنات اللاتي ينشرن على صفحاتهن الخاصة يومياتهن، ويتشاركن مع بقية النساء وجهات النظر.. ففي الماضي كان حديثنا عن التحرش يعد حديثاً محرماً».

بداية القصة

في مطلع العام 2011، أسس شباب نيجري متحمس -كان معظمه من النساء الناشطات- شبكة المهنيين للصحافة الإلكترونية (RPPNL)، قام بتدريبهم جين باتريك مدير ومؤسس أكواندا، وهي منظمة غير حكومية تعنى بالتعليم وحقوق الإنسان والإعلام الجديد.

مريم عبدو التي كانت جزءا من تلك المجموعة، تخبرنا أنهم «كانوا قرابة 30 شخصاً أغلبهم نساء صحفيات وناشطات مهتمات، وقد قمنا في ورشة اليوم الأخير بتأسيس موقع إلكتروني (Nigerenligne.net)".

استطاعت شبكة المهنيين للصحافة الإلكترونية أن تحصل على ترخيص قانوني عام 2012، وبعد ذلك لم يعد يُسمع عن المجموعة أي خبر.. أغلِق الموقع وتفرق الجميع.

لم يكن فشل تجربة الشبكة بسبب محدودية فرص الوصول إلى التكنولوجيا، أو عدم القدرة على الاستفادة من وسائل الإعلام الاجتماعية، كما تشير أبحاث منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بل كان جلياً أن السبب يرجع إلى الرقابة المفروضة من الحكومة.. لكن عبدو تشدّد على إصرار الصحفيات النيجريات بالقول «أمامنا معركة كبيرة حتى نتحدث عن حرية الصحافة في النيجر.. لكن علينا مواصلة القتال حتى نيل مطالبنا».

المولود الجديد

ترى كثير من الصحفيات الإلكترونيات في أفريقيا أن عملهن جلب للقارة دعماً واهتماماً دوليَيْن.. «علينا أن نعترف بأن صوت المرأة أصبح أكثر وضوحاً من أي وقت مضى»، أكّدت المدونة أوتيس.

في العام 2015، أعلنت مؤسسة إعلام المرأة الدولية (IWMF) دعمها للصحفيات الأفريقيات في مناطق الحروب والصراعات، وكذلك المناطق التي تعاني من عدم استقرار سياسي. وقالت المنظمة إنها ستدرِّب الصحفيات وستزودهن بالمعدات اللازمة لتأمين وصولهن إلى الأماكن الخطرة لرصد الحدث، مشيرة إلى التزامها بخطتها حتى نهاية العام 2018. وقد شمل الدعم صحفيات أفريقيا الوسطى ورواندا وجنوب إفريقيا وتنزانيا.

وعن خدمة الفيديو في مواقع التواصل الاجتماعي، تحكي أوتيس: «أصبحتِ ترين تفاعل الجمهور العادي مع الحدث.. علينا ألا ننسى أن نساء الأرياف يفتقدن فرصة التعليم، لكنهن تحولن الآن إلى صحفيات بجدارة».

وكانت ورقة بحثية صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد أوصت بزيادة فرص وصول المرأة إلى التكنولوجيا، وتسهيل مشاركتها في وسائل الإعلام المختلفة. كما أن قادة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام 1995، اتفقوا على ضرورة زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار على جميع المستويات،

وكذا تعزيز وجودها في وسائل الإعلام.. انتهى المؤتمر ليبدأ جيل المنصات الإلكترونية.

ليست النهاية

في إطار الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المرأة، ضمت مدينة مراكش المغربية يوم 8 مارس/آذار 2017 فعاليات المنتدى الأول للصحفيات الأفريقيات (Les Panafricaines)، الذي نظمته لجنة المناصفة والتنوع بالقناة الثانية وراديو دوزيم.

وسعى المنتدى الذي ضم تجمعاً نسائياً لـ27 دولة أفريقية، بينهن الصحفيات الإلكترونيات، إلى ربط الجسور بين مختلف وسائل الإعلام، عبر تسهيل تبادل الخبرات بين صحفيات التلفزة والإذاعة والجريدة والمجلة، وبين الصحفيات الإلكترونيات.

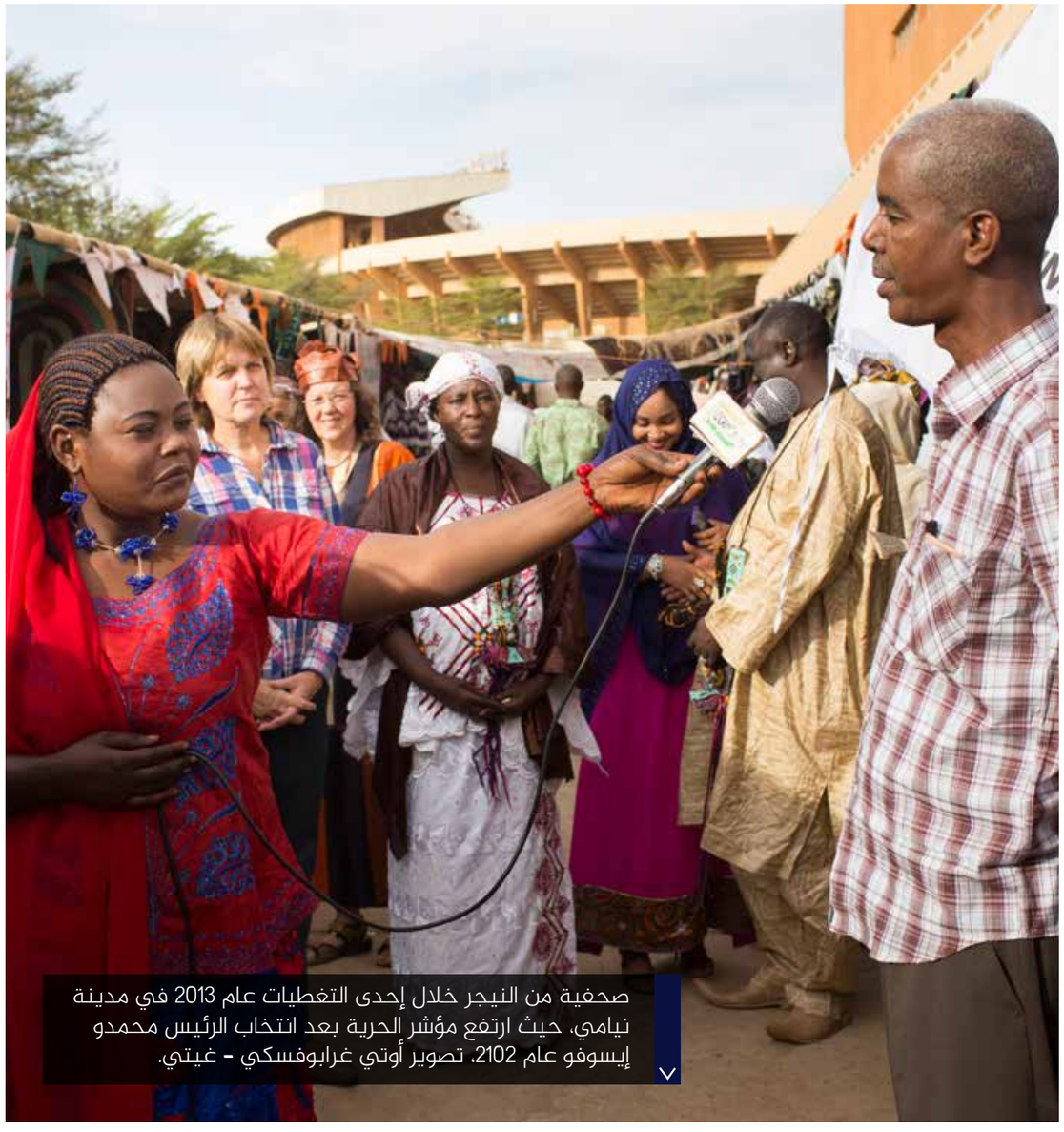

صحفية من النيجر خلال إحدى التغطيات عام 2013 في مدينة نيامي، حيث ارتفع مؤشر الحرية بعد انتخاب الرئيس محمدو إيسوفو عام 2102. تصوير أوتي غرابوفسكي - غيتي.

إيرانيات في ميدان التصوير الصحفي

فرح الزمان شوقي

إبان الحرب العالمية الثانية فُتحت أبواب البلاد أكثر أمام الأجانب، فحملت ستينيات القرن الماضي التغيير الذي أدخل الإيرانيات عالم التصوير الصحفي بشكل حقيقي، بعد أن كان يقتصر على تصوير العائلات والمناظر الطبيعية وجوانب الحياة الاجتماعية.

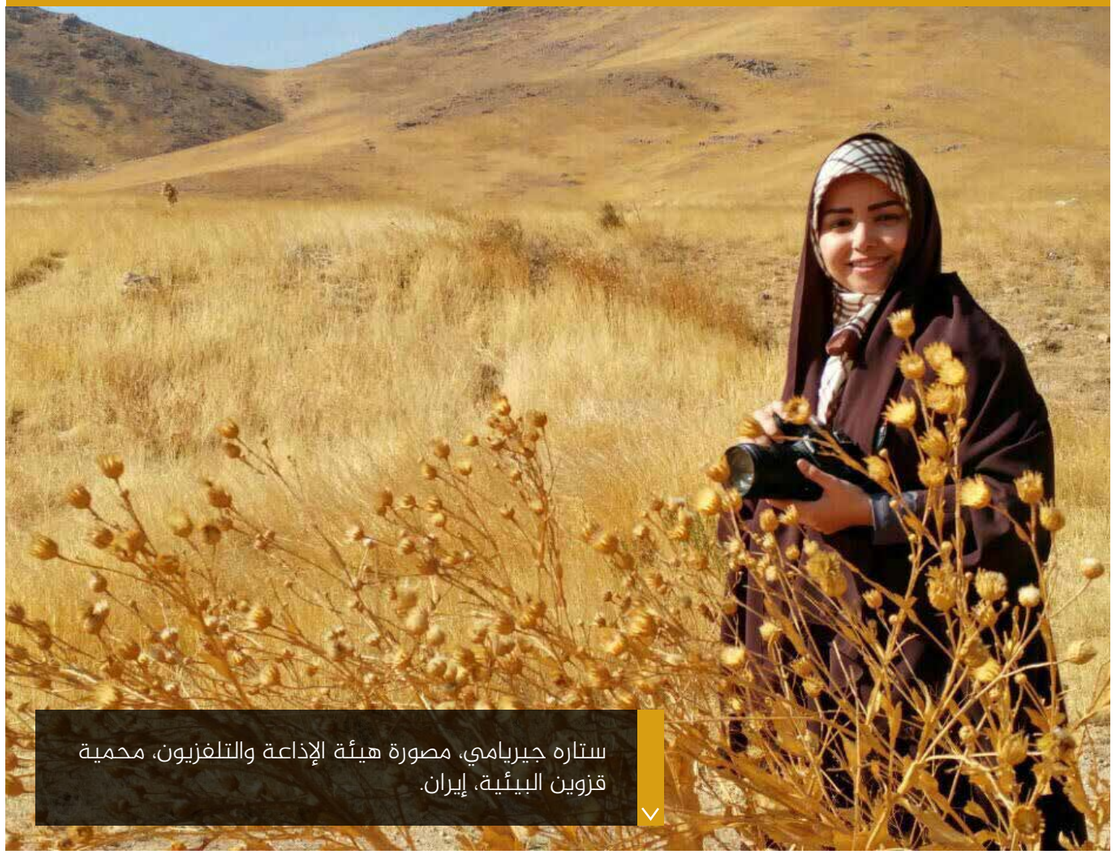

ستاره جيريامي، مصورة هيئة الإذاعة والتلفزيون، محمية قزوين البيئية، إيران.

ليس سهلا أن تكون المرأة صحفية في أماكن كثيرة، ولكن الأصعب أحيانا أن تقرر حمل الكاميرا بنفسها أو أن تعمل كمصورة في الميدان.. واقع لا يمكن تجاوزه في كثير من البلدان وفي عدد من المجتمعات، وهذه المعادلة قد تكون نسبية في بلد كإيران، البلد الذي استطاعت مصوراته أن يقفن خلف العدسات منذ عقود طويلة، وقد هيأت لهن الظروف الاجتماعية والتاريخية فرصة التقدم في هذا المجال.

يستطيع أي صحفي قادم من خارج إيران أو يعيش داخلها، أن يلاحظ تواجد المصورات وبكثرة في أي تغطية خبرية، إما للتصوير الفوتوغرافي أو الفيديو.. كثيرات احترفن التصوير بالحصول على شهادات من معاهد فنية، إلى جانب الدراسة في كليات قد لا تمت إلى الصحافة أو الفنون بصلة.. وكثيرات أيضا يفضلن التخصص في التصوير الوثائقي، حالهن كحال مصورات استطعن الوقوف خلف العدسة قبل عقود، فإيران بلد كبير وفيه من القصص والحكايا الاجتماعية الكثير، وهو ما يمكن للصورة أن تنقل تفاصيله وجمالياته.

بداية الحكاية

عمر فن التصوير الفوتوغرافي في إيران يزيد عن 160 عاما، فقد دخلت كاميرات التصوير إليها قادمة من بريطانيا العظمى وروسيا، وحملها مستشارون وعسكريون أوروبيون كانوا يترددون مرارا على طهران.. وصلت أولاها في عهد محمد شاه، ملك القاجاريين الذي حكم البلاد بين عامي 1834 و1848، ليزيد عددها أكثر في عهد خلفه ناصر الدين شاه، الذي فتن بالتصوير حين كان في باريس، وأحضر العدة بنفسه إلى إيران، واحترف التصوير وطباعة الصور، بل وقدم مجموعة صور للملكة الأم وللحريم في قصره الملكي من الأميرات والجاريات، لتظهر المرأة للمرة الأولى أمام الكاميرا في عهده، ولتقف خلف عدستها لتلتقط الصور بنفسها بعد ذلك.

عِزت الملوك -الملقبة بأشرف السلطنة- هي أولى المصورات الإيرانيات، وكانت من الحاشية الملكية في العصر القاجاري، وتعلمت التصوير من الأمير محمد ميرزا، وجلست أمام الكاميرا بعد أن حصلت على الإذن من ابنة ناصر الدين شاه المسماة تاج السلطنة، وصُورهن موجودة حتى اليوم في قصر غلستان بطهران.

سيدات الطبقة المرفهة هنّ من جلسن أمام الكاميرات أولا، في وقت لم تقدر كثيرات على فعل الأمر ذاته إن كان المصور رجلا، ففتح هذا الأمر الفرصة لتتعلم نساء أخريات التصوير على يد آبائهن أو أزواجهن من المصورين، ومنهن أمينة زمان وعزيز جان/عزيزة جان، بنات المصور ميرزا حسن خان، حيث بدأن التصوير في سن الحادية عشرة، وهنّ من المنطقة التي تسمى اليوم محافظة فارس الواقعة جنوبي إيران. وعملت مانيا بجاميان مع زوجها في تبريز إبان العهد القاجاري أيضا، وأصبحت طاهرة مملكتي زوجة ما شاء الله غنجوي خان، أول من التقطت صورا فورية، وأدارت بنفسها في كرمان أول أستديو تصوير افتتحته عام 1931. ومع مرور الوقت أخذ التصوير الفوتوغرافي في إيران طابعا توثيقيا، لتنقل صور ذاك الزمان شكل الواقع الاجتماعي، وهو ما جعل بعضهن يلتقط صورا توصف اليوم بالوثائقية.

إبان الحرب العالمية الثانية فتحت أبواب البلاد أكثر أمام الأجانب، فحملت ستينيات القرن الماضي التغيير الذي أدخل الإيرانيات عالمَ التصوير الصحفي بشكل حقيقي، بعد أن كان يقتصر على تصوير العائلات والمناظر الطبيعية وجوانب الحياة الاجتماعية، وأصبحت سودابه قاسملو أول مصورة صحفية إيرانية زودت الصحف المحلية بصورها. وتعلمت الإيرانيات خلال السبعينيات في كليات الفنون التي افتتحت في طهران، وبات التصوير الخبري والصحفي متاحا لكثيرات، وليس فقط لمن تبناهن أحد المصورين المعروفين.

تحولات الثورة

أثرت الثورة الإسلامية الإيرانية التي خلعت الشاه البهلوي عام 1979 على كل جوانب الحياة، لكن تفاصيل الحراك انعكس إيجابا على التصوير الفوتوغرافي الصحفي بالذات، فأصبح التصوير التوثيقي مهما لكل من امتلك كاميرا في منزله، وتحيّن المصورون والمصورات الفرصة في الشارع ليوثقوا كل لحظاتها، وسطع نجم هنغامه جلالي ورعنا جوادي خلال تلك الفترة، وطبعت أعمالهما في صحف ومجلات كثيرة. ومع أن انتصار الثورة أثر سلبا على الفنون عامة لسنوات بسيطة، فإنه تم افتتاح عدد من الجامعات التخصصية بعدها، ودشن الفنانون نقابات واتحادات ومدارس خاصة بفن التصوير، فوصل التصوير الصحفي بالذات الذي هيأت له الثورة أرضية قوية إلى ذروته في سنوات لاحقة، واحتلت المرأة مكانة هامة فيه رغم أن الصعوبات تُعقّد عليها مهامها كما تقول بعضهن.

تحديات ومحددات

يوجد في إيران اليوم قرابة 72 ألف وكالة وموقع إخباري بحسب وزارة الثقافة والإرشاد، فيها العديد من المصورات اللاتي يقفن جنبا إلى جنب مع زملائهن الرجال، وتختلف المهام الموزعة بينهم بحسب مكانها وصعوباتها.

تقول مصورة وكالة «مهر» للأنباء ليلا قدرت اللهي إنها احترفت التصوير منذ خمس سنوات، وعملت مع شبكة «سي.أن.أن» الأميركية ووكالتي فارس ومهر الإيرانيتين، وهما من أهم الوكالات المعتمدة محليا، وتعتبر أن التصوير الصحفي له قواعد صارمة تعتمد على تعلم أسس وقواعد التصوير الفوتوغرافي، وهذا ما يساعد أيضا على احتراف التصوير الوثائقي الذي تركز عليه أكثر في الوقت الراهن، حتى خلال عملها مع الوكالة.

ترى قدرت اللهي أنه رغم كل ما حققته المصورة الإيرانية، فلا تزال هناك مسافة بينها وبين الرجل الذي يعمل في ذات المجال، وتقول إن المجتمع الإيراني في بعض المناطق لم يتقبل بعدُ وجود امرأة مصورة تغطي مراسمهم أو الأحداث التي تجري قريبا منهم. وتضيف أن عدد المصورات أقل مما يجب أن يكون عليه، وتعزو الأمر إلى عدم دعم هذه المهنة، ووجود صعوبات عديدة تجعل كثيرات يبتعدن عن الساحة الصحفية والعمل بشكل منفرد، لا مع وكالات ومواقع إخبارية.

مع ذلك، تصف قدرت اللهي التصوير الصحفي بالممتع، حتى وإن كان خطيرا في بعض الأحيان، وتتقاطع معها مصورة صحيفة «اعتماد» الإصلاحية صبا طاهريان، التي ترى أن الصعوبات التي تواجه المرأة المصورة هي ذاتها التي تواجه النساء الإيرانيات في حياتهن اليومية.

وتذكر طاهريان أن المصورين الرجال يستطيعون التجول في الشوارع حتى في أوقات متأخرة، والتقاط صور من أي مكان حتى إن لم يكن آمنا، وحتى إن كانوا يحملون كاميرات باهظة الثمن، وهو ما قد يعرضهم أحيانا للسرقة، لكن الأمر ليس سيان بالنسبة للنساء، حيث سيكون الأمر أخطر عليهن، خاصة إن كانت المصورة لوحدها.

ترى طاهريان أن المحددات التي تخلقها الأعراف في بعض المناطق قد تعقّد عمل المصورات أكثر من بعض القوانين الرسمية. فقبل سبع سنوات، كان عليها تصوير مراسم «بير شاليار» الكردية في إحدى قرى محافظة كردستان.. تقول إن النظرات نحوها كانت تعقّد العمل، ومع ذلك اقتربت والتقطت صورها، ليصبح الأمر في الوقت الراهن عاديا بالنسبة لأهالي تلك القرية، حيث تذهب عديدات لتصوير ذات المراسم كل عام.

تتمنى طاهريان أن تلتقط صورا صحفية لأي مكان تريده، وأحيانا يكون الحلم صعبا، فقد استطاعت أن تدخل ملعب آزادي لكرة القدم مرة واحدة خلال حياتها المهنية، لأن دخول الإيرانيات للملاعب ممنوع، وهي التي ذهبت لتصوير جنازة انطلقت من هناك للاعب والمدرب الإيراني المعروف ناصر حجازي.. تقول إنها تتمنى أن

هانية رشيدي، خلال تصويرها مراسم عزاء عاشوراء في خرّم أباد، إيران.

عرس في راز وجرغلدن في خراسان شمالي بإيران. المصورة ليلا قدرت اللهي.

تلتقط صور المباريات والجمهور الذي يشجع فريقه ويغضب من فوز الفريق الآخر، وترى أن الطريق ما زال طويلا لتكتمل تجربة المرأة المصورة في إيران. ورغم وجود كثيرات منهن يعملن خلال التغطيات الصحفية الداخلية المتنوعة، فإن عدد المصورات ممن يغطين مناطق الحروب في الخارج شحيح، ومع ذلك لم يَغبن عن هذا الميدان، وإحداهن مهدية مير حبيبي المولودة عام 1982، فهي مصورة شابة كتبت قصتها في إحدى الصحف الإيرانية، حيث بدأت العمل لكسب قوتها في سن صغيرة بعد أن خسرت والدتها ومن بعدها أختها.. تعلمت التصوير خلال عملها في أحد الأستديوهات، وقررت أن تقترب أكثر من الناس وقصصهم، وخاصة أولئك الذين يحيط بهم الموت، كما أحاط بها منذ نعومة أظفارها.. لم تجد من يدعمها أو يرسلها في مهمة رسمية لتغطية مناطق الحروب، فقررت أن تؤرخ ما يحدث في صور فوتوغرافية كانت السبب في شهرتها رغم الصعوبات.. أفغانستان كانت محطتها الأولى، وهي التي لم تعتد صوت القذائف ولا رائحة البارود، تردد على مسمعها جملة «ما الذي تفعله فتاة هنا؟» أكثر من مرة، التقطت صورا لتفجيرات وأرسلتها إلى وكالات لم تتردد في نشرها، وعادت لزيارة أفغانستان مجددا لتكمل مجموعتها الصورية، ومن بعدها ذهبت إلى الصومال وإلى سوريا التي دخلتها من الحدود التركية رغم التحديات.

تعمل إيرانيات أخريات لصالح وكالات وتلفزيونات أجنبية، ويقمن بتصوير الفيديو، ويعملن أيضا في هيئة الإذاعة والتلفزيون، لكن قليلات فقط يقفن خلف عدسات كاميرات البث المباشر.

فازت المصورات الإيرانيات بجوائز عديدة وخاصة مصورات الفوتوغراف، منهن زهرة صابري التي حصلت على جائزة صور الصحافة العالمية، فنالت الجائزة الثالثة عن فئة صور الحياة اليومية العام الماضي، وهي التي تعمل أيضا لصالح وكالة مهر للأنباء. وتم اختيار مجموعة سهيلا صنم نو مؤخرا لتكون واحدة من بين عشر مصورات ستعرض أعمالهن الفوتوغرافية في عدة دول، من قبل المؤسسة المشرفة على الجائزة الدولية للمصورات ومقرها في فرنسا.

في إيران نفسها، أقيم معرض جماعي بمشاركة 17 مصورة صحفية تحت عنوان «الفصل الثامن»، وهو الذي يقدم رؤيتهن للهوية النسوية وللمساواة. وقبل أشهر قليلة أقام المصور أمير حسين حشمتي معرضا ضم أبرز أعمال 26 مصورة إيرانية من ثلاثة أجيال.. كل هذا الاهتمام ما زال محفوفا بالكثير مما قد يُعقد أحلام عديدات.

غرافيتي وسط طهران من تصوير رحاب هومافندي، إحدى المصورات الصحفيات الإيرانيات - رويترز.

راضيه عليبور، مصورة غرفة التجارة في إيران، تصور طبيعة مازندران، إيران.

ستارة جيرياني، هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيراني، نبع سورت ساري، إيران.

الإعلام الفرنسي.. لا لتنميط صورة المرأة

ندى الأزهري

تحتل المذيعة ومقدمة البرامج والطقس ما نسبته 84٪ من الظهور النسائي في الإعلام الفرنسي مقابل 25٪ للرجال، بينما تبلغ النسبة في برامج المنوعات 14٪ والأخبار 73٪، وتنخفض في الرياضة إلى 71٪.

أول ما يمكن توقعه أن المرأة في الإعلام الفرنسي تتمتع بحقوق كثيرة، وربما معظم الحقوق. يأتي هذا من سمعة فرنسا في هذا المجال، ومن ملاحظة حضور النساء الكثيف على الشاشة الصغيرة، إذ يبدو من الوهلة الأولى لمتابعي المحطات الفرنسية سواء أكانت حكومية أو خاصة، إخبارية أو عامة، أن المرأة تحتل موقعا بارزا على الشاشات. هذا انطباع عام مستمر وليس أوليا فقط.

لكن، ثمة من لا يوافق تماما على هذه الانطباعات أو التوقعات، ويؤكد أنه ما زال على الإعلام الفرنسي بذل المزيد من الجهود للوصول إلى المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في نسبة التواجد على موجات الأثير وشاشات التلفزيون.

يوجد في فرنسا ما تطلق عليه الصحافة دعابة «شرطي السمعي المرئي»، ويقصد به المجلس الأعلى للسمعي البصري الذي يراقب البث التلفزيوني والإذاعي ليتحقق من مدى التزامه بتشريعات محددة. يجب الانتباه هنا أن الرقابة لا تعني التدخل في كل شاردة وواردة كما هو متداول في بلدان كثيرة بشكل مبالغ به في شتى أنحاء العالم، العربي منه خاصة. ولو ألقينا نظرة على أهداف هذا «الشرطي» كما يعلنها، لوجدنا أن أولها هو «ضمان حرية السمعي البصري بفرنسا»، ويضاف إلى ذلك العمل على تمثيل متوازن في الإعلام لتعدد الآراء السياسية وتنظيم إجراءات الحملات الانتخابية من حيث احترام حق المرشحين في ظهور إعلامي متساو.

يحرص المجلس أيضا على توخي الدقة في المعلومات الإخبارية التي يبثها كل من التلفزيون والإذاعة، إضافة إلى ضمان حقوق المشاهد واحترام الكرامة الإنسانية، كأن يحضّ مثلا على عدم ظهور الصور الصادمة مثل الجثث المحروقة وأشياء من هذا القبيل، ومع كل هذه المهام لا ينسى مهمة الحفاظ على اللغة والثقافة الفرنسيتين.

ومنذ سنتين أضيف إلى كل هذه الأهداف قرار اتخذه المجلس بهدف الوصول إلى مساواة

تحتل المذيعة ومقدمة البرامج في مجال الرياضة ما نسبته 71٪ من الظهور النسائي في الإعلام الفرنسي. باريس، فرنسا. تصوير: جاكي نيجيلين – رويترز.

حقيقية بين المرأة والرجل في الإعلام، حيث طلب من كافة المحطات التلفزيونية والإذاعية الفرنسية تقديم تقارير تحوي مؤشرات على كمية ونوعية تمثيل المرأة فيها، سواء كنَّ إعلاميات عاملات أو ضيفات في برامج وخبيرات وسياسيات. كما دعا إلى تقدير درجة نمطية صورة المرأة في برامج المحطات، ومدى تطابقها مع سعي المجلس الدائم للتخلص من نمطية النظرة نحو النساء ومن الأفكار المسبقة ذات المنحى الذكوري.

اتخذ المجلس هذا الإجراء كنوع من الضغط القوي على الإعلام لتحسين وضع المرأة، فكل محطة -على ما يبدو- تخشى بعد نشر التقرير العام السنوي للمجلس؛ أن تظهر بمظهر «التلميذ الخائب» في هذا المجال، فالتقارير تبين مدى تطور الجهود في موضوع التمثيل الواقعي للمرأة ومكافحة صورتها النمطية في وسائل الإعلام. وليساعد المجلس المحطات في تحقيق هذا الغرض، يوجه لهم أسئلة تحدد مسار الإجابات. فإلى القائمين على إنتاج الأفلام التلفزيونية والمسلسلات، تكون التساؤلات من نوع «هل الشخصيات النسائية تتمتع بخصائص مرتبطة بنوع من نظرة مسبقة تتعلق بالضعف الأنثوي أو بعواطف سلبية أو بالخجل أو بشخصية هزيلة؟». وإلى برامج تلفزيون الواقع، تكون من مثل «هل تلجأ المشاركات باستمرار إلى الإغراء؟ وهل يتّبع المشاركون الذكور الصورة النمطية للرجل المغامر الفحل والدون جوان؟».

أسئلة نجدها ويجدها فرنسيون -من خلال تعليقاتهم على التقرير السنوي- بأنها تُبعد كل عفوية في البرامج أو في المسلسلات.. فتخيل كاتب السيناريو وهو يفكر مئة مرة قبل الكتابة إن كانت شخصياته النسائية «دَقة قديمة»، بمعنى أنها تتمتع بالحياء أو تسعى للإغراء للفت نظر الرجل، أو كانت الشخصيات الذكورية تتحلى بالقوة والسيطرة والرغبة في المغامرة!

ويعتبر فرنسيون أن أسلوب المجلس هذا يتضمن شيئا من الإرغام، ويحتج البعض بالقول «دعونا بسلام وكفوا عن سياسة الحصص هذه»، وتعلّق امرأة على قرارات المجلس «خنقتنا كل هذه الالتزامات وأسلوب الفرض هذا.. لا شيء سوى هذه الكلمة: التساوي.. التساوي في الحصص بين الجنسين، بينما كل ما نطلبه من الإعلام هو استخدام ذوي الكفاءة من الجنسين، والتركيز على إتقان اللغة والقراءة دون تأتأة وبنطق صحيح»، في إشارة منها إلى كثرة الأخطاء اللغوية التي يرتكبها الإعلاميون الفرنسيون.

ومن ضمن أهداف المجلس دراسة مدى انتشار الأفكار المسبقة التي تدين النساء، والحثّ على برامج تساهم مواضيعها في الحدّ من تلك الأفكار ومن العنف المطبق على النساء.

يمكن للمرء أن يندهش من إجراءات كهذه في فرنسا، وقد يبدو العمل بها أكثر إقناعا لو تمَّ في البلاد العربية مثلا، خصوصا حين يتعلق الأمر بالمسلسلات -العربية أو التركية- حيث «كيدهن عظيم» دائما وأبدا.

ماذا عن الأرقام؟

لنعد إلى الأرقام، فهل كانت هذا العام مخيبة للآمال أم أن ثمة تطورًا ما؟

استنتج التقرير الأخير للمجلس، الذي يعتمد على تقارير أخرى تبين أداء كافة المحطات الإذاعية والتلفزيونية بكل أنواعها في العام الماضي (2016)، بأن «النتائج وإن كانت أحسن من السنوات السابقة فيمكنها أن تكون أفضل»..

فالنساء يشكلن 38٪ من الحضور الإعلامي، وإن كان البعض يحلم بهذه النسبة في بلده فإنهم في فرنسا يجدونها -أو على الأقل يجدها المجلس الأعلى للسمعي البصري- «أقل مما

تطورت صورة المرأة الفرنسية في الإعلانات ويستمر المجلس الأعلى للسمعي البصري في رصدها - غيتي.

يجب»، إذ يأخذ المجلس في الحسبان نسبة النساء الفرنسيات في التعداد العام لسكان فرنسا، البالغة 52٪.

وإن كان المجلس غير راض عن نسبة تمثيل المرأة الفرنسية التي يعتبرها ما زالت ضعيفة في تخصصات الخبيرة والمحللة والمعلقة السياسية التي كانت نسبة وجودها 30٪، وكذلك السياسية المدعوة للنقاش بنسبة 32٪، فإن هذا لم يمنعه من التعبير عن ابتهاجه بالنتيجة. ففيما سبق، وحين بدأ التدقيق في الأمر، كان عدد الخبيرات لا يتجاوز 16٪، وبالتالي تشكل نسبتهن اليوم تطورا معتبرا.

وبدا من التقرير النهائي الذي أصدره المجلس عن حضور المرأة في الإعلام الفرنسي، أن أداء التلفزيون أفضل من الإذاعة والصحافة في هذا المجال، وأن المحطات العامة الرسمية (ملكية الدولة) تتفوق على الإخبارية (خاصة في معظمها) أيضا في حضور النساء بين 36 و56٪ للأولى و40٪ للثانية.

وإذا نظرنا في التخصصات التي يبدو فيها حضور النساء بديهيا، فهي لا شك مهنة المذيعة ومقدمة البرامج والطقس التي تستقطب 48٪ من الظهور النسائي في الإعلام مقابل 52٪ للرجال، بينما تبلغ هذه النسبة في برامج المنوعات 41٪ وفي الأخبار 37٪، لتنخفض في الرياضة إلى 17٪.

لوحظ أيضا في التقرير أن ظهور المرأة يقل في فترات الذروة المسائية، أي ما بين السادسة والثامنة مساء إذ لا يتعدى 25٪، وكذلك خلال الفترات الليلية ما بين التاسعة والحادية عشرة حيث ينخفض إلى 33٪.

واشتكى المجلس في تقريره من أن البرامج التي تساهم في مكافحة الأفكار المسبقة والنمطية حول المرأة وتلك التي تدين العنف المطبق عليها؛ لا تتواجد إلا بنسبة 3٪ فقط، وبأنه ما زال هناك «الكثير من الأفكار المسبقة والمنمطة وتعابير ذكورية في برامج المنوعات على وجه الخصوص». ولذلك قرر المجلس وضع أهداف تبين مدى تطور كل محطة في هذه المجالات. كما أعلن أنه سيبذل الجهود لتواجد أكبر للمخرجات في الإنتاج السمعي البصري وفي التفكير بالطريقة التي تظهر فيها المرأة في الفيديو كليب، كما أنه سيسعى لرصد صورة المرأة في الإعلانات.

كل هذه الإجراءات تأتي في وقت لم يجد فيه المجلس نفسه مضطرا للتدخل خلال العام الماضي في هذا المجال لدى المحطات التلفزيونية والإذاعية إلا ثماني مرات فقط، قام فيها بالتنبيه أو بالإنذار أو بفرض العقوبات.

المذيعة الفرنسية فرانسواز لابوردي في تلفزيون فرانس 2.
تصوير: راسل كريستوف – غيتي.

جيل من الرياديات يرسم معالم الطريق للصحفيَّات

كريستي سي بولكيلي

وفي المجموعة، عينة الدراسة، وافقت النساء البيض وكذا الرجال من أصل أفريقي بشدَّة على أن شيئا ما «يمكن القيام به» لتشجيعهم على عدم ترك العمل في المؤسسات الصحفية.

منذ أربعين عاماً تقريبا، شرعت الصحفيات في دخول ما كان بالنسبة لهنَّ مساحة مجهولة، وهو عالم «الأخبار الجادة»، أي تلك الأخبار التي تخرج عن حدود الأقسام النسائية في الصحف والبرامج التلفزيونية والإذاعية المتعلقة بالمطبخ والمنزل والعائلة. لطالما عملت بعض النساء الموهوبات للغاية والمتفانيات في الغرف الإخبارية، في بعض المحطات والمؤسسات هنا وهناك، سواء في داخل البلد أو خارجها. وبدأ البعض الآخر ممن عملنَ في الأقسام التي تهتم بشؤون المرأة والأخبار الخفيفة في عطلة نهاية الأسبوع، والبرامج التلفزيونية العامة التي لا ينتبه إليها أحد، بالانتقال إلى إعداد التقارير الإخبارية والإدارة.

ولكن كان ذلك في وقت بدأ فيه تغيير الأمور غير العادية إلى أمور عادية أكثر بشكل تدريجي.

وفي العام 1971، وجدت دراسة مُهمة أجريت على صحفيين أن ما نسبته 22٪ من الصحفيين العاملين في الصحف اليومية كانوا من النساء، وأن النساء يشكِّلن ما نسبته 11٪ من الصحفيين العاملين في التلفزيون. وخلال العقد المقبل، كان النمو في القوى العاملة في الغرف الإخبارية مصحوباً بزيادة في نسبة الصحفيات. ومن خلال الدراسة اللاحقة التي أجريت عام 1982، أفاد الباحثان ديفد إتش.

ويفر وجي. كليفلاند ويلهويت في كتاب صدر عام 1986 بعنوان «الصحفي الأميركي»، بأن أكثر من 34٪ من الموظفين العاملين في الصحف اليومية كانوا من النساء، وأن ما نسبته 33٪ منهنَّ يعملنَ في التلفزيون، ويعزى ذلك بشكل جزئي إلى حوافز الترخيص الحكومي. وظلت هذه النسب ثابتة تقريباً على مدى السنوات العشرين اللاحقة، على الرغم من أنه في أواخر العام 1970، قبل عدة سنوات من الدراسة الأولى التي أجراها ويفر وويلهويت، شكلت المرأة أغلبية طلاب الصحافة بنسبة 60٪ أو أكثر من طلبة الصحافة منذ مطلع العام 1980.

وقد تم قياس التقدم الذي تُحرزه المرأة في الوظيفة خلال العام 1980 والعام 1990 في تقلدها مناصب إدارية في الصُحف والتلفزيون. وحسب تقديرات الاستبيان السنوي للصحف اليومية التي تم إجراؤها عام 2001 من قبل الجمعية الأميركية

المذيعة بيا ليندستروم خلال عملها في تلفزيون «كي جي أو» في سان فرانسيسكو عام 1968. حيث شكلت النساء بحلول عام 1971 ما نسبته 11٪ من الصحفيين العاملين في التلفزة الأميركية – غيتي.

لمُحرِّري الصُحف (ASNE)، فإن النساء كن يشكلن نحو 37٪ من موظفي غرفة الأخبار (للسنة الثانية) و34٪ من مشرفيها. وقد أفاد الاستبيان السنوي الذي أجرته جمعية محرري الأخبار للإذاعة والتلفزيون (RTNDA) عام 2000 بأن النساء يشكلن ما نسبته 40٪ من موظفي غرفة الأخبار، وقرابة 35٪ من طواقم إدارة الأخبار التلفزيونية.

وبعيداً عن أقسام الأخبار، أفادت دراسة أجرتها جمعية الصحف الأميركية (NAP) -وهي النقابة المهنية لإدارة الصُحف اليومية- بأن المرأة شكلت ما نسبته 20٪ من المسؤولين التنفيذيين لكبرى الصحف عام 1998 (في مناصب الناشر والمدير العام والرئيس وغير ذلك). وقد بلغت هذه النسبة 9٪ عام 1990. ووجدت جمعية محرري الأخبار للإذاعة والتلفزيون أن المرأة شكلت ما نسبته 14٪ من المدراء العامين للتلفزيون عام 2000، «دون وجود نمط ثابت استناداً إلى حجم السوق أو حجم الموظفين أو الانتماء أو المنطقة».

وقد تتبّع أستاذ الصحافة فيرنون ستون وضع المرأة في التلفزيون والإذاعة لأكثر من عشرين عاماً، وأظهرت تحليلاته أن المرأة تتقدم من الإدارة في محطات صغيرة ومستقلة إلى محطات أكبر مملوكة لمجموعات وشبكات. ولم يتتبّع أحدُ أعدادَ النساء وأوضاعهن في الصحف بشكل مستمر كما فعل ستون وجمعية محرري الأخبار للإذاعة والتلفزيون (التي دعمت عمل ستون في مواصلة الاستبيانات السنوية بالتعاون مع أساتذة آخرين بعد تقاعده). وهناك حاجة لإعادة النظر في مشوار المرأة في العمل الصحفي من مصادر أخرى، بما في ذلك الحصول على روايات مُتكاملة من نساء في مختلف المهن الصحفية وعدد من المشاريع البحثية الأخرى، مع أن معظمها لم يقدم إلا بعض النتائج المتعلقة بالجندر.

المرأة والصحافة

الحديث حول المرأة والصحافة وعملها في الصحف أمر بالغ التعقيد، ولا يمكن الإحاطة به بمجرد سرد الأرقام والإحصاءات. فهذا الأمر يرتبط بطبيعة الحال باتجاهات مجتمعية عامة. كانت الستينيات والسبعينيات، بالإضافة إلى العقود التي ازداد فيها حضور المرأة بين موظفي غرف الأخبار، وهي سنوات التغطية الإخبارية المذهلة للحقوق المدنية والحرب في فيتنام وفضيحة ووترغيت والاغتيالات والاستقالات وغير ذلك من القصص التي لم يسبق تغطيتها.. لقد كانت تلك الفترة -باختصار وكما اصطُلِح عليها في عالم الصحافة- «سنوات الأخبار العظيمة».

وقد شهدت هذه العقود ظهور الجيل الرائد من النساء اللواتي تمت ترقيتهنّ في جميع مجالات إدارة الصحف (قرابة 3٪ بشكل عام وأكثر من 5٪ في المناصب الإشرافية فيما يتعلق بالأخبار في منتصف السبعينيات). ولكن التحديات الأخرى التي واجهت على نحو متزايد مدراء تحرير الصحف خلال العام 1960 والعام 1970، كانت تتمثل في أن أخبار التلفزيون كانت تلقى استحساناً من قبل المشاهدين والمُعلنين على حساب الصحف التي تراجع توزيعها في المنازل. وباتت إمكانات التقنيات على إحداث ثورة في الإنتاج واضحة، وكذلك التكاليف الضخمة المتكبدة في رأس المال وفي فقدان حرف إنتاج الصحف. وقد باع مالكو الصحف من العائلات صحفهم إلى مجموعات أو سلاسل، وطرحت شركات الصحف -سواء أكانت مملوكة لعائلات أو غير ذلك- أسهم شركاتها للعامة. وقد تم اعتماد الممارسات التجارية السائدة في قطاعات الأعمال المعتادة الأخرى كي تتكيف مع الوضع الجديد القائم في عالم الصحافة.

وبينما ازداد عدد النساء العاملات في الصحافة وتعززت خبراتهن، لاحظ البعض أن المرأة لا تحصل على الأجور والترقيات على قدم المساواة مع زميلها الرجل. ونادراً ما جلبت إثارة مثل هذه القضايا مع المدراء أي تغيير، لذلك قُدمت شكاوى رسمية إلى لجنة تكافؤ فرص العمل (EEOC) ورُفعت دعاوى قضائية. ووفقاً لما كان سائدا في نظر كثيرين، فإنه يجب على المرأة أن تكون راضيةً بمجرد السماح لها بأن تعمل صحفية في مجال الأخبار الجادَّة.

لم تكن إجراءاتهم في البداية إلا إضافة للمشاكل القائمة، (بل حصل أن سخر مدير تنفيذي

في أسوشيتد برس من الفرق في الزيادات على الأجور بين موظف وموظفة في الوكالة، بينما كانت هناك دعوى قضائية ضدها فيما يتعلق بالتمييز بناء على الجندر في بداية الثمانينيات). ومع ذلك حظيت النساء اللواتي كن يعملن لدى وكالة أسوشيتد برس ونيويورك تايمز وواشنطن بوست وغيرها بتغييرات على الصعيدين المالي والإداري في تسويات قانونية لتجنب عرض القضايا على المحاكم. ومنذ بداية تصاعد هذه الحملات القانونية (تقدمت النساء العاملات في مجلة نيوزويك بأول شكوى أمام لجنة تكافؤ فرص العمل ضد مؤسسة إخبارية كبرى عام 1970)، أدت الدعاوى القضائية إلى إجبار العديد من مسؤولي الصحف التنفيذيين على التعامل مع مسألة التنوُّع والجندر بشكل أكثر جدية. وفي منتصف العام 1970، خصصت شركة جانيت الإعلامية جزءا من مكافآت المسؤولين التنفيذيين للطريقة التي قام بها المدراء الناجحون في مساعدة النساء والأقليات على إحراز التقدُّم في العمل.

وفي عام 1978، أولى قادةُ الجمعية الأميركية لمُحرِّري الصحف اهتماماً كافياً فيما يتعلق بالافتقار إلى الصحفيين المنتمين إلى الأقليات، حيث أخذوا على أنفسهم عهداً بأن يركزوا على زيادة تنوُّع الموظفين وشرعوا في إجراء استبيان سنوي لرصد التقدُّم المحرز بهذا الصدد، إلا أنّه لم يتم ذكر الجندر صراحة.

وبشكل غير رسمي، تمت متابعة زيادة الأدوار التي تقوم بها المرأة في مجال التحرير من خلال احتساب عدد وظائف التحرير في كل إصدار سنوي لدليل المُحرِّرين والناشرين. ولم يكن الركود في الموظفين الفنيين واضحاً بعد، وكان هدف الجمعية الأميركية لمُحرِّري الصحف متمثلاً في جعل عدد الموظفين المنتمين إلى الأقليات مساوياً لمجموعة الأقلية بحلول العام 2000. وبحلول العام 1998، كانت نسبة الصحفيين المنتمين إلى الأقليات بالكاد تصل إلى 11٪، فأجّلت الجمعية الأميركية لمُحرِّري الصحف الموعد المُستهدف لتحقيق المساواة مع مجموعات الأقليات إلى العام 2025، وأضافت مسائل تتعلق بالنوع والجندر إلى الاستبيان.

اجتماع طاقم عمل صحيفة «هيث ميريويذر» في ديتروت عام 1989، وقد أولت الصحافة الأميركية نهاية السبعينيات اهتماما بالتنوع العرقي والنوعي للعاملين في حقلها - غيتي.

ومن بين هؤلاء الذين مارسوا الضغوط على الجمعية الأميركية لمُحرِّري الصحف لإضافة المرأة إلى الدراسة الاستقصائية السنوية، كانت منظمة الصحافة والمرأة (JAWS) التي أدركت ضرورة معرفة ما كان يجري. (لقد تبين أن النسوة البيض هنّ المجموعة الكبرى الوحيدة وفق استبيان «Census 2000»، إذ كانت أعدادهن في كوادر العاملين بالأخبار قريبة من النسبة المطلوبة). ويبدو أن المشكلة واسعة النطاق على مستوى النظام، بالرغم من أن المرأة تهيمن على كليات الصحافة، إلا أن العمل في الصُحف ليس الخيار الأول لنسبة كبيرة منهن، (ربما يعكس ذلك أيضاً انخفاض قراء الصحف من الإناث مقارنة بالذكور).

وعلاوة على ذلك، كانت المرأة عموماً تُشكِّل ما لا يزيد عن نصف الخريجين الجُدد الذين تم تعيينهم من قبل صُحف مختلفة. وتغادر النساء الوظائف في الصحف بمعدل أعلى منه عند الرجال. وقد رصدت جمعية الصحف الأميركية (NAA) دوران موظفي الصحف لأكثر من عقد من الزمن من خلال إجراء استبيانات دورية لإدارة مُعدَّل الدوران واستبيانات حول الأشخاص الذين غادروا وظائف في الصحف. [يمكن الاطلاع على نتائج تلك الاستبيانات على الموقع الإلكتروني التالي: www.naa.org.

وأفاد مركز إدارة الإعلام في جامعة نورث وسترن، بعد دراسة لمدة سنتين اشتملت على دراسة استقصائية ومقابلات، بأن «تمثيل المرأة في إدارة الصحف ضعيف» وأنها «محصورة في المناصب الإدارية المنخفضة والمتوسطة». وفي تقريره الأخير بعنوان «المرأة في الصحف»، يناقش المركز «التصوُّرات المختلفة تماماً للعقبات الرئيسية التي تحول دون تقدُّم المرأة»، ويذكر كذلك السبل التي تستطيع الصحف من خلالها تقليل معدل دوران العنصر النسائي، الذي لا يزال أعلى من الرجال، وتزيد من احتمال تعزيزها. لقد أتت هذه الدراسة بعدما أدرك المركز أنه في برامجه المخصصة لكبار المسؤولين التنفيذيين، في الصفوف التي تشتمل على ما بين 30 إلى 40 شخصا من الوظائف العليا في مجال الصحافة، «لم يكن هناك سوى عدد قليل من النساء».

جيل أبرامسون، أول صحفية أميركية تشغل منصب المحرر التنفيذي لصحيفة نيويورك تايمز منذ العام 2011 حتى 2014. تصوير: ماثيو بيتون - غيتي.

وقد أجرى منتدى الحرية (Freedom Forum) مشروعا بحثيا عام 1999 ضمَّ صحفيين من صُحف توزَّع على 25 ألف شخص أو أكثر، للتعرف على مدى الرضا الوظيفي ودوران الأقليات العرقية/الإثنية. وقد اشتملت عينة البحث التي يبلغ مجموع المشاركين فيها 853 صحفيا على 351 من الصحفيين البيض، و452 من الأقليات الإثنية/العرقية لغرض المشروع. وبإعادة تحليل العيِّنات حسب نوع الجنس (463 رجلا و389 امرأة)، عادة ما تكون العيِّنات صغيرة جداً بحيث توفر أدلة أكثر من الاستنتاجات، ولكنها تُظهر أهمية البحث عن المعلومات حسب الجنس والعرق/الأصل الإثني والعمر. وتتفق المجموعات الفرعية المختلفة أحياناً بشكل كامل تماماً تقريباً مع التقسيم حسب الجنس أو العرق/الأصل الإثني، وتكون كل مجموعة مختلفة تماماً عن المجموعات الأخرى في أحيان أخرى.

تشير النساء اللواتي قلن أكثر من الرجال بأنهن قد يغادرن العمل الصحفي في الصحف بسبب عوامل رئيسية من سلبيات ظروف العمل، كالتوتر والاعتبارات العائلية والإنهاك و»الشعور بالعزلة عن الزملاء».

وقد تم طرح الأسئلة فقط على هؤلاء المستجيبين الـ400 الذين قالوا بأنهم غادروا العمل الصحفي في الصحف. وفي هذه المجموعة، وافقت النساء البيض والرجال من أصل أفريقي بشدَّة على أن شيئا ما «يمكن القيام به» لتشجيعهم على عدم ترك العمل في المؤسسات الصحفية. وقد تم طرح سؤال العينة كلها حول بعض المواقف الأكثر وضوحاً، كدعم المشرف المباشر لتقارير صحفيين أفراد والاهتمام بالتنمية المهنية لهم مثلاً. ولم يتم تقديم إجابات منفصلة من قبل أكثر من 40٪ من الذين قالوا إنهم قد يتركون العمل الصحفي. وكما هو الحال في أسئلة التقييم الأخرى، كان بعض هؤلاء النساء ككُل أكثر إيجابية من الرجال. وبالمثل، لم تُطرح بعض الأسئلة الأساسية إلا على أقلية من الصحفيين. وتظهر الردود الجماعية أن الصحفيات من ذوات البشرة المُلوَّنة اللواتي يبلغن أكثر من 35 عاما هن الأكثر قلقا، وهذه النتيجة تُحاكي النتائج التي توصلت إليها جمعية الصحف الأميركية، المتمثلة في أن مستوى الرضا بين الموظفين السابقين إزاء تجربة المرأة الأفريقية الأميركية؛ كان في أدنى مستوياته.

تأثير المرأة في التغطية الإخبارية

تتضارب الأقوال حول ما إذا كانت زيادة عدد الصحفيات في أي مؤسسة صحفية يؤثر على المضمون كذلك. وابتداءً من العام 1989، حصر أم. جونيور بريدج العناوين الثانوية التي تعدها صحفيات، والنساء في صور الأخبار والتقارير الإخبارية في عيِّنة مؤلفة من عشرين صحيفة للنساء والرجال والإعلام. وتظهر ثمانية تقارير سنوية لها، ارتفاع العناوين الثانوية للمرأة في صفحتها الأولى من 27٪ (في عيِّنة السنة الأولى لعشر صحف) إلى نطاق يتراوح ما بين 33 إلى 35٪ على مدى السنوات الخمس الماضية (قريب من نسبة الموظفين). وقد تم ذكر النساء في 11٪ فقط من التقارير الإخبارية عام 1989، بينما ارتفع ذلك إلى نسبة 25٪ عام 1993، ثم انخفض إلى نسبة 15٪ عام 1996. وينطبق هذا على وضع صور النساء في التقارير الإخبارية، ولكن النسبة كانت أعلى، إذ بلغت 27٪ عام 1989، و39٪ عام 1993، و33٪ عام 1996. كجزء من مشروع طموح للقُرّاء، حلّل مركز إدارة الإعلام بجامعة نورث وسترن جميع التقارير الإخبارية لمدة أسبوع عام 2000 من 100 صحيفة. وأظهر التحليل أن الرجال جاء ذكرهم بنسبة 93٪ في 3500 تقرير من تقارير الصفحة الأولى، بينما كان نصيب النساء في ذلك 50٪. وكانت النساء يشكلن نحو 20٪ فقط من المصادر عموماً. وتظهر النتائج الصادمة موضوعات لتقارير يذكر فيها الرجال فقط كمصادر (أكثر من 60٪ حول العلوم والبيئة، وقرابة 60٪ حول الأبوة والأمومة والدين) والتقارير التي تذكر امرأة واحدة على الأقل كمصدر (68٪ في التقارير المتعلقة بالتعليم، وأكثر من 67٪ في التقارير المتعلقة بالصحة والمنزل والطعام والأزياء والسفر). ونظراً لعمق المشروع واهتمامه بحصر جميع البيانات التي يمكن تصورها وتحليلها، فإنه قد يقدم فكرة عن الارتباط بين التنوُّع الموجود بين كوادر المؤسسة الصحفية وبين شكل ارتباط مجتمع قرائها بها.

وتناقلت الروايات أن الصحفيات (والصحفيين والصحفيات من ذوي البشرة الملوَّنة) لديهم

صحفيات فائزات بجائزة «الشجاعة الصحفية» التي تنظمها مؤسسة الصحافة الدولية النسائية بالولايات المتحدة، 1998 - رويترز.

أمثلة كثيرة حول الطرق التي أحدثوا بها اختلافات في مضمون الأخبار والموضوعات التي يتم تناولها، والمصادر التي تم الرجوع إليها أو المنقول عنها، ونهج سرد التقارير، وكيف تتم تغطية التقارير وإيضاحها، وكيفية إدارة الصُحف. فوجود المرأة كمصدر لا يضمن -بطبيعة الحال- وجهات نظر مختلفة عن تلك التي يعبّر عنها الرجال أو يحددون ما هو الخبر، تماما كما لا يمكن في غياب العنصر النسائي نفي هذه الاحتمالات. ولكن، يمكن القول بأن وجودها يزيد من هذه الاحتمالات كما وجدت مؤسسة بريدج في دراستين بحثيتين قامت بهما. الدراسة الأولى أجريت لصالح مجموعة استشارية في ولاية أوريغون، وبحثت عن كيفية الحديث عن القادة/القيادة في صحف مُختارة وغيرها من المنشورات عامي 1994 و1996. وبشكل أساسي، وجدت أن الرجال البيض وُصفوا بأنهم قادة، في حين لم يوصف النساء والرجال من ذوي البشرة الملوَّنة بأنهم كذلك، مع أنهم يملكون نفس الصفات التي يملكها الرجل الأبيض.

تناقلت الروايات أن الصحفيات والصحفيين من ذوي البشرة الملونة أحدثوا اختلافا في مضمون الأخبار والموضوعات المُتناولة. تصوير: جيف هينز - رويترز.

وبحثت الدراسة الثانية فيما إذا كانت الممرضات يشاركن في إعداد التقارير الصحية في سبع صحف في سبتمبر/أيلول 1997 وكيف يقمن بذلك، بالإضافة إلى مجلات إخبارية ومنشورات تجارية. وقادت بريدج مجموعة البحث التي وجدت بأن ما نسبته 9٪ من تقارير ذلك الشهر كانت حول الرعاية الصحية. وقد شكلت الممرضات -أكبر مجموعة مهنية في الرعاية الصحية (2,5 مليون)- ما نسبته 4٪ فقط من المصادر في معظم الأحيان في أقسام الأخبار المحلية وفي التقارير التي يكون فيها عناوين ثانوية حول العنصر النسوي. (وجد بحث مشابه في ثلاث صحف رئيسية عام 1990 أن الممرضات شكّلن ما نسبته 1٪ فقط من المصادر المنقول عنها بشكل مباشر، مع عنوان ثانوي للجنسين لا علاقة له بالممرضات كمصادر. وكثيراً ما تم الاستشهاد بطبيبات من قبل صحفيات بما هو أكثر -إلى حدٍّ ما- من حضورهن في الميدان).

كما يرسل حضور المرأة الأكبر رسالة إلى القُرّاء توحي بزيادة مستوى الاحتمالات والتنوُّع. كما يساعد في الردِّ على الشكوى القائلة: «لا أرى نفسي في تلك الصحيفة»، التي نسمعها من بعض الذين يعتقدون بأن الصحف لها أهمية ضئيلة أو لا أهمية لها أصلاً عندهم.

إن تعميق الشعور بالاحتمالية يأتي من تقرير بتكليف من مركز بيو للصحافة المدنية (Pew Center for Civic Journalism)، نُشر في الصيف الماضي. وقد صرَّحت نسبة كبيرة من المُحرِّرين والمُحرِّرات الذين استجابوا للتقرير وعددهم 360 من أصل 512 مُحرِّرا يعملون في صُحف تُوزَّع على عشرين ألف قارئ أو أكثر، بأنهم وموظفيهم يعملون بشتَّى السبل لتغطية جوانب مختلفة للتقارير، لا مجرد النزاعات أو الإشكالات. فعلى سبيل المثال، أفاد أكثر من نصفهم بأنهم يحاولون «دائماً» أو «في معظم الأوقات» أن يقدموا تقارير حول «الخيارات أو التنازلات التي قد يحتاج إليها مجتمع ما لمعالجة قضية مجتمعية». ولعلَّه من قبيل الصدفة أن المرأة تستطيع أن تفهم قضايا بهذا المستوى من التعقيد أكثر من الرجل.

وبينما بدأت المرأة تشقّ طريقها نحو عالم الصحافة، أخذتُ على عاتقي أن أبدأ رحلتي في مجال تغطية الأخبار المُتعلقة بالحكومة والسياسة.. لم أكن أعرف أن هناك قضايا حول الصحفيات.. اكتشفت ذلك بسرعة وبتشجيع من مديري، وسعيتُ لإيجاد سبل للتعامل مع هذه القضايا.

وفي نهاية المطاف، قبلت نقلة إلى المستويات الإدارية، إذ اعتقدت كثير من النساء ومن رؤسائنا الذين يعززون الأجواء التي يكتنفها التنوُّع، بأن بعضنا كان عليه أن ينتقل إلى هذه المستويات للمساعدة في إحداث التغييرات التي يمكن أن تحقق عملاً أفضل للنساء والرجال، ويمكن أن تساعد الصحافة في أن تخدم الجمهور بشكل أكثر فعالية.. لم نكن نعتقد بأن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً ليحدث.

تجربة الرائدات في هذا المجال، هؤلاء النساء اللاتي كُنَّ «الأوائل»، و«الوحيدات»، واللواتي تصدين لهذه القضية بكل شجاعة، جنباً إلى جنب مع تزايد أعداد النساء اللواتي يعملنَ اليوم في الصُحف وفي المكاتب التنفيذية، تساعد على تحديد وجهات النظر والقيم التي تجلبها العديد من النساء إلى وظائفهن. ولا تزال الأبحاث تساعد كذلك في توضيح القضايا والفرص وتحديدها.

وعندما يُنظر إلى هذه المعارف من خلال منظور وجهات نظر مختلفة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى توسيع الأرضية المُشتركة بين الجنسين. وعلى هذه النقاط للأرضية المشتركة، يمكن العثور كذلك على طُرق لزيادة قيمة الصحافة بالنسبة إلى الديمقراطية. ولسوء الحظ، تُذكِّرنا البحوث بأن الصحفيات في الوقت الراهن -خصوصا- يجب أن يواصلن طرح أسئلة صعبة حول مهنتنا، ومواصلة الاهتمام بشكل كاف بالإصرار على الحصول على إجابات لتلك الأسئلة.

(نشر هذا التقرير عام 2002. كريسيتي بولكيلي كانت واحدة من أهم الصحفيات في الولايات المتحدة، وقد كان لدورها الريادي في النشر ورئاسة التحرير في عدد من الصحف المشهورة دور بارز في تطوّر دور المرأة القيادي في عالم الصحافة والنشر بأميركا، ولا سيما الأبحاث والدراسات التي أشرفت عليها في هذه القضية، ومن أشهرها هذا التقرير).

هيَ وهو في غرفة أخبار «الجزيرة»

منى حوا

آمال وناس

بات الحضور الأنثوي في الإعلام العربي مختلفا وأكثر كثافة، وازدادت المساحة الجادة فيه بشكل لا تخطئه الأعين، وكان للصحفيات حضور واضح في التغطيات الإخبارية على مدار العقود الثلاثة الماضية.

لعقدين من الزمن، لعبت قناة «الجزيرة» دورا مهمّاً في إخراج المرأة من النمط التقليدي ومن الأداء الوظيفي وسط سياق إعلامي ضيق؛ إلى حضور أكثر اتزانا وجدية.. وهكذا، دخلت الصحفيات عبر تلك البوابة كمقدمات للأخبار الجادة وناقلات لها من موقع الحدث مهما بلغت فيه الصعوبات.

مقاعد محجوزة في غرف الأخبار

آمال وناس واحدة من هذه التجارب المقدَّرة التي نجحت في حجز مقعد لها في أصعب مواقع غرف الأخبار، كمنتجة تدير الوقت وتتابع مجريات الأحداث حول العالم لتعد نشرات أخبار مكتملة، دون أي فرق بينها وبين زملائها الذكور. وفي الوقت الذي يهرب فيه الجميع من هذا العمل المضني، تقدم آمال صفوة خبرتها.

تقول آمال إن الآفاق متاحة في «الجزيرة» حتى لتقلّد المرأة رئاسة التحرير، وإن كان الأمر لا يخلو من بعض العقليّات التي لا تحبذ ذلك، لكن الخطوة الأولى برأيها تبدأ بتعزيز عدد الصحفيات داخل غرف الأخبار. وهي ترى أن لا تمييز سلبيا بينها وبين زملائها المُعدِّين؛ فهي لا تحبذ عيش دور الأقليات المضطهدة، وقد عملت والعديد من زميلاتها الصحفيات في دورية الليل سنوات طويلة، قبل أن تكلَّف بالنشرات النهارية. وبالنسبة لإشكاليات العمل الأخرى، فهي لا تبتعد كثيرا في جوهرها عما يعانيه بقية الزملاء.

ومن بين الصحفيات اللاتي حجزن لهن مقاعد في غرفة الأخبار، سلام هنداوي التي أعدت عنها المجلة موضوعا منفصلا للحديث أكثر عن تجربتها كمراسلة حربية، وهي تحصد ثمار المثابرة في برنامجها «المسافة صفر»، وترى أن الجزيرة منحتها فرصة إثبات نفسها في أكثر من تغطية ثم في برنامجها، مع تأكيدها أن هذا الحضور في «الجزيرة» ليس هيِّنا إذا ما نظرنا إلى الكثير من الزميلات الصحفيات في الميدان وعلى الشاشة، وحتى في إدارة بعض الأقسام بغرف الأخبار.

الصحفية إنسان لا أداة إنتاج

طوال أكثر من عشرين عاما عملت ديما الخطيب في مواقع عدة داخل وخارج شبكة «الجزيرة»، وفي سلم خبرتها الطويل عملت صحفية منتجة في غرفة أخبار الجزيرة، وسبق

ديما الخطيب

أن ترأّست مكتبا خارجيا للقناة. وهي اليوم المديرة التنفيذية لمنصة AJ+.

تجد ديما أن رئاسة تحرير غرفة الأخبار عمل شاق بالنسبة للصحفيات والصحفيين.. «ما من شكٍّ بأن قناة الجزيرة تريد للمرأة تبوأ كافة المناصب.. ولا أقول ذلك بصفتي مديرة تنفيذية تدافع عن الشبكة، وإنما من تجربتي الشخصية داخل المؤسسة ومن الطريقة التي كبرتُ بها هنا في دعم تام من الجميع.. العمل في غرفة الأخبار مهمة شاقة تتطلب التزاما طويلا بساعات العمل تأخذ من عمر الرجل والمرأة، أي أن هذا الموقع يتطلب من كليهما الاستغناء عن الحياة الخاصة مقابل النجاح المهني.. رئاسة غرفة الأخبار يعني تلك اللحظة التي سيفاضل فيها الإنسان بين طفله والخبر العاجل".

تواجه المرأة الصحفية حسب ديما العديد من المعيقات في العمل الصحفي، على غرار العمل ليلا والخروج لتغطيات خطرة، بالإضافة لمعيقات اجتماعية تتعلق بلباسها أو تعرّضها للتحرش، ناهيك عن الأحكام المسبقة من الرجل حول استطاعتها أداء المهمة.. كل هذه الأسباب تمنع المرأة من أن تكبر في السلم الوظيفي.. ومن هنا تضيف ديما «أعذر المرأة على عدم وصولها لرئاسة غرفة الأخبار في شبكة الجزيرة، فالمرأة تدفع ثمناً أكبر من الرجل في مسارها، ورغم أن الرجل يضحي بحياته الخاصة أيضا لصالح العمل، إلا أن المرأة تُضحي أكثر بسبب متطلباتها البيولوجية كأم وزوجة محكومة بكثير من الواجبات، وعندما تنتهي الصحفية من الإنجاب تكون قد ضاعت منها السنوات التي تبني فيها الخبرة التي توصلها لهذا المنصب وربما تنفلت منها الفرصة.

تجد ديما أن الصحفية تعاقَب على كونها امرأة، ليس فقط من المؤسسة التي تعمل بها بل من المجتمع بأكمله والذي تقوم فيه منظومة العمل بالتعامل مع الرجل والمرأة كأدوات إنتاج دون مراعاة لمحيطهم الأسري. وفي البحث عن الحلول تقترح وجود الحضانة ثم المدرسة داخل «الجزيرة» لحلٍّ نسبة كبيرة من الإشكالات التي تعيق الريادة، واختصار الوقت والجهد وتحقيق الطمأنينة وتعزيز الإنتاجية.

ألوان ولهجات على الشاشة

جدلٌ من نوع جديد رافق ظهور مقدِّمة الأخبار على شاشة «الجزيرة» ميادة عبده، وهي أول سمراء تظهر على هذه الشاشة.. جدل وضعها تحت مجهرٍ يدقّق في كل حركة وكلمةٍ تصدر منها.

حاجز الجندر لم يكن كافيا، ليضاف إليه حاجز اللون الذي لم يعتده العرب في القنوات غير المحلية.. تقاتل ميادة وهي تدافع عن رأيها بأن

الكفاءات المهنية كانت الرافعة الأولى لحضورها، وبأن الشكل مجرّد مكمِّل تُراعى فيه الحدود المقبولة.. وهنا تشير إلى أن دورها كمذيعة يتجاوز دور قراءة النشرة، فهي تجهز ما ستقرؤه وتبدي رأيها في الصيغ، وتساهم في الإعداد للمقابلات التي ستجريها بالبحث عن معلومات تساهم في وضع المشاهد في الصورة الكاملة.. قتال لا ينكر الصورة النمطية التي تعتبر المرأة مجرد ديكور على حد وصفها، وهي معركة موكلة إلى المرأة في نبذ هذا الاعتقاد عبر ترسيخ حضورها المؤثر.

عن تجربتها في «الجزيرة»، تقول ميادة إن الأمور في هذا السياق كله كانت مثالية.. فلا الشكل ولا الجنس كانا عائقين.

ويرى كثيرون أنها شكّلت إضافة إلى المشهد الإعلامي كمكون عربي وإنساني أساسي لم يعتد المشاهد العربي عليه.

ومن حيث انتهينا مع ابنة القارة السمراء، تكمل زميلتها على الشاشة روعة أوجيه القادمة من المدرسة الفرنسية، كما تصف نفسها. تقول روعة إنها حاولت ابتداءً المساهمة في بناء النشرات، لكن الجو العام لم يتقبل الأمر، والاعتبار في ذلك أن المذيعين عموما لم يعتادوا فعل ذلك، وتعتقد أن قبول تدخّلها من قبل منتجي النشرات ليس بالمستوى ذاته لو كان المذيع رجلا.

وعلى خلاف زميلاتها السابقات، كانت روعة أكثر حدة في الإشارة إلى بعض التمييز أو الذكورية كما عبّرت، مستندة إلى التقييم العددي في حضور الزميلات الصحفيات داخل غرفة الأخبار. ومن هذا الباب ترى أن الفرص المتاحة للتقدم في المناصب القيادية لغرفة الأخبار قليلة ضمن الاعتبار العددي، خصوصا أن مستوى الكفاءة المطلوب متوفر بين الصحفيات العربيات عموما وفي «الجزيرة» خصوصا. وبرأي روعة فإن «هناك اعتبارات أخرى (غير جندرية) تخضع لها اختيارات مواعيد النشرات، كالتسلسل الزمني لتوظيف المذيع وقدم خبرته".

مع هذا، فقد أبدت اعتراضا على رفض بعض المدراء لمقترحات معينة تقدّمها بحجج تتعلق بمراعاة ظروفها الشخصية، مؤكدة أنها هي من تستطيع تحديد أولوياتها في العمل والتوفيق بينه وبين ظروفها، معتبرة هذا النوع من «التعاطف» تحديدا لطموحاتها.

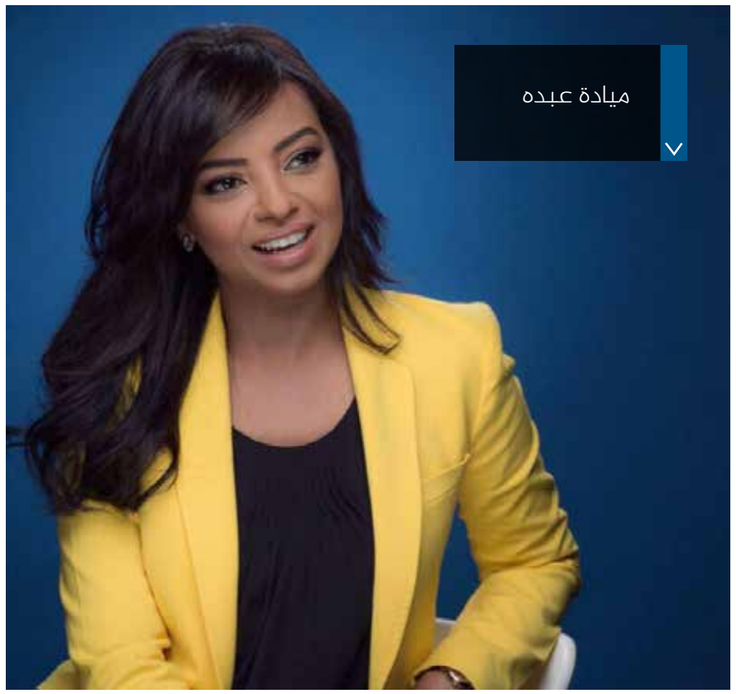
ميادة عبده

التمييز الإيجابي لصالح المرأة

استكمالا للآراء السابقة، قابلنا في مجلة «الصحافة» مدير التحرير في غرفة أخبار «الجزيرة» أحمد الشروف الذي أخبرنا بأنه لا توجد إحصائيات دقيقة لأعداد العاملين في الغرفة من رجال ونساء، لكن المُلاحظ أن العدد يميل لصالح الرجال، سواء من ناحية الموظفين أو المُدراء، رغم أن المؤسسة ليس لديها أي سياسة للتمييز، بل تحاول تعزيز الفريق بالعنصر النسائي، وأنه

إن كان هناك صحفي وصحفية متقدمان لنفس الوظيفة وكان التفاوت في الكفاءة بسيطا لصالح الرجل، فالصحفية -في هذه الحالة- تُقدّم على الصحفي عملاً بقاعدة «التمييز الإيجابي لصالح المرأة".

كما أن هناك أقساما -والحديث للشروف- يطغى فيها وجود المرأة، كقسم التقديم الإخباري الذي يضم مذيعات أكثر من المذيعين لكون المتقدّمين من الإناث أكثر.. عند تلك الجزئية، استوقفناه لمناقشة إن كان «الشَّكل» معيارا يتفوق على الكفاءة، وكانت إجابته بأن الشكل واحد من المعايير في مهنة التقديم الإخباري إلى جانب القدرة والكفاءة، إلا أنها مطبّقة على المذيعة والمذيع بنفس الدرجة.

وبالنسبة لتواجد الصحفيات في أقسام أخرى بغرفة الأخبار، علّق الشروف بأن الصحفيات عامة لا يملن إلى «إنتاج النشرات» لما في هذا العمل من ضغط نفسي وتوتر، لكن الباب مفتوح لأي زميلة تود العمل في ذلك القسم، كما حدث مع زميلتين «مميزتين» هما نانسي إسكندر وآمال ونّاس.

أما في حال تقدّم زميل أو زميلة بمقترحات، فإن الإدارة من حقّها تقدير الموقف لأنها تتحمّل المسؤولية، والمعايير والمخاوف المقدّرة تنطبق على كلا الجنسين.. «لا تمييز بين الموظّفين لا من حيث الرواتب ولا من حيث الأهمية ولا البدَلات في كل الشبكة".

روعة أوجيه

سلام هنداوي.. في ميادين الحروب

مجلة الصحافة

قلبها الشجاع يضعف إذا ما بدأت تروي ما كانت تشاهده من قتل وتدمير، أو حين تتذكر زملاء عرفتهم في ميادين الحروب.. عاملون مثلها، منهم من استشهد ومنهم من اختطف.

هي سلام هنداوي، ولا يغرّنّ القارئ هدوء معنى اسمها أو تقاسيم وجهها، فالحرب أكثر ما يجذبها في التغطيات الصحفية، وهي ابنة الأرض الفلسطينية، الطاعنة بالتوتر.

منذ العام 2006 وهي تؤكد أنها ستكون ضمن طاقم الجزيرة بحلول العام 2014.. حدسٌ أو إرادة تحققت بنهاية العام 2012 بعد مرورها بتجارب مع قنوات مختلفة، انطلقت معظمها من ميادين الحروب. "المسافة صفر" برنامجها الذي بدأت الجزيرة عرض أولى حلقاته في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، والذي يغطّي مناطق التوتر والنزاع.. هو تحقيقٌ لحلمٍ سبق أن أجّلته، وتشخيصٌ لطبيعة العمل الذي تخوضه في رحمِ الميادين.

من برنامج «المسافة صفر» الذي أعدّته سلام عن المقاتلين في سوريا - الجزيرة.

من برنامج «المسافة صفر» الذي اختارت سلام هنداوي اسمه لتغطية مناطق النزاع - الجزيرة.

أبعد من فلسطين

درست سلام هنداوي الصحافة في وطنها فلسطين، وعملت بها في الوقت نفسه مراسلة لصحيفة «الرأي» الكويتية وقناة "الوطن" المحلية، ولم تكن تتجاوز الـ19 من العمر، مثيرة حفيظة بعض من رآها صغيرة على الميدان. كما عملت في قطاع الإنتاج وإخراج الوثائقيات لصالح أكثر من شركة.. ومن أهم أفلامها «أعراض الصراع» الذي عرضته الجزيرة الوثائقية، و"عود الند" الذي يحكي عن حياة الأسيرات الفلسطينيات بعد الخروج من المعتقل ومواجهة الحياة عام 2010.

آثرت سلام عرضا متواضعا من قناة «الآن» في دبي، على عرض مغرٍ من قناة "الحرة" تزاول فيه عملها من داخل فلسطين.. قاومت رغبة أمها وإخوتها، بينما دافع والدها عن رأيها رغم عدم اقتناعه به، وكان ملهمها ومعلّمها الأول.
وحيدة في دبي تتقاسم السكن مع زميلات أخريات وأجواء لم تعتد عليها.. جاءت الثورات العربية وكانت من بين صحفيّات قلّة غطّين أحداثها. انتقلت بعد ذلك إلى قناة "سكاي نيوز عربية"، قبل أن تنتبه "الجزيرة" لكفاءتها وتضمّها إليها أواخر العام 2012. ومنذ عملها في القناة وهي لا تتردّد في إزعاج مديرها كلّما قامت حربُ في المنطقة العربية، لذا فقد عرفتها الشاشة في اليمن وليبيا وسوريا والحدود العراقية الإيرانية، وغيرها.. عدا عن الأماكن التي كانت تطلب تغطيتها وكانت إدارتها ترفض إصرارها، بل تصفها أحيانا "بالمزعجة».

"قلبُ شجاع"

ليغفر لنا الممثل والمخرج الهوليودي ميل جيبسون استعارتنا لعنوان فيلمه «قلب شجاع»، فقد استخدمناه أكثر من مرة خلال حديثنا مع سلام التي تمتلك قلبا لربما وازى في شجاعته قلب «وليام والاس». قلبُ أغرقته الشجاعة والجرأة حتى باتت صاحبته توصف «بالاندفاعية»، وسلام لا تنزعج من ذلك التوصيف، لكنها تؤمن بأن «القلب الشجاع» هبةُ عليها استغلالها لنقل الحقيقة في الأماكن التي تصلها، وتتساءل.. إذا لم يبادر الصحفي بالذهاب فمن يغطّي مكانه؟ مشيرة بذلك إلى نفسها حيث تقول إن لدى كلِّ مراسل أو صحفي مهارة ما وهو يعرف كيف يوظفها، أما هي فقد وجدت أن مهاراتها تتجسّد في نقل المَشاهد والأحداث المأساوية، وسنضيف إليها «الآكشن».

ولا يخدعنَّ القارئ مرة أخرى ذلك الوصفُ الذي تكرّر عند الحديث عن تجربتها، فقلبها الشجاع يضعف في أحيان كثيرة، خصوصا إذا ما بدأت تروي ما كانت تشاهده من قتل وتدمير، سيما في سوريا التي زارتها مرارا وشهدت فيها موت السوريين بطريقة مأساوية من جميع الأطراف.
وقلبها الضعيف يتواطؤ مع دموعها حين تذكر زملاء عرفتهم في ميادين الحروب.. عاملون مثلها، منهم من استشهد ومنهم من اختطف.
ثم حين تذكر والدها الذي وقف إلى جانبها في كلّ قراراتها، وأوصاها في أول مرة سافرت وحدها خارج فلسطين ألا تعود إليه منكوسة الرأس.

وكان يتخلّل حديثنا معها بعض التعبيرات التي تعبر عن خوفها ورعبها أثناء تنقلاتها في البلدان التي شهدت حروبا وثورات وأوفدت إليها، مثل ليبيا وسوريا حيث كانت العناية الإلهية منقذها الوحيد، أما القلب الشجاع فقد كان يتحول إلى قلبٍ نابض بالرعب.

ففي سوريا، كانت تعتقد غير مرة أن أمرها قد انكشف من قبل النظام، وهي التي استخدمت اسما مستعارا للتنقل، وكان يساعدها بعض النشطاء، في حين كان عليها أن تظهر بالحجاب وأحيانا بالنقاب في مناطق المعارضة، أو أن تستخدم دراجة للخروج من منطقة إلى أخرى. أما في ليبيا، فلم يكن الخطر قادما من كتائب القذافي ولا من الثوار، بل من شخص عرض مساعدتها لأنه كان معجبا بها فقط.

صحفيون ينعون الإعلام التقليدي

مريم التايدي

بعد إغلاق عدد من الصحف العربية والمواقع الإخبارية في مصر ولبنان والمغرب، آخرها صحيفة «التجديد»، يُطرح سؤال كبير يتعلق بقتل الرقمي للتقليدي، وإزاحة المواطن الصحفي للصحفي المحترف.

لعل الحديث عن العلاقة بين الإعلام الرقمي -أو ما يسمى الإعلام الجديد- والإعلام التقليدي قد شهد بداياته مع بداية انتشار الإنترنت في العالم العربي، إلا أن النقاش كان ينصب على التنافس ونقط التلاقي والاختلاف، ونقط قوة كل صنف مقارنة بالآخر، ليخلص في ندوات فكرية وإعلامية عديدة إلى إمكانية التعايش بينهما، وإمكانية التكامل واستفادة كل صنف من الآخر.

ومع تطور وسائل التواصل الاجتماعي وارتفاع المد التقني وتطور الصحافة الذكية، وكذا ارتفاع نسب الولوج إلى الإنترنت، أصبح الواقع يفرض توازنات جديدة، وأصبحنا أمام معطًى -يعتبره الإعلاميون اليوم حقيقة- يقول بهيمنة الإعلام الرقمي وانكماش التقليدي.

فهل يلتهم الإعلامُ الرقمي الإعلامَ التقليدي؟ وهل يطغى عمل المواطن الصحفي على عمل الصحفي المحترف؟ وهل تهدّد تلك المستجدات مهنة الصحافة، سيما بعد إغلاق عدد من الصحف الورقية، لن يكون آخرها صحيفة التجديد المغربية التي اشتغلت في الحقل الإعلامي المغربي كصحيفة ورقية يومية وأسبوعية لأكثر من ربع قرن حتى مارس/آذار المنصرم؟

مقبرة الصحف تتسع

تتساقط الصحف الورقية كأوراق شجر في هبة خريف.. صحف عريقة تقفل تباعا، ومواقع إلكترونية تعاني قلة التمويل، وقنوات تلفزية مهجورة، وإذاعات يفوق عاملوها مستمعيها.. لعلها صورة سوداء على ما يبدو، لكن الخبراء يؤكدون حقيقتها، والواقع يصدقها ويؤشر عليها.

قبل فترة قصيرة، أغلقت مؤسسة التجديد المغربية أبواب صحيفة «التجديد الأسبوعية»، وقبلها أُغلقت صحف «الناس» و«العاصمة» و«الخبر».

ولعل إعلان توقف موقع «أصوات مصرية» الذي أنشأته في البداية مؤسسة تومسون رويترز بمصر غير بعيد عنا، وكذا صحيفة «السفير» اللبنانية.

«التجديد» أكدت في بيان أصدرته يوم 27 مارس/آذار

غلاف العدد الأخير من صحيفة التجديد المغربية.

«الإعلام التقليدي هو حاضنة للرقمي بالنظر إلى الجانب البشري»، رشيد جنكاري.

الماضي أنه «رغم العديد من محاولات الإنقاذ المتتالية، لم يعد ممكنا الاستمرار في الإصدار، خصوصا بعد وقف معلنين كبار للعقود الإشهارية (عقود الإعلانات) التي كانت تجمعهم بالمؤسسة؛ لأسباب غير مفهومة».. الأسباب نفسها عبرت عنها «أصوات مصرية» حين أعلنت توقفها، مقدمة سبب التمويل كقاهر يصعب التغلب عليه.

وفي تعليق على إغلاق «التجديد»، قال رئيس فدرالية الناشرين بالمغرب نور الدين مفتاح «إن إغلاق صحيفة بالمغرب يعتبر جنازة»، معتبرا أن مقبرة الصحف تتسع، وأن أزمة الإعلام هيكلية، لظروف التحول الرقمي»، منبها إلى خطر إغلاق ما يناهز ثلاثين صحيفة وموقعا إلكترونيا في السنوات القادمة.

رئيس تحرير صحيفة «التجديد» السابق حسن بويخف اعتبر في عددها الأخير أن منبر «التجديد» شهيد آخر في ساحة الإعلام المغربية، اغتالته رصاصة التحكم الاقتصادي، ليضاف إلى كوكبة «شهداء» سابقين، و»كل أملنا أن ينتهي عهد قتل الصحافة برصاص الإشهار الموجه».

من جانبه حمَّل المستشار الإعلامي رشيد جنكاري

هل يطغى عمل المواطن الصحفي على عمل الصحفي المحترف؟ - غيتي.

المسؤولية للهيئة الناشرة -في إشارة إلى حركة التوحيد والإصلاح الإسلامية- وقال إنها استهانت بالجانب الإعلامي، وإن الموت الذي شهدته صحيفتها ليس ضمن مؤشرات موت الصحافة الورقية، وإن هناك جزءا من سوء التدبير وغياب المقاربة الاقتصادية للمنبر، إضافة إلى غياب الاستثمار في الموارد البشرية والبنيات التحتية.

الهيمنة.. حقيقة مرة

كان المشهد يعرف نوعا من التنافس، وكان الحديث عن التكامل حينا وعن التنافر والاختلاف حينا آخر، إلى أن تحول إلى حديث عن هيمنة واكتساح للرقمي، وعن أزمة خانقة يعيشها الإعلام التقليدي.. مشهد قال عنه بويخف إنه «حقيقة مُرّة»، بيد أنها «حقيقة حضارية»، وتحدّث عن الأزمة التي تعيشها الصحافة الورقية والتي تظهر في تراجع مبيعاتها وتوجه الجمهور نحو الرقمي، بينما يعيش الأخير بدوره أزمة على مستوى المهنية والجودة، وفي فوضى انتشار الأخبار الكاذبة، معتبرا أن التنافس حضاري ومرتبط بمعطيات أخرى لا تتعلق بالمهنة في حد ذاتها. وأوضح بويخف أن ثالوث الإعلام التقليدي المتمثل في الصحف الورقية والتلفزة والمذياع، يواجه صعوبات أمام التحولات التي شهدها الإعلام الذي يعتمد على الإنترنت، وقال إنه بالنسبة لقطاع التلفزيون فالأزمة في بدايتها على اعتبار أنه يفقد مصادر التمويل الآتية من الإشهار، لكنه ما زال يحتفظ نسبيا بالجمهور خصوصا في العالم العربي، والمُعلِن يتبع الجمهور ويتجه إلى الاستثمار في الإنترنت.

في التقليدي بقية

يفصل جنكاري بين الإعلام في الدول الديمقراطية والإعلام في الدول غير الديمقراطية، ويعتبر الوسائل الحديثة متنفسا في غياب الديمقراطية وهيمنة القطاع العام على الإعلام العمومي.

وبدا جنكاري متفائلا وهو الفاعل في الإعلام الرقمي، حيث قال إن «الإعلام التقليدي هو حاضنة للرقمي بالنظر إلى الجانب البشري»، معتقدا باستمرار القطاع التقليدي إلى جانب الرقمي وفي تفاعل معه.. «اليوم لسفر معين يمكن أن تركب الطائرة كما يمكن أن تسافر بالباخرة، ولا يمكن أن نقول إن هذا أفضل من هذا، أو إن هذا سيلغي هذا»، وأوضح «هناك مستقبل لكل ما هو تقني، لكن الإعلام التقليدي لن يندثر».

أما بويخف فيرى في سلوك الجمهور عاملا محددا ورئيسيا، وأن الأمية ثانوية في التأثير رغم كونها حاضرة، لكن ليست

«إن إغلاق صحيفة بالمغرب يعتبر جنازة». نور الدين مفتاح، رئيس فدرالية الناشرين بالمغرب.

فريق عمل صحيفة «التجديد» المغربية في صورة جماعية قبل إغلاقها.

حاسمة في التنافس بين المقروء سواء أكان ورقيا أو رقميا. ولا يرى أن الإعلام التقليدي سينقرض، مشيرا إلى أن التاريخ يحكي قصة معاصرة الصحيفة للراديو والتلفزة والإنترنت.

مسألة وقت

من جانبه اعتبر مدير قسم البرامج العربية في قناة «العربية» أنطوان عون أن العالم يشهد مذبحة للإعلام الورقي، وأن وسائل الإعلام التقليدية تمر بمرحلة عصيبة.

ويرى عون أن ما يُبقي الإعلام التقليدي مزدهرا اليوم هو وجود أمية في العالم العربي.. «اليوم نحن في القنوات أصبحنا نعاني من هجرة المشاهدين للشاشة، ونراقب يوميا كيف يتراجع عدد المشاهدين الذي كان يعرف ارتفاعا في الأخبار وفي البرامج السياسية، وقد تناقصت نسب المشاهدين بحوالي النصف». ويعتقد أن الإعلام التقليدي في مأزق كبير وأن كلفته مرتفعة جدا، مشيرا إلى أن النقل المباشر مثلا يمكن القيام به بالهاتف وإرساله إلى أكثر من منصة، كما يمكن لصحفي واحد أن يحل محل فريق تصوير كامل.

وأحال عون أمر انتهاء الإعلام التقليدي إلى الزمن، مبيّناً أن أميركا تقدِّر المدة في غضون 15 عاما، بينما ستكون المدة أكبر في العالم العربي بالنظر إلى معدلات الأمية التي لا تزال مرتفعة. أما بالنسبة للصحافة الورقية فهي «للأسف تموت»، بتعبير عون الذي ذكّر بتوقف صحف كبرى في لبنان، منها «السفير».

رئيس تحرير موقع «أصوات مصرية» عماد عمر اعتبر أن المنطقة العربية لم تصل بعدُ مرحلة هيمنة الإعلام الرقمي لأسباب عدة، منها معدل انتشار الإنترنت وسرعته، مؤكدا ما قاله الآخرون بأن «قدرة الصحافة الورقية على البقاء تزداد صعوبة مع الوقت بسبب ارتفاع التكلفة وتزايد ارتباط الجمهور بالإنترنت».

تهديد ومناعة

يعتقد عمر أن صحافة المواطن تهدد بالفعل الصحافة المحترفة

ما زال التلفزيون صامدا «نسبيا» أمام «الغزو» الرقمي. غيتي.

لأنها تستقطب جمهورا وترفع سقف المطلوب من الصحفيين المحترفين، ناصحا الصحفي المحترف بضرورة شحذ أدواته وزيادة جهده لإبراز أهمية الصحافة المهنية في التوثيق، وبتنفيذ موضوعات معمقة وعدم الاكتفاء بتغطية الأخبار فقط.

واقترح أن تُطوِّر المؤسسات الصحفية نماذج أعمال قادرة على الاستمرار.. «يجب أن نصل إلى مرحلة يشعر الجمهور فيها أنه مستعد لدفع مقابل لما يحصل عليه من الصحافة المهنية، وأن يشعر بالفرق بينها وبين صحافة المواطن». أنطوان عون شاركه التوجّه نفسه، ناصحا الصحفيين «بضرورة التكيف والانفتاح على الرقمي، واعتماد المدونات وتسويقها عبر المواقع الاجتماعية».

التغطية الإعلامية الفرنسية لقضايا «الإرهاب».

محمد البقالي

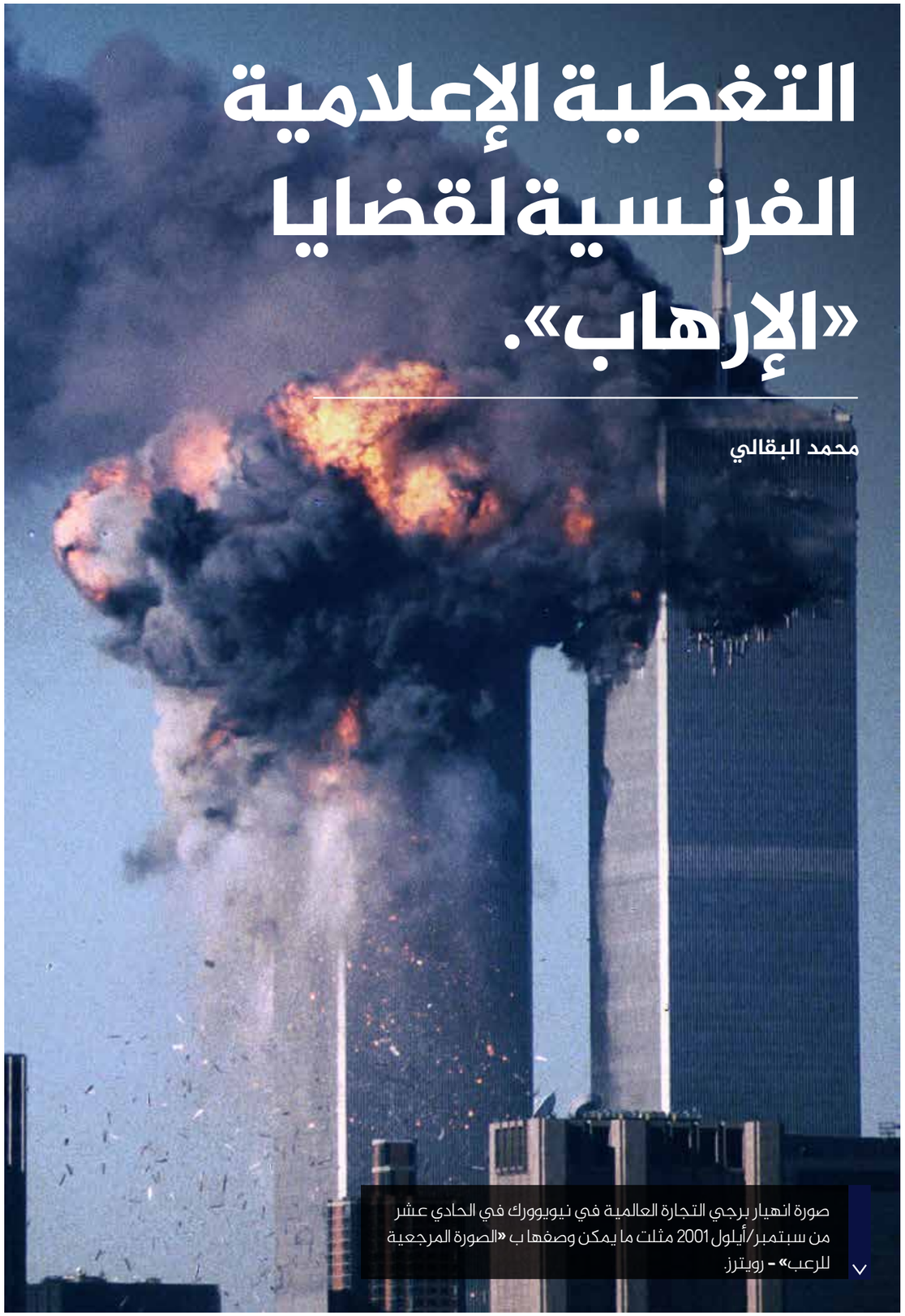

صورة انهيار برجي التجارة العالمية في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 مثلث ما يمكن وصفها ب «الصورة المرجعية للرعب» - رويترز.

بين الإعلام والإرهاب علاقة وثيقة.. الإرهاب يبحث دائما عن الحضور الإعلامي، فلا وجود لعملية إرهابية في السياق المعاصر خارج الدورة الإعلامية.

و«الإرهابي» الذي يقتل في صمت بعيدا عن عدسات الكاميرا، لا يحقق الأثر الذي يرمي إليه والمتمثل في نشر الخوف والضغط على الحكومات ورفع مستوى الاستقطاب.

في المقابل يبحث الإعلام عن رفع نسب المشاهدة، لأسباب تجارية أو سياسية أو أيدولوجية أحيانا، وليس ثمة لحظة أكثر استقطابا للمتابعة من «العملية الإرهابية»، إذ إن رد الفعل البديهي لكل فرد عند سماعه بحدوث هذا النوع من العمليات -خاصة في البلد الذي ينتمي إليه أو يعيش فيه- يتمثل في فتح جهاز التلفاز أو البحث على شبكة الإنترنت. يصبح الأمر والحالة هذه أشبه بعلاقة غريبة كل طرف فيها يستفيد من الآخر دون أي توافق أو تواطؤ مسبق، ودون أن تكون للطرفين نفس الأهداف والغايات.

لذلك يمكن القول إن «العمل الإرهابي» عمل إعلامي بامتياز، أي أنه لا يتم خارج دائرة الأضواء وخارج الصورة، فإذا لم يصوّر الحادث أيُّ شاهد، فسيتكفل منفذوه بتصويره وبثه على شبكة الإنترنت. ولعل صورة انهيار برجي التجارة العالمية في نيويورك يوم 11 سبتمبر/أيلول 2001 مثلث ما يمكن وصفها «بالصورة المرجعية للرعب».

ومع انتشار الإنترنت وظهور وسائل التواصل الاجتماعي، تحولت الصورة إلى جزء لا يتجزأ من «العملية الإرهابية» ذاتها، بل قد تكون أكثر أهمية من الفعل نفسه. حتى وصلنا إلى ما يمكن تسميته «مَسْرحة العنف» من خلال إعطائه طابعا فُرجَويًّا عبر إخراج متقن واستعمال بارع للمؤثرات الصوتية والمرئية. ولنتذكر هنا عملية إعدام عمال مصريين على السواحل الليبية من قبل تنظيم الدولة، أو إحراق الطيار الأردني معاذ الكساسبة على يد التنظيم نفسه. فالأمر لم يكن يتعلق بمجرد عملية قتل كان يمكن تنفيذها بالرصاص، وإنما يتعلق بعملية تواصلية دموية بأهداف مختلفة.

لكن مع تكرر العمليات الإرهابية، وحدوث أخطاء كثيرة في التغطيات الإعلامية لقنوات مختلفة، بعضها يندرج في إطار «الكبائر» الإعلامية والبعض الآخر يندرج في سياق «اللمم»، أصبح السؤال مشروعا.. ما هي مواصفات التغطية الإعلامية المهنية والمتوازنة التي لا تسقط في «لعبة المهاجمين» الباحثين عن استعراض إعلامي لعمليتهم، ولا تسيء لذكرى الضحايا، أو بكل بساطة لا تزوّر الحقيقة.. تغطية تتوخى الدقة في الخبر والتوازن في التحليل؟

1 انتقاء الأخبار ومعالجتها أسطورة الحياد

التجربة الفرنسية في هذا السياق لا تبدو قادرة على تقديم نموذج مهني يحتذى.

«العمل الإرهابي» عمل إعلامي بامتياز، أي أنه لا يتم خارج دائرة الأضواء وخارج الصورة، فإذا لم يصوّر الحادث أيُّ شاهد، فسيتكفل منفذوه بتصويره وبثه على شبكة الإنترنت.

منذ أول هجوم يندرج ضمن الجيل الجديد للعمليات الإرهابية عام 1995 في سان ميشيل، إلى هجوم كنيسة سانت إيتيان دوروفراي صيف العام 2016، مرورا بهجمات شارلي إيبدو في يناير/كانون الثاني 2014، وهجمات باريس (باتاكلان والمقاهي) في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، ونيس في يوليو/تموز 2016، لم تحسم وسائل الإعلام الفرنسية -بما فيها الأكثر رصانة- في النموذج الأمثل للتغطية، الذي يضمن الدقة في نقل الخبر والتوازن في نقل وجهات النظر، ولا يسقط في الإساءة للضحايا، أو التعميم أو الخلط، أو التحريض على فئة من المجتمع الفرنسي.

لا بد من الإشارة في البداية إلى

التغطية الإعلامية الفرنسية لم تقدم نموذجا يُحتذى به في تغطية هجوم نيس. 17 يوليو/تموز 2016. تصوير باتريك أفينتورييز - غيتي.

أن مسار إنتاج المادة الإعلامية معقد ومرتبط بإكراهات تحريرية وتنظيمية وحتى سياسية يخضع لها الصحفيون. فالخبر نتاج تفاعلات بين عوامل عدة من بينها البنية الاقتصادية للمؤسسة، والسياق الثقافي الذي تعمل في إطاره، وتفاعلاتها الداخلية المرتبطة بخطها التحريري وتنظيم عمل الصحفيين، وعلاقاتها الخارجية مع المعلنين ومصادر الخبر والسلطة السياسية ومجموعات الضغط وغير ذلك.

هذه التفاعلات هي التي تخلق «واقعا» إعلاميا يمكن وصفه بأنه يمثل الدرجة الثانية من «الحقيقة»، قد تقترب أو تبتعد بمقدار من «الحقيقة الأصلية» بحسب تأثرها بالعوامل السالفة الذكر. والصحفي في هذا المستوى لا يمكنه أن يدعي أنه في موقع من يستكشف العالم لينقل حقائقه بكل موضوعية وتجرد إلى المتلقين.. إنه يخضع لنظام ملزم يفرض عليه ما يقال وما لا يقال.

هذا هو المسار الطبيعي الذي يخضع له أي منتوج إخباري، أيا كانت طبيعته، فكيف إذا تعلق الأمر بقضايا مثل الإرهاب تتجمع فيها كل عناصر الإثارة التقليدية: الدم والدين والغموض.

2 تغطية متسرعة تنحو إلى الإثارة

إذا أخذنا بعين الاعتبار كل العمليات التي عرفتها فرنسا، فإن السيناريو ذاته يتكرر عند كل عملية إرهابية، سواء تعلق الأمر بشارلي إيبدو أو عمليات باريس أو نيس أو سانت إيتيان دوروفري.. تعبئة شاملة داخل غرف الأخبار وفي الميدان، خاصة في القنوات التلفزيونية الإخبارية، إذ بمجرد وقوع العملية تنطلق تغطية مفتوحة تستمر لساعات -وربما لأيام- من البث المباشر للأخبار والمقابلات والتحليلات المستمرة دون توقف على مدار الساعة. وطيلة هذه المدة، تصل الأخبار مباشرة إلى أذن المذيع عبر السماعة التي تربطه بالمنتج، وكل تفصيل صغير أو حادث مهما بدا تافها؛ يتحول إلى موضوع تعليق من المراسل أو من المذيع. كما أن أي شخص يسكن قرب مسرح العملية أو مرّ قريبا منها، يمكن أن يصبح شاهد عيان تستجوبه القنوات الإخبارية لتقديم روايته، دون أي تمحيص أو تدقيق.

وهنا أورد شهادة سمعتها من مصدر موثوق، أنه خلال أحداث محمد مراح في ستراسبورغ عام 2012، تراهن بعض عناصر الحماية المدنية فيما بينهم على أنهم سيظهرون على القنوات الإخبارية الفرنسية من خلال حركة بسيطة، وهي مرورهم جريا أمام عدسات الكاميرات.. وصدق الرهان.. وبعد دقائق قليلة كانت كثير من القنوات الإخبارية الفرنسية تنقل أن «شيئا ما يحدث» في محيط العملية، وأن عناصر الحماية المدنية شوهدوا وهم يركضون. بعض المحللين يتمادون ويذهبون بعيدا في تقديم تفسيرات لا أصل لها.

هذه التغطية المفتوحة المستمرة لا تفرضها المقتضيات التحريرية، وإنما يفرضها وجودُ فراغ يجب ملؤه، ووقت تلفزيوني يجب تغطيته، وأيضا عطش لدى المشاهدين يجب إرواؤه. هكذا يبدأ تنافس شرس بين المؤسسات الإعلامية المختلفة، تضاف إليه منافسة وسائل التواصل التي تلقي بعبء إضافي على وسائل الإعلام؛ يتمثل في التثبت من صدقية الأخبار الواردة على شبكات التواصل الاجتماعي. هذه الرغبة المحمومة في نقل كل الأخبار مباشرة ترتبط بمفهوم آخر يكتسي أهمية كبرى لدى الصحفيين، وهو مفهوم السبق المتمثل في نقل الخبر والصورة قبل الآخرين. تلك العجلة لا تترك عادة لوسائل الإعلام الوقتَ للتثبت من صدقية الخبر ولمقارنة المصادر، ولذلك لاحظنا أن وسائل الإعلام الفرنسية كثيرا ما تلجأ إلى «الاحتمالية» (conditionnel) في صياغة الأخبار.. وهو استعمال لغوي في الفرنسية يحيل على الاحتمال، فنسمع في نشرات الأخبار وفي اللحظات الأولى لوقوع العملية.. «المهاجم قد يكون صاح: الله أكبر» و«المهاجم قد يكون لاذ بالفرار»، أو «رهائن قد يكونون قيد الاحتجاز».

يتعلق الأمر في النهاية بطريقة «ماكرة» لتمرير الأخبار غير المؤكدة على أمل أن تتبين صحتها فتكون المؤسسة قد سجلت سبقا، وإلا فهي حِلٌّ من أمرها ما دامت استعملت صيغة عدم التأكيد. وهذا الأمر له أثر إعلامي لا يخطئه الباحثون، خاصة عندما يتعلق بحادث كبير يساهم في تغيير البنية الذهنية للمجتمع.

والأمر نفسه ينطبق على من يقدَّمون على أنهم محلِّلون، إذ ليس لديهم الوقت الكافي ولا المعطيات التي تسمح بتقديم تحليل رصين وهادئ، لذلك نجد أنفسنا أمام «محلِّلين على السريع» (Fast analysts) مستعدين للحضور إلى البلاتوهات التلفزية في كل وقت، وغالبا ما يرددون كلاما عاما يصلح لكل الحالات، وفي أحيان كثيرة يكون مليئا

بالأحكام المسبقة التي تقول للمشاهدين ما يرضيهم، أي أنها تنحو باتجاه تكريس الأفكار النمطية المسبقة حول الإرهاب. والمثال الأبرز لذلك.. حادث مطار أورلي بالعاصمة باريس في مارس/آذار الماضي، عندما نزع شخص سلاح شرطي وحاول إطلاق النار قبل أن تتعامل معه الشرطة. أحد المحللين على قناة «بي.أف.أم» (BFM) -وهي القناة الإخبارية الأولى في فرنسا- ربط بشكل متعسف بين توقيت هذا الحادث وموعد صعود طائرة تابعة لشركة خطوط العال متجهة إلى تل أبيب، مستنتجا دون أن تتوفر لديه أي معطيات أن الجاني إنما كان يستهدف هذه الطائرة، ليسترسل بعد ذلك في ربطٍ لا دليل عليه بين العملية ومعاداة السامية في فرنسا.

وترتبط هذه العجلة بخاصية أخرى تميز تغطية الإعلام الفرنسي لقضايا الإرهاب وهي الإثارة، لأنه في سياق منطق السوق القائم على جذب أكبر قدر من المتابعين، تبحث بعض وسائل الإعلام عن منح جاذبية أكبر لتغطياتها من خلال المبالغات والتضخيم، ويصل الأمر إلى خرق أخلاقيات المهنة، بل وإلى تحوير الحقيقة.

الأمثلة كثيرة.. في هجوم نيس الذي أودى بحياة 84 شخصا، لم تجد القناة الفرنسية الثانية حرجا في إجراء مقابلة مع رجل وإلى جانبه جثة زوجته المقتولة. وهذا مثال واحد فقط من عشرات الأمثلة. ويكفي أن أشير هنا إلى أن المجلس الأعلى للسمعي البصري في فرنسا -وهو الهيئة العليا المخولة بتنظيم القطاع- رصد 36 إخلالا في تغطية وسائل الإعلام لأحداث شارلي إيبدو خلال يومين فقط، من بينها نشر فيديو الشرطي أحمد المرابط لحظة قتله من قبل الأخوين كواشي منفذيْ عملية شارلي إيبدو. وجل هذه الخروقات المسجلة ترتبط بالاستعجال والبحث عن السبق والإثارة.

والملاحظ أن الإعلام الألماني على سبيل المثال كان أكثر تأنيا في التعاطي مع العملية التي استهدفت سوق أعياد الميلاد في برلين. بل إن إطلاق صفة العملية الإرهابية على العملية تم بعد ساعات طويلة، وبعدما أكدت الشرطة ذلك.

3 معايير مزدوجة

ثمة خاصية أخرى تميز تعاطي الإعلام الفرنسي مع العمليات الإرهابية، تتمثل في الخلط وعدم أخذ مسافة كافية من الحدث. فبمجرد وقوع عملية تدور الآلة الإعلامية بأقصى سرعتها. وقبل تبيّن تفاصيلها، تتداول وسائل الإعلام القاموس الذي يحيل على الإرهاب، وخلال هذه المرحلة تختلط الشائعات بالحقائق، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، ومعها يصعد خطاب الكراهية.

الأمثلة كثيرة.. في مارس/آذار الماضي كاد شخص مخمور أن يدهس مارة في مدينة أونفير في بلجيكا. العملية أحالت على عملية نيس وعملية برلين. في اللحظات الأولى للعملية بدأ الحديث عن عملية إرهابية، ثم تبين بعدها أن الأمر يتعلق بشخص مخمور ومخدر، وأن فعله ليس له دوافع دينية أو أيدولوجية.

في المقابل، عندما قتل متطرف يميني ستة مصلين في مسجد في كيبيك، كانت الصورة مختلفة.. تغطية محدودة كمًا ومختلفة كيفًا، علما بأن الهجوم يشبه ذلك الذي وقع ضد كنيسة سانت إيتيان دوروفري في فرنسا عندما ذُبح قس أثناء الصلاة صباحا صيف العام 2016، فكلا الهجومين استهدف دارا للعبادة، لكن التغطية الإعلامية لجل وسائل الإعلام الفرنسية لم تنتبه لهذا التشابه حد التطابق. وفي الوقت الذي استعملت فيه وسائل الإعلام الكندية مصطلح الإرهاب لوصف العملية التي استهدفت المسجد، اكتفت جل وسائل الإعلام بالحديث عن هجوم أو إطلاق نار، أو استعملت مصطلح الإرهاب بين مزدوجتين للإحالة إلى تصريحات الحكومة الكندية.

صحيح أنه ليس هناك تعريف دولي متفق عليه للإرهاب، لكن التوجه العام الذي درجت عليه الدول والمنظمات غير الحكومية يعتبر أن الإرهاب هو «كل استعمال للعنف لأهداف دينية أو سياسية أو أيدولوجية»، لكن التغطية الإعلامية أضافت -ولو بشكل غير مقصود- شرطا جديدا كي يوصف الهجوم بالإرهاب، وهو أن يكون الفاعل مسلما.

استعملت وسائل الإعلام الكندية مصطلح الإرهاب لوصف العملية التي استهدفت المركز الثقافي الإسلامي في مقاطعة كيبيك بكندا. تصوير ماثيو بيلانجر - رويترز.

وأضرب هنا مثلا.. في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 تسلل شخص إلى دار عجزة للرهبان قريبة من مونبلييه الفرنسية وقتل حارس المبنى الذي يعيش فيه نحو ستين راهبا، معظمهم عاد للتو من إرسالية تنصيرية في أفريقيا. لأول وهلة تعاملت وسائل الإعلام الفرنسية مع الأمر على أنه عملية إرهابية، فكل المواصفات متوفرة، لكن بعد بضع ساعات تبين أن الأمر له علاقة بشخص كان يعمل سابقا في المبنى ذاته، وأن الحادثة تتعلق بتصفية حسابات.

بيْن الخبر في صيغته الأولى وتأكيد الطبيعة الجنائية للحادث، كانت وسائل الإعلام قد أفردت تغطية مفتوحة استُدعيت فيها كل مفردات الإرهاب والخطر القائم بين ظهراني الفرنسيين.. لكن تغيّر هوية المنفذ غيّرت توصيف الجريمة.

ولذلك عندما نسمع في وسائل الإعلام الفرنسية عبارة «ولم يتم التأكد إن كانت العملية إرهابية»، فكأنما يقول بطريقة غير مباشرة «ولم يتم التأكد إن كان الفاعل مسلما».. لأنه إذا تبين أنه مسلم، فإن العمل إرهابي إلى أن يثبت العكس، وأما إذا كان المنفذ غير مسلم فيتم التعامل مع القضية برصانة أكبر، ويتم بحثها من أوجهها المتعددة، من بينها احتمال الاختلال النفسي، أو تصفية حسابات وغير ذلك.

وهذا ما يمنح المسلمين الفرنسيين إحساسا بأن هناك توجها إعلاميا لربط مصطلح الإرهاب باسمهم. وهذا الأمر -وإن لم يكن مقصودا- يساهم في مزيد من خلط المفاهيم ومن الإقصاء الاجتماعي، ويزيد من الهوة الاجتماعية القائمة بين أبناء الوطن الواحد، علما بأن من مسؤولية الصحفي ألا يسمح للبديهيات وما يتداوله الناس بالتأثير على تغطيته.

من بين خروقات وسائل الإعلام الفرنسية نشر فيديو الشرطي أحمد المرابط لحظة قتله من قبل الأخوين كواشي منفذي عملية شارلي إيبدو. 13 يناير/كانون الثاني 2015 - رويترز.

ميدان.. مولود جديد للصحافة الشبابية

غدير بسام أبو سنينة

هو من المواقع التي تحوي تقارير طويلة قد تبلغ ألفي كلمة، لكن طولها لم يمنع أن يكون متوسط المدة التي يقضيها القارئ في التقرير الواحد -حسب مؤشرات غوغل- يقترب من الدقائق العشر.

مضى لقائي بمؤسسي موقع "ميدان" التابع للجزيرة نت سلسا، حتى أخبروني أن محرري الموقع وكتّابه لا يمكن أن تتجاوز أعمارهم الـ38 عاما، مبتدئين من عمر الـ18.. بقي لي عام واحد فقط، لأتمكن من المشاركة في الموقع الذي اتخذ من «الواقع بمنظور شبابه»، شعارا له!

حذرتهم أن الوقت يمر سريعا، وأنهم سيجدون أنفسهم قريبا خارج الموقع الذي أسسوه، وهم يطلون على مشارف الثلاثين الآن.

ويشكّل فريق الموقع «ثلاثيّاً» يضم أنس حسن وعبد الله الرشيد وعمر الحكواتي، وهم أعمدة الموقع الرئيسية بالإضافة إلى 35 محررا موزعين حول العالم، يتواصلون فيما بينهم عن طريق تطبيق "سيسكو سبارك" (Cisco Spark) الذي يمثّل غرفة أخبار افتراضية، يجتمعون من خلاله ويناقشون تفاصيل إدارة الموقع.

صوت واحد ومهامّ موزعة

كان حسن ينهي جملة فيتبرع الرشيد بإكمال الجملة الثانية خلال حوارنا، وما إن يستكمل فكرته حتى يبادر الحكواتي بإنهائها، فتتأكد أن النتيجة المرضية التي ظهرت على الموقع سبقها وضوح للرؤية لدى مؤسسيه.

أما الرؤية فتنطلق من رغبة الجزيرة في مخاطبة الشباب.. اطّلع «الفريق الثلاثي» على العديد من المواقع الصحفية الشبابية ورصدوها وتواصلوا مع أفضل المحررين لاستقطابهم للعمل معهم.

وكان الهدف هو إعادة الاعتبار لمهنة الصحافة والصحافة الجادة من خلال محتوى قيِّم يبتعد عن الإسفاف في ظل خضوع الصحافة الحالية لإغراء التقنيات الجديدة، وما يترتب على ذلك من استبدال معايير شبكات التواصل الاجتماعي بالمعايير المهنية التي تركز على المضمون. لذا فهو من المواقع التي تحوي تقارير طويلة قد تبلغ ألفي كلمة، لكن طولها لم يمنع أن يكون متوسط المدة التي يقضيها القارئ في التقرير الواحد -حسب مؤشرات غوغل- يقترب من الدقائق العشر، مما أثبت أن ربط الشباب بالتسطيح ليس بالأمر الدقيق.

أبناء الميدان

وبحسب فريق "ميدان"، فقد جاءت تسمية الموقع مرتبطة بالواقع الشبابي الذي تأثر بالميدان وعايش صراعات عدة في العالم العربي شكّلت وعيه الشبابي. فشباب اليوم هم أبناء ميادين الربيع العربي التي كانت ساحات تجمّع شبابية ضمّت السياسي

فريق «ميدان» من اليمين: عمر حكواتي، عبد الله الرشيد وأنس حسن. تصوير: منتصر مرعي - الجزيرة.

والمثقف والمتعلم والعامل.. إلخ. ويناقش الموقع تطلّعات الشباب وأفكارهم المنبثقة من الميدان.

بل إن لجوء الشباب أكثر إلى القراءة بدأ فعليا منذ لحظة الانفجار عام 2011. وقد شكّل ذلك الانفجار في الميادين صدمة تبعها سؤال وبحث من قبل الشباب الذين يدينون للميدان بالولاء، بغض النظر عن اختلاف مواقفهم السياسية والفكرية. كما انبثقت العديد من المبادرات الشبابية الأكاديمية والصحفية من الميدان وانهارت كثير من الخطابات التقليدية، لا سيما تلك التي راهنت على سذاجة تفكير جيل «التقنيات».

ابنُ بارٌّ للجزيرة نت

بدا الفريق «دبلوماسيا» وهو يتحدث عن الولادة «الميسّرة» لموقع «ميدان» من الموقع الأم «الجزيرة نت»، نافيا أن يُهدِّد وجود موقع شبابي الموقع الرئيسي أو أن يشير إلى "شيخوخته".. "ميدان ليس موقعا إخباريا كالجزيرة نت، فليس للخبر فيه أي أولوية.. كان الخبر يهمُّ الشباب في بدايات الربيع العربي، بينما الآن يركز الشباب على التحليل والرؤية.. لذا نعتمد في ميدان على صحافة المصادر البحثية حيث يبحث الكُتّاب في مصادر عربية أو غربية لكتابة تقارير عن ظواهر معينة، فمثلا لا يذكر الموقع غرق عبارة مصرية، بل يتناول أسباب هجرة الشباب واضطرارهم للمجازفة بحياتهم.. إلخ».

وقد لجأ الموقع إلى هذا الخيار في سبيله للتخلص من أزمة الخطابات الحماسية التي وقع فيها كثيرون منهم، مولين اهتماما أكبر بالإمساك بأدوات تحليل الخبر وقراءة الواقع العربي بصورة جديدة.

والمطّلع على الموقع سيضيف إلى تلك الملاحظات ملاحظة جديدة تتعلق بتركيزه على الفن والموسيقى والثقافة ورصدها بأسلوب جدي ومشوق.

المحرر «الجندي المعلوم»

أجرى فريق "ميدان" مسحا كاملا للمحرّرين الشباب الذين يكتبون في المواقع الشبابية المعاصرة، رافعا (الفريق) سقف المعايير، حتى اختار فريقا من المحررين الذين لديهم دوائر تأثير وهم صحفيون بالأساس وصناع رأي، ولذلك يوضع اسم محرّر القسم وصورته في الموقع ليشترك مع المؤسسة في تحمُّل مسؤولية التقارير والمقالات المنشورة في قسمه. وهناك «مجتمع ميدان» الذي يعتمد على ثلة من متطوعين يمنحهم الموقع فرصة الاشتراك فيه، خصوصا من دوائر الكتّاب الجدد الذين بدؤوا شق طريقهم في حقل الصحافة، حيث يرسلون سيرهم الذاتية وأعمالهم التي تقيّمها لجنة مختصة، ويتم اختيارهم بناء على تقييم اللجنة، بينما يتنوّع نظام المكافآت الخاص بهم ما بين مكافآت مادية أو عينية، أو الحصول على تدريب مجاني لأفضل المحرّرين أو لأفضل محتوى.

ويأتي هذا المجتمع وفق خطة الفريق التي تبدأ بمرحلة الرسوخ، ثم المرحلة التوسعية التي يتمكن فيها من تشكيل فرق على الأرض، وهو ما بدأ به مؤخرا.

كل ذلك لإيمان الفريق بأن لدى جيل اليوم «صندوق» الساحر الذي لن يتوقف عن إخراج أدواته التي يفاجئك بها كل مرة.

الهروب من السؤال التجاري

عملُ الفريق ضمن شبكة الجزيرة منحه ميزة التجريب دون القلق من المسألة المادية. مع هذا، فأعضاؤه يؤكدون أنهم منفتحون على مقترحات لنماذج تسويقية في المستقبل، شرط أن يكون الموقع قد شكّل هويته سواء عبر تقاريره أو في أذهان القراء. فهم مستعدون للتكيف مع تلك النماذج التسويقية دون الإضرار بالرسالة العامة، إذ الهدف -حسب رأيهم- ألا تكون الصحافة عامة والخبرية خاصة مكانا للترفيه.. "الترفيه له أماكن أخرى في حقل الإعلام». كما أنهم لن يتنازلوا عن موقفهم من الهوس التقني، رغم أنهم يستخدمون التقنيات الجديدة كوسيلة لا غاية.

وهم يريدون الوصول إلى مصالحة مع الجمهور، على أن تكون مصالحة منصفة لا يخضع فيها المضمون لسلطة الجمهور بل يحظى باحترامه، حيث يُلاحظ اليوم خوف بعض المثقفين والسياسيين والمفكرين من الإدلاء بآرائهم بجرأة خشية خسارة شريحة من الجمهور.

كما أن أعضاء الفريق متمسكون بأعمدة الصحافة التقليدية التي بدأت بالانهيار.. الأعمدة المتعلقة برصانة المهنة وعدم اتخاذها أداة لترفيه الجمهور.

الـ300 ألف متابع لصفحتهم في الفيسبوك والتسعة ملايين مشاهدة لمقاطع الفيديو التي ينتجونها، ليست نتائج مرضية بالنسبة لهم وحسب، بل جاءت لتؤكد أن الجمهور يخضع أيضا لسلطة ما تقدمه له الصحافة ولديه فضول للمعرفة.

ورغم هذا الرقم المرضي على الفيسبوك، فإنهم لا يفكرون في الانفتاح على جميع منصات التواصل الاجتماعي، فهم غير "مهووسين" بالعالم التقني، ويعتقدون أن طبيعة منصة الفيسبوك هي الأنسب لعرض المواد الطويلة والجادة.

الجانب البصري

الحديث عن نجاة الفريق ورؤيته من الهوس التقني لا يعني أبدا ابتعاده عن استخدام التقنيات كمكمّلٍ للمضمون، وهو الأصل.

لذا يشمل الموقع قسم "عين" الذي يهتم بالمحتوى البصري.

يستخدم قسم "عين" الإنفوغراف والخرائط والرسوم البيانية والفيديو وغيرها من العناصر البصرية لتوضيح بعض التقارير التي ترد بها أرقام ونسب مئوية. وأحيانا قد يكون هناك شرح معقد في التقرير فيوضحونه بشرح مفصّل في فيديو، يستخدمون فيه رسومات حسب الحاجة. وقد يستغرق إنتاج مقطع فيديو ثلاثة أيام أو أربعة، ويكون طوله خمس دقائق بحسب الموضوع، حيث يؤمن الفريق بأهمية «الصحافة البطيئة» في عملهم. هذا بالإضافة إلى الفيديوهات التي تروّج للتقارير الطويلة على الفيسبوك، وتعطي ملخصا مشوقا لمضمونها.

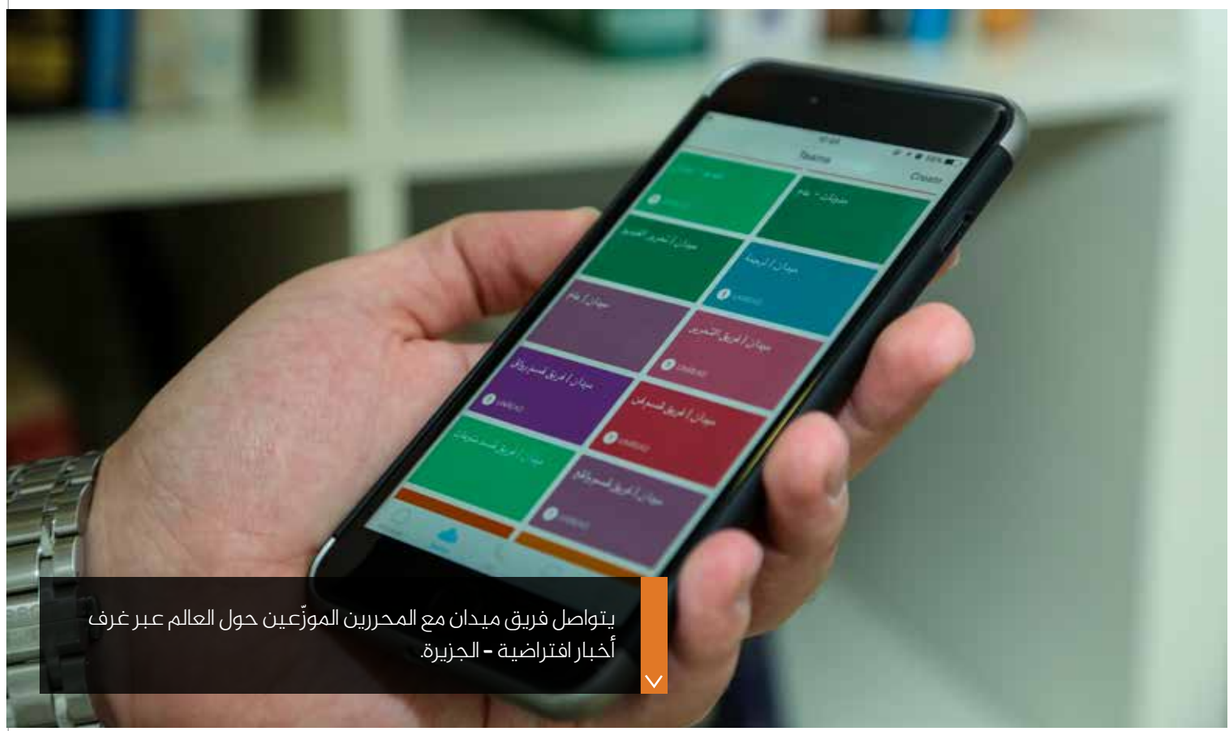

يتواصل فريق ميدان مع المحررين الموزّعين حول العالم عبر غرف أخبار افتراضية - الجزيرة.

معهد الجزيـرة للإعلام

ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE